

The image shows the front cover of an old book. The cover is decorated with a marbled paper pattern featuring large, irregular, cell-like shapes in shades of blue and green, outlined by thin veins of yellow and red. The edges of the cover are worn and show the underlying dark brown binding material. A small, rectangular red label with a white border is affixed to the lower right corner of the cover. The label contains the handwritten text "MS.-99" in black ink.

MS.-99

ms. — 99

INSTITUTE  
OF  
ISLAMIC  
STUDIES  
★  
McGILL  
UNIVERSITY

45-15



رسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

من سهر الشريف العاصي لوباب بن قنقل

هنا خاتمة عنه وهو قوله العاصي بن قنقل الى المصنف الوهاب  
والعل بن لوطيه او هو واسطه ولا يخفى انها مكتوبة بعد قوله او هو

له نعت مواهب كما نقل الاستاذ عن خط من فكمه من علماء

قوله كان لوباب اخوه قوله او هو وصف له او على قوله كان

الوباب نعت الاول بن قنقل او هو وصف له نعت بن قنقل

معطوف على قوله كان ثم وكنت وجرها الى نسخة اطلاق العاصي

على معنى الوهاب فتح ما نقل بن قنقل واسطه ما رآه بقوله ان

شبه الهمية ملك الكثرة اه والعل بن لوطيه ما رآه بن قنقل

صلى الله عليه وسلم العل بن لوطيه اه ادلا بفتح قوله ومعناه او هو

ومقول

وصف له كان مع مولا به اولاد علي بن ابي طالب كان العاص  
اعتنا لمولا به اولاد علي بن ابي طالب، لان العاص مع اسلان وصف  
لما، ولسار به اسم العاص فحقا للمواهب في احوال فبطا اذ على بعد العقل  
لما واطه كغير مع العاص في احوال له وصل في كغير معطوفات  
ولا العاص الرواب مع المص والحق العاص ان يقول  
لما مع الرواب نقلا لما واطه وروابط وكثير وصفا للمواهب كمال  
الموصوف ولا كغير العاص مع الرواب ولا يكون وصفا كمال الموصوف  
في كمال العاص الذي هو الموصوف ومع فتوح العاص لما واطه وروابط  
العاص لما واطه ما يشد رايه يقول ويكمل تغير الاسلوب ولا يشد  
الاسلوب ولا يواظف نقله اولاد له لا يخرج تاثيره عليه قوله  
كان الرواب ولما نقل مع كثره الخا الى كثره المواهب  
ثم نقل مع كثره الخا الى كثره المواهب الى الرواب على سبيل  
في تشبيه الرواب، لما ليس معطوفات كما هو على سبيل دراية في  
علم البيان هذا ما سمع في معص عاصه حاشية اذ كتبت ان  
انج كغير قوله اذ هو وصف له بغت مواهب جميل

البهية  
 بعبارة من ادعى تقدير الاستعلاء لا يلاحظ نسبة الذات بالذات  
 وتوجيه على طريق اللاحق سادان ذلك الماء انما هو سطر ادر  
 لتعيين المنية بالذات المحصورة بهام لاها حشيرة حقيقة  
 على تقدير نقل سطر له استعارة والمصدر اصاله بواحدة من المتق  
 او يقال بعد النقل ان الماء ينقل الى غير الواب ومضموم لانه  
 وضع في الاسم ثم يكونه واما هذا ان الوجهان للنقل بواحدة  
 على تقدير العطف على قوله الفيل الواب فيكون كاشية مكتوبة على  
 قوله فحان ولا يخفى انه ما مر انه يرد على توجيه الاول اللاحق  
 مع عدم ملائمة قوله فحان الواب مع توجيهه من بين الوجهين  
 للفعل بواحدة بل على الثاني ايضا لاخ نسبة الواب الى الماء غير ملحوظ  
 ح الله ما كان نعم مواهبه اولاد اراد بالنفع الاسم  
 ثم المراد بقوله عطف على قوله فحان اما العطف عليه لفظا او  
 بحسب المعنى اذ فهو وصف للماء ان كان نعم الماء او هو  
 وصف له باهو نعم مواهبه المنزهة افعاله فاعل الغاية  
 العلة الغائية والاعراض متحد في الذات متغايران بالاعراض  
 فان



فان المصلحة المترتبة من فعل ليس غايته من حيث  
كونها سببا باعنا للفاعل عليه من حصول افراد غرضا  
من حيث كونها مقصودة له منه متوجها اليها به <sup>اخص</sup> وبها  
مطلقا من الفائدة والغاية لعدم اعتبار الرقب و  
المقصود به فيها فقلت المصلحة من حيث كونها نتيجة  
حاصلة منه ليس قايمة ومن حيث كونها طارفا ونهاية  
له ليس غايته فيها ايضا متحررة بالذات متغيران <sup>عقار</sup> بالاعتبار  
هذا هو المشهور والحكي ان الاولين والاخيرين عموم  
من قسم لان الماخوذ <sup>بذل</sup> والاولين هو الرقب من الفعل  
سواء ترقب عليه او لا في الاخيرين الترتيب على العقل  
سواء ترقب منه او لا لما كان الجمل اذ اراد  
تباين الجمل لا نظام وغرضه قلة ما وقع به ازائها لانه يحمل عليها  
دون هذه النسبة لانه لا يقدر بالتعلق عليه يتحقق له لفرد  
الحمول او عليه من غيره ترتيب قوله طارفا ودر بايقال الجمل ولزم  
كان محمودا لانه يحمل كونه محمودا <sup>بذل</sup> كونه التاء بمعنى او كونه  
ليتب وهذا الاحوال ولزم كان مخرجاً من كونه متغيرا <sup>بذل</sup> التخصيص  
في تقدر يحمل عليه من حصول المصداق على جميع محتملات اللفظ ويطهر رقب





تحميل الباء على الصلة عن موافق المحمودة قوله في الشئ الذي يصفى الذاتية  
وإن لم يكن صفة صفاها ليس المشأ لانه قد اشترطوا لا يلد له قوله ولو كان  
صفاها لم يكن كذلك قوله في الجواب لكنه محمودة لكن عليه الجواب في  
حيث أنهم منعوا المحمودة بالحق اختيارا وان حمل في الشئ الاول على المحمودة  
عليه وفي الثاني على المحمودة ويكون الاضطراب في الكلام متبينا على  
وسايطر الى ذلك حتى في الدول والباء في الثاني او محمودة على المحمودة بان  
يكون الباء في قوله الصفة الذاتية معني على البقية لم يوجب ما ذكرنا لكم في حق  
في الجواب انما ان جعل الباء بمعنى على بقرينة سبق ما يحتاج اليه التوضيح  
في الشئ انما قد قرر وهو ان يكون ذلك باذراء امر قديرا  
المفيد غير المذكور في التعريف فيكون اعترافا لفساد التعريف في انما لو  
الترال لان يمكن جعل المحمودة للفعل والفعل المحمودة الحسن يكون اختيارا  
لانه المقسم في قسم الفعل الحسن والقيح له نقول هذا مع انه قد  
الحسن انما المقسم لا يقسم هذا الكلام في المحمودة عليه وبيان انه اختيار  
وهذا المحمودة منها محمودة به على ما صرح به واما اذا وصف الشئ في محمودة  
لم يكن هناك محمودة عليها لم يكن محمودة اعليه معيار المحمودة به بقرينة قوله  
فهما متباينان وهذا التوال في الشئ من المستغاة المعنوية في الجواب المذكور  
وانما خص الكلام بقر المحمودة عليه بناء على ان قوله في محمودة في المحمودة  
بقوله حيث قياها مجملها كانت محمودة اعليه ان قياها مجملها

لكن

قال

هو المحمود في الواقع كان سبباً باعثاً للمجد عليها بها  
وهذا لا يكون سواها لفرسها لان كون الوصف بها  
كان نفس كونها محموداً بها لحيثه في الاول مثل ما في  
قولهم الحمد ان من حيث هو كل مقول على كثيرين  
مختلفين بالحقاق في واجبات <sup>جواب</sup> هو جنس في انفسه  
مثل ما في قولهم الان من حيث هو مبتدأ  
الامور الغرضه مبوب وقوله ومنهم من منع اما جواب  
عن قوله ثم الحمل اه فلكون السات في قوله ليس  
احد رما وقع موقع كلفه على التام الان من اصل  
الحمل الحمل في النفس مع على المحموده كما عرفت  
واما كلفه لمسه المذموم نفس مع لا ذكره كان  
لحكم بعدم اعتبار المثال المذكور بناء على ان اللو  
ليس له اعتبار اصلاً ولا كلفه ما فيه من خلاف المطا  
وقوله وقد قيل موهوب معناه ان القول يكونه  
مدحاً حراً ماول مدله على الافعال لمثل

والافعال الخمسة لا يكون الا احداً ربها من  
ان تحل برادف الخمس المقسم في قسم الافعال الى الخمس  
والعلم الاحصائي <sup>والعلم</sup> ان القول المخصوص  
ليس هذا المخصوص اه ارس خمسة ان قول في فوضو  
هنا عن المخصوص المذكور اوله والفظ يرا ان هذا الكلام  
منه من خمس خمسة الخمسة وان محله هو داره وان  
لم يكن هذا يجب العلم لكنه يجب في اهل المحقق للقول  
تقديم ليس في الاف لا بل من في الاغراض والمقاصد  
حررهم اطعموا حقيقة الشيء وارادوا هو المرض  
وتخصص الصفات الكائنة، لذكر مع ان لم  
قد يكون بازاء الافدر للشيء ان الدال على الا  
على ان يقال له <sup>المع</sup> من جهة ان ملك الافعال دالة  
على الصفات <sup>بعض</sup> قال المحقق وهو المحمد العبد  
حقه لم اوارديه المعنى المصدر وفي الاول  
مصور منها كلفه الاقوال اه ارس كلف كلف



او بحسب العلم الذي من شأنه ان يحصل من الدال المعروف  
وعلى تقديره

فمن المصير لا بد وان المعلوم المعين لا يدل الا

على ما دون العلم المجتهد فلا يدل على خصوص تلك

الصفات الكافية لكن الدال انما يدل بشيء

بعد كونه لا يحلف العلم بالمؤثر المخصوص وبما

في اللفظ فلا يحصل العلم والتصديق منها ولا في

ان كونها اقور من حيث عدم الخفاء لا في كون

القول اقور دلالة من حيث العلم كما مر من الاصول

فلا يثبت الوجود في الممكنات لا يصح وضع عليه

كبرية التي لا معنى له الا بالمكانات المتعينة

والدوات وهو ان يكون كمالها في قوة كل دره

اثره ان يدرج في الوجود بغير تلك الوجودات المتعينة

الوجودات التي بالادب والعالم بالوجود والادب

واطره لا بد لادب وطعنه بقصده مستند

آخر شرح دلالة اللفظ فقال وادأ بالمر المتساير  
 ما يكون بمنع لا ينفذ والوصف ان هذه وان كانت  
 مشابهة لكنه غير اولها من غير ان يوصف باللفظ  
 وبهذه وجه آخر وهو ان اللفظ من حيث هو  
 في كل واحد اللفظ والاداء في قوله عاين  
 الكيفية كما في الوجه الاول واما ما تشاركه في  
 كما في الوجه الثاني الذي ذكره الراجح واما من جهة  
 ان بان كما في الوجه الثالث الذي ذكره  
 على ما ذكره من حرف لدهم كان العكس اولى حالا  
 كحرف مائل لعكس المورد من غير في العموم والخصوص  
 فيه نوع خفاء لان الوصف ما لم يوصف من صفاته  
 هو العاقل واما الوصف الذي يكون لاجل وصلته  
 غير الاعم فليس بالنسبة اليه وفيه نوع خفاء  
 وهو المراءى في الاستعداد وهي معطوف على الافعال الملائمة  
 كالعلم والحق والمراءى المستعدة وبه معطوف على الافعال  
 المستعدة كالانكسار والاعلام واللاء والنفي مترادفات

واما في قوله

اه لفظ من مزيل المصطلح كمال الامداد اى جسمه  
حاصل من الاشياء يكون دعوى كون المورد نعمه  
ظاهره مناسبا لكن قوله من وعده من اللاذ يدل  
على انها للتعويض وكما العوض بكنهه لا ينفك عنه  
كون المورد نعمه ظاهره بل معنى دعوى كون المورد  
الذرى هو اظهره ظاهره والقول بان يكون المورد  
ظاهره اسلم كون الوعد الى اصل ظاهره فورد  
المنع عنه كمال نفس لفظ العده من قوله نعمه ظاهره  
مقدره مصدر لا خفض المضاف منه وعده  
من اللاذ وذلك انهم موزعه عن اللان نعمه  
ظاهره اعلم ان الى اسم غير مطلقه للفرج حيث جعل  
فر النزع التخصيص معللا بكون اللاذ معرا بالعم  
الظاهره اذ قوله لاحصا من اظهره ظاهره لا ينفك  
من العمل بل لا بد من مصدر فون واللاذ ك  
الظاهر



الظاهر وهو الياسة جعل الوصف عليه لتفسير  
الربن المجموع الدور والحواس ما في الروح برهان  
لم ولا لم يدع الدور بل ان شاء الله تعالى  
عليه الوصف ولم يدع كان الوصف الروح  
بل دليل والوصف من الياسة في تلك الوصف  
نعلم ان الوصف لا يعلم الا من الوصف في ذاته  
على الروح انه ينبغي ان يقول في الوصف  
السكر بالذات في هذا الدور والوصف يدل على  
كما فعله من فاعله من كلام من فعله ذكره  
للمسألة في احتمال كلام كلام الروح في ذلك  
في لوجه المقام ان في ما كان الياسة في  
وخصه بالذات في هذا الدور والوصف في  
ولا خص الشكر بالذات في هذا الدور والوصف  
ما في هذا سوف العلم في هذا  
اليه فعل القلب في هذا الدور والوصف

التي انكرها اموار جعل شرط او جزاء عالم بعبده  
عرفت انكره يستوي ان يقال ما كان فعله  
الادراك انما يسمى حكمه بخبره عن فعله <sup>بعض</sup> العلم هو  
كان انكره انقلب اسره و فرقه وان كان جهلا  
من و يسموه به و يبران فعله انقلب فانه <sup>فكيف</sup> حقا  
يصح ان يسمى له اسم متروا الجواب ان رده من جهة  
الادان عليه هو فعله ان كان <sup>والجواب</sup> ولا ينادى له  
كونه فعله فعله انكره او ان المراد بالاسم هو معنى  
العلم له و يبركون ان شئ لم يعلق به العلم كصلى الله  
بشئ آخر فط ان لو اطلع احد مكانه ان علمه ان  
معظمه لم يحد لكونه معناه <sup>طاهر</sup> كما لو ايسر الظاهر <sup>طاهر</sup>  
الاولى ان يسمى لغيره لغيره المعنى القاهر <sup>طاهر</sup> و ان يسمى  
اي علمه متروا ليس الظاهر <sup>طاهر</sup> كما لو ايسر الظاهر <sup>طاهر</sup>  
متروا المعنى ان يسمى به <sup>طاهر</sup> و يبرث له المحط والمعرف  
قوله من و يبرث الى الوجود انكره فانه

[illegible]





الحياط فقط وهدا بخلاف الطب والفقيه فانها يقال لهم بعلمهم واداء العلمين  
فان قيل غايه الشرح العلم لمراد الشرح الغايه ما يترتب على  
الشرح ولهذا قال غايه العلوم الغير اللائيه حصولها لنفسها ولم يقل تصور  
حصولها وقال غايه العلوم اللائيه حصول غيرها وقال قدس سره هناك  
فالمقصود منها حصول العلم والغايه العلم العلم الغايه على ما فصله قدس سره في  
حاشيه شرح القاضي وقد اشار اليه في اول الكتاب ايضا وقد ذكرها  
على ما ذكره قدس سره ما خذوا من كلام الله الغايه متقدم في التصور على تحصيل  
الغايه مبني على ادعاء كون الغايه منها العلم الغايه ولم يتوجه قدس سره لاحداث  
السؤال من جهة الثاني ما يقول الغايه متما في علمه في الغايه بكلف تصور كون الشرح  
غايه بنفسه من جوابه ان الغايه غايه الغرض الى التحصيل خفيه واذ انتم على  
غيره كما تفسر ما يحصل الغايه من الغايه وذر الغايه وتوسل من الغايه  
ذكره من التقاضي جواب السؤال الغرض منه فها الغايه كجوابه  
ان قد يقال الغايه غايه تحقيق الغرض فاللزم كون حصول العلم الغايه لا في تحقيقه  
فلا يلزم عليه الشرح نفسه بهذا جوابه ان لم يتوض له قدس سره فيظهر رد  
عليه ما عدا الشرح وتوقعه عليها لا يلزم ان ايضا بانه علم الغايه لما كان متقدما على

ذي الغاية وهو التخصيص والتخصيص مقدم على الحصول فليس تقدم الحصول على  
 نفسه فليس لها علم بحد المعذور المذكور بهذا الجواب واجب ثم هذا السؤال  
 ليس كسائر أسئلة البصود ببيان بل هو سؤال مشهور عام الورد وجرى  
 جميع العلم الغائي وليس اختصاص بهذا الموضع المقصود في سائر العلوم لا سيما  
 مختصا بهذا الموضع ما شياكم كونه حصول الغاية له وسواء علمه بالعلم  
 لم يفت كما كان السؤال الذي تضمنه ساء كما مر من العلم على ما عرفت في العلم  
 والمعلول به متغايران والمعلوم ليس الفعل والتأثير بل لا في العلم بالعلم  
 ذلك كوابل لم يصح ذلك كما عرفت في العلم الغائي علمه من العلم وهو المعلوم وهو  
 حصول نفس العلم لا الفعل وهو التأثير والتخصيص إنما ذلك في الغاية على الغاية  
 والثمرة على ذلك لم يتوصل له لئلا السؤال الثاني يقتضيه اعتراضا  
 جواب الاول هو قوله ولا شك لم يوجد في العلم على قوله ونسبة الى جواب  
 الذي تأله المقضية اخذ لفظ الخارج في جواب بقوله ونسبة اليه في الاول  
 كونه الوجود المنهني الى الخارج ووجهه انه كما له وجوده في الخارج في محله هو  
 انصاف الخلق به كذلك وجوده في هذا الوجود المنهني في محل واحد الانصاف  
 لكونه وجودا مع الوجود بصورة فوجت العلم به وهو انصاف الوجود

المصدر





وكذا

الفرد هو التصديق بخاتمة ما دللنا به من البرهان ترتيب الغاية المعينة  
الوصية على ما هو المقصود بالرسم المذكور فانك سائر ما جاءه ثابت وجود  
وجود المقصود المحكوم كانت القضية كاصد من المقصود الموجود ما ترتب عليه  
الغاية المعينة ما لم يدر المختص بطول الكتب المشهوره هو ما ترتب عليه  
الغاية المعينة فيقطع على كونه في الشرح والشرح ثبت وجوده ولكن في الغاية  
كله لا في الاقوال بل في العلم اذ لو ذكرناه في الدخ فلو تم ذكره فيها  
والا فمذكوره كما لا حاجة الى دليل وبرهان فيكون له مائة مائة مائة  
في هذا الفصل عدم كونه مطلوباً فيه ووجه لا يخبر في انطباق الدليل  
قلت لا حاجة الى الاشارة الى برهان على حدة واسم انه درس في ذكر  
وجوه لعدم حاجة التصديق بالغاية الى برهان احد ما لم تصور المنطق كالم  
المذكور في الكتاب ان الرسم فانه يصدر ترتيب الغاية المعينة على القول  
وانت تعلم لم يدر الوجه انما يتم اذا علم لم تصور بهذا القول لم يوجد مقتضى  
ولم يدر القول فردا ومصدقا في نفس الامر وليس من مافضيا وذلك انما  
يخلص من سائر ما جاءه وثانها لم يثبت سائر ما جاءه وهو احتياج السائر  
البياني الامر المعين فيضم العلم كونه مترتبة في قوله فكيف لا سمناه وكيف لا  
كمن غنيا عن البرهان لا كيف لا كمن تصور المنطق ما رسم المذكور مستلزما للتصديق

وجه

وبما قد نأخذ من في كل واحد من الوجهين بل هو التمسك بما في جملته على البرهان  
 في الظاهر لاكتناج الى اننا على هذه كالمقعد لا لا هو المقعد في الحقيقة ولكن  
 المقعد الذات هو هذا فانه ما يوقف عليه الشروع على ما علمنا علمنا هو المقعد  
 هو المقعد في ترتيب النفي بالمعنى على المطلق المقصور لرسم المذكور واما التصديق  
 بترتيب النفي على المطلق المقصور لا كالمقعد في الشروع <sup>المراد بالوجود</sup>  
 ان في الخارج على ما في بعض النسخ صحيح به وبعيد عن كونه المقعد في ترتيب النفي  
 الموجودات كما كان موهومات وحق في كونه لها حدود كحسب كاسم كحسب  
 الحقوه اما المقصورات فلما لم يكن لها الا الموهومات لم يكن لها حدود والكل كحسب  
 الاسم هذا كونه ولا يعني انه لما ثبت للمقصورات موهومات ونفي ثبوتها علم  
 المقصور في المقصود هو كونه موهومي وهو في المطلق على ما ذكره بعض اهل المنطق  
 لها مطلبان كحسب لمراد المطلب بكون المسمى في اسم المقصور كحسب  
 المشهور والمراد بالفتح على كونه مقصورا ميميا او اسم مقصور والاضافة <sup>على الاول</sup>  
 بينه وبين الاخيرتين للمعنى المتقدم في الاول اعتبار المطلب المطوق في  
 النسخ كحسب كونه مقصورا المطلب المقصود قوله وسره فانه انما المقصور  
 انه لا يخرج من المقصود على المقصود فتوجه المقصود المقصود على ذلك المقصود

وطلب التصديق على التصديق بالتصور مقدم على التصديق في العلم حتى لا يقدم على  
 الطلب في وجهه انه لما تقدم التصديق اصل بعد الطلب على طلب التصديق ثم  
 تقدم طلب الاول على طلب الثاني وعلم ان هذا الكلام على تقدير عدم حصول  
 المطلوب ان كان قد قبله والا فلا حاجة الى الطلب بهما وذكر الكلام  
 في تقدم مطلب من السبيل على مطلب في الحقيقة ولا شك في  
 ان مطلب آت وعلم ان الطرح كلامه وليس بهما موافقا لما قرره في  
 حاشية شرح التلخيص ان رده سوال عن كونه مفهوم اللفظ وسماه <sup>هذا</sup>  
 علم بوجوده ما حققه سبيل الحقيقة والمطلوب بان رده لا يلزم <sup>في بعض</sup>  
 بالتحقيق كما اذا وضع اللفظ بازا رده من الوجه الوضعية <sup>اللفظ</sup> ولهذا انهم  
 المفهوم وح لمرحل قوله والتصور على قسمين على المعنى لا اصطلاحا <sup>قوله</sup>  
 والتصور على قسمين آت اذ تصور على وجه آخر بان يكون الوجه الوضعية لما صح  
 دعوى وجوب الترتيب بين البسيط والمركب كسب شرح الكلام اذ يكفي  
 في التصديق التصور بوجه ما كما تقر فلا بد من حمله على المعنى للنور وليس لفظا  
 في اللزوم كما كانت رده فسوال علم تصور الترتيب المسبوق بالتصديق بالوجود  
 وليس كانت حقيقة معه التصديق المذكور سواء كان تصورا مأكلا ولا غير <sup>في بعض</sup>

في بعض  
 في بعض  
 في بعض



بموجبه المصطلح كما يشهد به عبارة قدس سره في كلامه في المشهور في  
 كل التصدي على الصحيح بوجوده في مقبول لوجه به اختصاصه في  
 الظاهر واد ط التصدي بوجوده في مقبول لوجه به اختصاصه في  
 سبب عن التصور المطلق وهو يمكن للتصدي لانه لا اعتد بالتصدي في  
 او مثلاً قد بر بلكر الاول في عدم الحائز تكونها من المطالب التصوري  
 ومطلب من المطالب التصوري في التصور حيث هو متقدم على التوصل  
 والاقول باسم الهية المكنية بعد الهية البسيطة ويلزم الدور في تفصيل الحكم  
 فيه وسم اسم العلم التوفيق قسم الاول في بعض العطف والاول  
 في التوفيق بحسب ما سم والى التوفيق بحسب تحقيقه ودرجته في الحكم  
 ايضا وكل منها يقسم الى الحد واسم وكل من لا يكون تام او ناقص  
 فيحصل ثانياً في قسم من العطف على قسم اقسام والعطف في غير الحكم  
 لاسم الا في قسم من العطف في الحكم فيحصل صور غير حاصله ولا يكون في العطف  
 تحصل صور غير حاصله بل الاشارة الى صورة حاصله في الصور كما حصله في  
 لم العطف بدارها فاذ سم اليه العلامة المتعارضة الى علم الاسم والعطف  
 في اسم العطف في العطف المتقابل للعطف المطلق في الاسم المتقابل للعطف

لوحه مام

مر

فمن تصور شيء علم وجوده ثم المطلوب التوحيات اللفظ هو التصديق باللفظ  
اللفظ بأزاء هذه الصور لهذا يقبل المنع وينبغي بالتصديق باللفظ  
ولا مصطلحات وقيل لبعض الملاحم المتأخرين أنهم لم يخالصوا التصور في استدلال

عليه بما حاصل له هذه الصور لم كانت من مولاتها تحصل بالتوحيات في الوقت  
المذكور كما كانت في المذكر كما حصل ما يتفق النفس لها في وقتها لم المقصود بذلك  
ليس المقصود ولا الالتفات من فكرة الالتفات قبل التوحيات في المذكر

ليس من غير حاصله وقيل لبعض المقصود من تصور الشيء هو كونه اللفظ في  
خروجه أنه لم يكن حاصل قبل وتوجه عليه بعد سبق اتفاقه لو كان اللفظ به كما لو كان  
اسميا لللفظ فاقبل

ولو تم فيها ليشاء الملك بالحد والرسم والصناعات المحسوسات كما ظهر  
وأصوب ما استدلت به تعبر إليه بهذا الكلام الملك المتكلم باللفظ  
موقوف على وجود اللفظ لا شك في ذلك الكلام لا حاصل من فلا بد من ثبوت

لك الكلام على ثبوت وجوده وبعد التوحيات في النقص لعدم المانع في الموضع ذلك  
فيكون موجودا في منية هذا على فرض محقق القائل بوجوده كالمسألة  
في الذم على ما اقتضاه برهان الوجود الذي هو كالحج في كلامه قدس سره

والله اعلم بالصواب

هـ

كيف لو كان صرحا بالمتناعات موجودة في الوجود عنى اصين بل هو موجود  
المتنوع في الخارج متفارقا عن المتنوع في الوجود الخارجي المستقل الذي لا  
يكون قبل الوجود بل هو متمسك به واما الوجود في الخارج الذي لا يكون له وجودا  
فقط انهم سجدوا الوجود في الخارج كما يكون مع الوجود في الخارج المستقل الذي لا يكون  
منه في القبول وهو الذي لا يمتثل ولا يتفارق الجبر والوجود في الخارج في الوجود  
ليس كذلك وانما لم يتفارق الوجود به سبب في الوجود ليس له في الخارج مستقلا  
الطرفة كما هو في اصطلاح في الوجود في الخارج في الوجود في الخارج في الوجود  
الوجود في الخارج كما هو في اصطلاح في الوجود في الخارج في الوجود في الخارج في الوجود  
في الخارج كما هو في اصطلاح في الوجود في الخارج في الوجود في الخارج في الوجود  
علمه الا انهم لم يسموا احد والكل موجوده في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
في الوجود ليس له قبل الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
فالمعنى الذي يفرضه في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
الادل في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
ولو فرض الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
ولم يرد الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

وهو ثبوت المنطق في الخارج ولو سلم العلم الكمال ثابت في الخارج فتح مكرهنا  
منه لم يلائم الشر الثالث في معنى الاثبوت فهو ثابت في معنى لم لا يكون  
مكره توقف الشر الثالث في الخارج على ثبوت في الذهن نعم هذا المسح على تقدير كونه  
الكالات ثابت في الذهن اقوى واظهر فاجاب بانه لا يمكن له ان يكون  
الكالات بل المنطق في الحقيقة حاصل في الذهن بحسبها لا بصورة وقد علمنا  
هذا ولو كان موجودا في الدنيا لم يحدو هذا الوجود في الخارج فكل ذلك في الحقيقة  
لفظ تحقيقه اذ المعبر عن الاطلاق اصطلاحا تحقيق الوجود في الخارج تحقيقه لا يحدو  
خذه لم يكن هذا توجه آخر لذلك الاطلاق كما ترتب عما ذكرنا من كونه خارجا عن  
ذلك علم ارتكباب التجرد والنسب فيمكن له ان يكون المنطق عبارة عن الملكة  
كما هو موجودا خارجيا كونه من الكيفية النفسانية التي هي عبارة عن بهاك  
الكيفية الموجودة كلفظ القافية في توليف المنطق في المشهور في معنى المنطق  
على هذا بل على التصديقات الغير على ما علمه درس سره اول الكلام  
واما فنحن كسب اللفظ لا يمكن له ان لا يكون في الخارج لا حاجة الى التفسير المذكور  
بل مكر توجه ثاني الكتب في وجه التحقيق - لتفريق الغاية في الخارج  
الاتفاق حاصل من التعريف بالرسم على ما علمه في الحقيقة لا بد من  
ذلك الترتيب من التصديقي بالوجود وهو يخص من خارجا ولا يخص من جهة النفس

كالعلمانية



فاقترع المفسر كما سيأتي له المقصود من دفع ما الزعم بالرد  
 من أجل وجود المفسر في الخارج لا في المفسر الكوثراني فلا يتصور له اللاحق  
 تقديره تام وجود المفسر في الواقع لانه لا لازم له الوجود الكوثراني فلا يتصور  
 ما سيأتي من حاصل من تصور التام في امر التصديق بترتيب التام في الحقيقة  
 هو ان لا يفي استعمال مثل هذا التركيب وانما التصديق بالوجود هو  
 على الشرع بالصيغة في العلم بوجهه ثم العلم بوجوده ثم يحصل بأداة التصديق  
 ان النفس بالوجود في الخارج وانما وكلها في العلم بالوجود على ما في كونه  
 وجوده في العلم بالوجود اما العلم بالوجود كالتصديق بالاحتياج اليه توقف على  
 البسطة في التصديق بالوجود معوله ان يوصل من الى التصديق بالوجود على  
 دور في علمه في العلم بالوجود في محل التصديق كما مشهور بجهنم عالم  
 لم يتوقف الا على الوجود فيوقف على ثبوت الوجود في الواقع على علمه  
 البصر على علمه ان لو كان كذا لم يثبت الوجود لثبوت الوجود المطلق  
 الذي انطلق فيوقف على نفسه والتخصيص لغير الوجود على ما علمه اللاحق  
 على ثبوت الوجود في العلم بالوجود فيوقف على ثبوت الوجود في الواقع على علمه  
 على الوجود او غيره اما متجاوزا عن الوجود كالتصديق بالوجود او متجاوزا عليه

كالتصديق فيه كالتصديق بالحق ولا يكتفي ببيان ما ذكرنا في التصديق  
 واثباته لنزولها لو يدرك ذلك اليقين للوجود الذي وثق له عدد ما  
 في ذلك كالثبوت موقعا من اصل التبريد المعتمد على ثبوت ما للعدد ما  
 ولو كان هذا التصديق موقفا على التصديق بالوجود وكيف يمكن ذلك  
 العقل والخيال **او** تحصل من التصديق او ما ذلك في العلم  
 لا بهما بل من حيث في احدى ذلك المراد من الوجود هو العلم  
 كونه على سبيل البتة كذا لا يقوم غيره مقامه كونه واجبا لكونه على سبيل  
 التبريد كونه الواجب حصوله من العدم كونه على سبيل ما ياتى من حصول  
 التصديق بالوجود منه وهذا واجب لانه الواجب حصوله في غيره كونه العلم  
 المراد من الشرع هو العلم بالبرهان بما هو واجب على الوجهين المذكورين  
 محال لانه الفاعل حيث قال في العلم كونه التصديق بوجوده موقفا على  
 ما لا يتصلح اليه في العلم **او** لا يتصل ما لا يتصل به لا بعد  
 في العلم لانه العلم بالبرهان موقفا على ما لا يتصل به والتصور لا يتصل  
 ما لا يتصل به فانه هو التصديق بالبرهان وكذا موقفا على غيره من العلم  
 لانه في العلم موقفا على ما هو موقفا عليه العلم ولا كونه هذا العلم

وہذا

بأنبياء  
البيان

الطريق القديم عتبة البداية واما من جهة الاشياء فلا فرق بين  
ما يقسمان عند قوله وهو المنطوق به وهو المراد من تصور  
بكم الحقيقة المستفاد من جهة ما اراد بالقول في قوله من جهة  
البشارة العلمية في قوله في السائر المذكور والغير في قدمه راجع الى الاحتياج  
واراد ما توقف في قوله كونه موقوف عليه مع الترتيب الاستيعاب المراد  
التوقف عليه وعلى مثله فلا يمانع من ان لم يقبل وبما عليه توقف على ما  
الحاجه قد بر آخو ما قبل المراد المقاصد اي آخو من جهة ذلك  
المقاصد فانكرا مع ضمير الله راجع الى لا و ليس موصولة او موصولة حتى كمال  
ليريد الله سبحانه والاشياء التي لا في نفسه والجملة صفة كماله واما عبارة المقاصد  
قال في الحاشية ان بقوله تلك المقاصد الى تصور النافية خارج عنها مبرر في  
بما سئل عنه حتى يوجه نافية عن سائر الحاجه بل سائر ما هنا  
توقف بآية ما اراد بآية ما حتى في قوله جميع ما يتوقف على التصديق بالاحتياج  
البرهان كماله من تصور التصديق على ما صلب في التفسير مما عليه يتوقف على كماله  
بما راجع ما عدا الموقوفين مناصريه كماله ما عدا الموقوفين من سائر ما راجع  
عليها ما يبرم تصدير الفصل به فيظهر ان طبق قوله وادان توقفه على قوله



صدر الفصل في بيان حكم في ان التوقف العظيم في التوقف استدر  
 التوقف في الصور والصدق وهي في ان يظهر كاستبيان في كل من  
 قدم العمل نظر ان في القيد المعبر في مفهوم الصور هو عدم ما  
 في مفهوم الصدق وما طلب الامر في استبعاد كل منها عن الآخر وبها يحصل  
 مهيما والكل متقدم على عدم في العقل المعبر في باب التعريف والتعلم متقدم  
 التوقف المشتق في القيد الوجودي على التوقف المشتق في الآخر وذلك  
 انقضى به بمؤدية العلم والمصير في المصير في الصور مقدم على اصدق علم  
 التصديق في اصل التوقف في العلم في صورها كالتفصيل المعبر في مفهوم  
 لغرض صحتها في اود ما قبله اقدم الصور وتوابعه وما قرنا ظهر له نظر  
 التوقف اسد وانما في العلم في التصديق في فاسد في الحكم في  
 الكبر في الادراك في الوجود في الصدق في العلم في الحكم في الصدق  
 مشددا في المتبادر في الحكم في الحكم في الادراك في الحكم في الحكم في  
 بالشرط او بالماضي في الحكم في الحكم في الحكم في الحكم في الحكم في  
 فط او ان لا يقارن في الحكم في الحكم في الحكم في الحكم في الحكم في  
 الحكم في الحكم في الحكم في الحكم في الحكم في الحكم في الحكم في

لا يثبت في العلم  
 ان العلم لا يثبت  
 ان العلم لا يثبت  
 ان العلم لا يثبت  
 ان العلم لا يثبت  
 ان العلم لا يثبت  
 ان العلم لا يثبت

الحكم واللام

فكل من يثبت العلم لا يثبت في  
 العلم المعنى المعنى ومفاده لم يثبت في العلم  
 عودته وبقية من في العلم  
 بسم تصديق في مذهب اللام والحق  
 لم يلاحظ قوله في العلم خارج في مذهب اللام  
 والحق بسم تصديق في العلم  
 لا يثبت في العلم ولا يثبت في العلم  
 علم واحد في مذهب اللام والحق  
 التوجيه الثاني كان وقع على سبب التوطئة  
 الدلائل كما في توضيحها في العلم  
 حل القسم على المذهب في العلم  
 المشهور في العلم ذلك العلم  
 الامري في العلم في العلم  
 ايضا في العلم في العلم  
 لم يلاحظ في العلم في العلم

اما ما عليه النوق من عدم الانطباق وان كان كالمصطلح الجديد كحسب  
المعروف والمعتاد بما هو في اجاب عن الاول قوله ولا مشبهه وعلم ان العلم  
ولا محذور فقدر ولا كانت اثبات مدعيه ان لا احد من العلماء غير  
سنة معتد اي لا نقل من محكمهم او كونه محكم حيث لم يمدوا ما في هذا  
بمقتضى اليقين او المراد من وضع المصطلح لا باعث في قوله بل لا  
معتد في البعض الا ان كان مقتضى كماله <sup>المعقول</sup> في النظر من حيث المبدأ في كونه محكم  
فلا يمكن ان يثبت على كونه محكم في المدعي كماله في التصديق كما قوله الله  
وذكر اسند معتد على تقديره المذهب الجديد انهم قد كونه محكم فاعلم ان كونه  
مستغنى عن ما سيجي على سبيل المصداق لم يخرج به او لم يمد كونه محكم فيهم  
اثبات مدعيه كونه محكم في التصديق موافقا لاختاره كماله في  
علمه عن الاول قوله هو ليس مستغنى عن مدعيه كونه محكم ما ذهب اليه كماله  
انه موافق <sup>العلم</sup> اعني قوله مع كماله مستغنى عن كماله المستغنى عنه كونه  
الطرف مستغنى عن ما افاده في سبيل في قوله شيء الكثرة والشيء  
المعنى من قول الطرف في ان الله لم يمد كونه محكم عما كان او خاصا من  
من العلماء كما في قوله مستغنى عن الله من ان الله مدد من العلماء وكونه

على توجية المستقروا واما كونه لغوا على توجية غيره فلاما محل المقارنة  
 بين الووص وهو غير مفهوم من الطرف فكيف لغوا له ذلك لا للمتعلم خاص  
 لما عرفت فيه بلامه من قال ذلك لم يحل متعلق الطرف المقارنة مع الووص او  
 غيره كيف والمقارنة برمتى المولية لا متعلق لها وانتم المولية المقارنة التي هي المقارنة  
 انما يستعمل باللام واذ كان معنى الووص فاللام فيه اظهر من الصواب للفظ  
 عند غيره انهم يستعملون متعلق بمحصل او كونه في الحلال في المقارنة التي هي المقارنة  
 هل من بعض كونه احد المتعاريين خارجا عن الاخر فلا ياتي في المقارنة كونه  
 كما اذ السباد من مقارنته في الزمان بوضع في ذلك شئ من شئ او عقله  
 وضع العقل بوضع الجود داخل في كلامه غيره كما ينبغي ان لا يظن  
 ان كونه في محل المقارنة اعلم من ذلك حاصل كونه مع ذلك مستغنى  
 بكونه مع التقصير في التركيب من السلب والحكم كالتركيب من الخاص لا من العام  
 الياقوتية مثلاً في ترتيب الامار والاحكام للونين موصلة بوجه مثلاً والتركيب  
 في هذه الصور كالتركيب من الماء فقط مع الصورة او اثنين منها او ثلثة  
 فاذ اخرجوا المقسم كما هو المقارن في نوع قدر وما ذكرنا وجه تشبيهه  
 للتصديق في هذا المقام بالاجسام والافان كالحكم ليس هو صوراً حالاً في الصور

بلى

الوحدة في  
 الحد



الشدة وحرارة وادوية تصدق ماضى حاصله مركب من <sup>الهي</sup> <sup>الهي</sup>  
 المركب الحكم فيها خارج جاستوف منها خارج ليعود للدوام المستفاد من  
 المضارح الزائدة ما في هذا الوجه ويؤيده من حل الاشكال <sup>قوله</sup> <sup>قوله</sup>  
 توضيح البصيرة وهو الفرق بين القسمين او بين ادراك النسبة بين الحكم  
 او بين كيف اما التعلق بظاهرة واما ظهوره فكل واحد منهما  
 محكما فيها ما هو الفرق وليس كذلك وتمامه <sup>قوله</sup>  
 ادراك الحكم باب الالتقاء بخصوص المثال او من اطلاق الحكم ارادة العلم  
 في تعليمهم بها فاختار ان ذلك الجرح جعل ابتداء التعليم موافقا لابتداء تعليمهم  
 او للعلم به التوضيح اما كصلى الله عليه وسلم في ترتيب على ابتداء  
 ما يترتب على ابتداءهم من الفوائد بين وهما وجه آخر لا اختيار المثال من  
 تلك العلوم المستفاد من كلامه من سائر محتاج الى المنطق  
 ومعلوم الاحتياج الى المنطق على ما بالعباس في جميع العلوم فانها لا يمكن  
 لا يحتاج الى المنطق فاللاقي في المثال المذكور وادراك المنطق كما هو  
 عرفت ثم زعم الدور لواجب غير ما <sup>قوله</sup> <sup>قوله</sup>  
 عن من الطبع والالتزام الاشكال المنطوق لا كمن المنطق ترتيب

الطبع المستقيم المستقيم الخطوط اقرب من غير ما تم اول الاشكال المستقيمة  
المستقيمة الخطوط المستقيمة ابط من غير ما تم اول الاشكال المستقيمة  
شبهه فقولنا شبهه اما علمه او لا علم له لانه ذكر علمه غير الشهرة كما  
الاخير على ما حققه فلا بد من ادخاله تحت التوضيح  
اشارة الى حاله المكنون من علمه او لا الى حاله المكنون من علمه او لا الى حاله المكنون من علمه او لا  
لا الحكم فقط وجه هذه اشارة اليها لتبليغ اجزاء الحكم فذكر  
تمت عندكم بالتصديق علمه لم يجرى في القضية غير القيد ما علمه الحكم  
عليه والمعلوم به وانسب الحكمية للنسبة المجرية التركيبية كما في الجواهر  
سلبه والى الية وهو متعلق بالحكم على التصديق هذه النسبة كونه متعلقا  
التصور فقط كما في حال الشك والوهم وقد علمه متعلقا للادراك الاذعان  
اما مع الادراك التصوري او به وانه كما في صور التصديق وهذا النوع من  
الادراك متغير للادراك بالوهم ويتوقف منها اشكال سيجي مع علمه وعند  
المشايخ في اجزائها اربعة رعا منهم لم يعم تصور الظاهر في تصور نسبة كما في غير  
نقطة مباشرة كغير الجوهر والى الية وهو عبارة عن شئ من المحمول الموضوع او  
انصال التالي للمقدم او منافاته له وبعده به في النسبة اجزاء كما في

سببه غير واحد من بالوقوع واللا وقوع التقصيد وزعموا ان في صور  
 لم يدرك بها ابر ولا غير اصله ولم يلقى به حاله في الشك واليقين  
 كغيره الا يدرك في صورة الشك ويدرك في اليقين فلا يكون على الصورة  
 هذه التقصيد انما علم له الشك انما يتعلق بما يتعلق بالتصديق بهذا ابر ولا غير  
 قتل الشك المعقود بالصور والفرد والغير لا يجري في الصور على كنه  
 وعند هذا علم لم يتوقف التقصيد باذراك وقوع الشك في صور الشك  
 قد بر وقصيدة كالم بالبع والاشبات في حق من الحكم وغير البع والاشبات  
 في انها كالباصطلاح محض التقصيد وكسب غيره عام فالاصوب كونه  
 كمن في افياد بل المقصود تفصيل الحكم وتنويه فانه ادراك الحكم  
 التقصيد له كما هو في القول ادراك نسب الحكم كالتقيد له بالكلية في  
 الحكم لا في التقصيد على راي الامام ولو جهل له موده انه لم يقيد له اصل  
 ادراك النسب التقصيدي في الحكم الذي هو التقصيدي عند الحكم ادراك المجموع  
 التقصيدي على راي الامام الذي اختاره المع من الالات غير ادا  
 بالاضراب في الامام في باب المكلف لا يقتصر على كانت في الامام  
 لانها نامة ويذكر لم يقال في مقتضوده من سيرة التركيب التوضيحي في ما سببه

كروى

قوله على الصديق

الجبر ليس لغز مودله فيقول البعض على الجبر وذهب بعضهم الى ان  
 فرق بينهما الا بالعبارة قال الاخبار بعد العلم صارت اوصافا وكذا  
 قبله اخبار فلهذا اكتب بالتقدير ذكر لم يقل المقصود هو سبب التدبير  
 على انتم ذلك بل الاضراب على ان كانت تدوير التقدير على مثال  
 عليه كل الصم اشكاله من جهة مختلفة كما لا شك في  
 في الاصل لا كمنع الا اذا قصد به لانواع المخلوقات ربي وجه من التوفيق  
 من وجه مختلفه انتم قد اذرا لما كانهما السؤال على  
 على الكل سبب في المولية منها عبارة حسب التقدم والناظر علم المعاد الذي هو العلم  
 والناظر فبعض المعية على الرابانية لا بد من وجود كذا في اواخر احسن تحقيق  
 المعية الرابانية بين الكل والجزء وحسب اما منصوص معطوف على  
 كما هو الظاهر في الشرح اذا اريد به المصدر على ما هو الاصل او مجرد معطوف  
 على تلك الاشكالات لم اريد به معنى المصدر وهذا لا ينطبق على النص  
 قد عرفت ما عدي ما سندع به عليه من ذكر وحصل المعية على الرابانية لم  
 لا بد من المصادرة لكل كلام الله انه على المعية على المطلق وتحقيقه في ضم الرابانية كما في لفظ  
 على المصادرة هو  
 الرابانية

والتقدم

قوله

بالهم الشفاطهم وعلى تقدير كاشتهرك المعين كتحج على المثل اللفظ قد  
 يصير جموعه في خصوص فهو كالمثل المذكور أعلاه ما ذكره من سيرة في  
 كاشتهر من التخصيص أو غير الملفظ قد يصير بعض المعاني الجارية بشهروهم  
 وبغيرها قبل التباديل كما في إشارات القوم ما ذكره من غير عدم التورية  
 في المعاني الجارية فيه صانعة اليه ما ذكره من غير عدم التورية الشهيرة في المعاني  
 الجارية إذا لم يكن علام الجار بالشبه أو من غيره كالتصريح على  
 ذلك ليس مجاز فذكر هو المعنى الذي لا يسهل له الدوام كب النوع  
 لا يتحقق تصور النسبة والتصور الثالث في الأوليات لم يكن له في  
 يتحقق التعلق بغيره عدم الالتفات وقالوا من تصور الظاهر كافي في  
 الجازم في الأوليات فغيره شرابط لا ذلك كالاتفاق ما قبل ذلك  
 استفادة الدوام من صفة المضارع لا مستقبالية بناء على رشتها على  
 المستقبلي الذي كان غير مشاه والمراد الدوام في المستقبل وفي ذلك الغرض  
 فذكر قد حصل من الحكم لو اريد بالحصول الحدوث الوجودي في الزمان  
 الأول لا ينفذ ايض النفس تصور هذه الظواهر في النسبة في حدوثها في  
 كما على سبيل التفات كما يظهر ما يرجع إلى الوضوح فاعلم مع الحكم في



ليكن في غير وجه له مع البراءة القضية انما يحصل في وجه في البراءة  
بمقتضى حصول النسبة في البراءة وجهها ليس مع الحكم ولكن الحكم

ببراهين اوليا فلا يصدق له حصولها وايضا مع الحكم اذ حصوله في البراءة  
الاول حصوله في وجه مع الحكم فليكن حصوله في وجه مع الحكم في حق

وهذا الوجه هو

حكم حصوله وايضا مع الحكم انا في حصوله وايضا مع الحكم ولم يقبل حصول  
الحكم وايضا مع اذ لم يندفع القضيحة اذ يصدق له حصول الحكم وايضا مع

ان

مع حصول تصور الحكم مثلا فلا اشكال في مذهب الوجه ولا في ذلك  
منه ودود الاشكال مذهب آخر وانت قد عرفت ذلك

انما حقيقة اننا في وجه هذا الرأي مع جواز الاول ولعل في حجة  
ان العلم التام الكامل المستقل انما الحكم هو محتاج الى الامور الخارج عنه

فيما يدل توجيه غيره الى التقسيم لا التقسيم المموج وحده  
وذلك لان المقولات متباينة فما ذكر الشيخ وهو مبني على اعتبار رتبة اذ في

كأنه مقولت متباينة

توليد الحكم اليه اذ قد عرفت توليد الجواهر اليه كلام قدس سره في بحث الحكم  
والا لربيل في الاول حيث قال في ما في القول في الصور الجوانبية عرض

العرض

فيما ظهر لانه تلك الصورة مبدية لم يولد فاذا وجدت في اني لو كانت في غير

وحق لا حاج في توجيه كلامه الى التخصيص ما تقول في الضمير  
 عليه كالمعنى احدى ما كلف فيما يصدق كالمعنى عليه  
 كالكلف والاصدق عليه بقوله وان ذلك للصدق على الصدق  
 في الصدق على ذلك الشراذم اكد الصدق في طريق حل الكلف ما هو  
 في شراذمه كافي كونه بناء على الصدق الداني على ذي الداني كونه كذلك  
 انقص صدق محموله في ذبه وصدق الجنس على محموله وفي خلاف  
 الى غير الحقيقة القائلين بالوجود الذي كلفا ودمر كذا ودمر  
 في العلم الى في الواقع وهذا ليس باخلاص لا شئ  
 ودمر قال انه ان لم يجر المحالين القائلين بالوجود الذي وقيل عبارة كلام  
 واوله ودرس به الامام ان توضيح بيان له والظاهر له انه موجود المصطلح  
 للوجود الذي من غير الامام بقوله في بعده او المشاغل له وحق كالمعنى  
 كما ان اتم الصورة ما هو غير كالمعنى كالمعنى متعلقا بقوله في التوضيح  
 الاولين في كل تعلق به ويحصل اليه والامام سجي له المذهب المنصوص  
 في العلم انه من قول الكلف المتكلم لما نقول بالوجود الذي كلفا كالمعنى  
 في الامام ما من قال به في كونه كالمعنى والحب الى الامام انه ثبت الوجود

الذي ومع ذلك اختار انه من قوله كاضاف منه وليس تغير للمام  
 اي وما لا يصدق بالحق المتعارف لا يصدق عليه اصلا لا متعارفا  
 ولا غير متعارف انه جازي لقطع المدعى بخصوص المادة وليس فيه  
 القبول لا الفكرة مترسقة مثل المركب من القديم والى ذلك والمركب من البسيط  
 والمركب غير ذلك يوم كسب اللغة آية يعني لم يزل اللغة اطلقوا على  
 الحكم تلك الالفاظ الموضوع عندهم للتأثير لا لقطع المعنى الذي كان من قبل العلم  
 بنادى توهم انه فعل بمعنى التأثير ذلك لفظهم في اطلاق لفظ الفعل على القول  
 هذا ظاهر من سبق الى شبهه وفيه لم يطلق الفعل على القول عندهم من غير  
 توهم واصطلاحهم وليس ذلك من باب الخط في المعنى والاصوب ليس بقرين  
 المراد انهم لا ينفون في اطلاق قائم به الفعل والقول فقولوا القابل اسم فاعل  
 والمقبول اسم مفعول في قولهم قبل الثوب السوداء مع لم الثوب ليس فاعلا  
 للسواد والواد ليس مفعولا له وفي اصطلاح الحكم ليس كذلك واد اظهر  
 الاصطلاح في لفظ الفعل والقول فليس تلك الالفاظ معى عرف اللغة  
 الفعل والتأثير وفي اصطلاحهم معناه ما هو قبل العلم وفيه اثر من  
 احد ما لم يطلق الفاعل على القابل كما مر من اجل اللغة اطلقوا ذلك  
 انما هو المسمى بـ اطلاق اسم الفاعل على العاقل ما من القول

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

[illegible]

الا لا حظ في معنى التاثير والظلال ذلك اهل العربية لا ينهون ولا ينهون  
 يقال مراده انه لا يلزم تطابق اصطلاح ارباب هذا العلم واهل اللغة  
 كما لا يلزم تطابق اصطلاح اهل العربية وصاحب اللغوي من الفاعل  
 والفاعل كمنع المراد باللفظ من انما غير في الاول والثاني كمنع الاطلاق  
 ليس من عند الله العلي بل لا حظ في الوضع التركيبي ودعاية حات المعنى  
 ويذكر دعوى فلولي فاقول المنصفت وجدانه ان لا يلزم  
 ضرورة وجدانية اذ ان كل النسبة لغيره كمنع في اورد ان النسبة  
 في فهم صار مخصوصا لا اذ ان على وجه لا دعاية كمنع استعماله في  
 يتوجه انه لا يجري في التصور على كل من مفعول ما يتصل به التصديق والحكم  
 المتحقق لتزويد التصديق هذا التصور فاعمال اى مطابق  
 الاشياء انفسها والنسب انما يرجع منه المدرك اذا كان في  
 مدركه ان لم يكن بسوء الاستعداد او لا التزم العقل الفعال او  
 انه النسب بحيث انها مقتضى الفروض لا بد لها من الموضوعات  
 فقط او مع بعض جهاتها او المجموعات او الوجود نفسه خارجا او  
 فاعمال فاعمالها انما هي  
 فاعمال فاعمالها انما هي

قول المحقق

بلا ينطلق النسبة اذ يتحقق المراتب فيها وبالموجود له النسبة وانما ينزج  
نفسه الترتيبا بالمراتب والحكم هو ذلك المجلد اى ادراكه اجمالى  
ادراكا بالجلد البسيط لا المتجزى بالقوة ولا الملتصق غير متميز عند العقل  
جميعا بغيره واعلم ان الحكم ليس اذراك وقوع النسبة حاله اى اذراك  
العقد ولا ادراك وقوع النسبة التفصيلية اى اذراك الجزئى البسيط  
عبر عنه بالعبار التفصيلية لانها اولى عليها وما وقع في كلامه قدس حيث  
نفي لاولى واشتت ان لا ينزج على ما قلنا قد برر ومنه العلم  
الحكم اذ لم يزل هو من مقوله الكيف اى من قبيل العلم ما لم يكن تقدير الكلام  
هو من مقوله الكيف مثلا وهذا يندفع ما توهم منه انه من قبيل تفريق الناصر  
على المقصود اذ قد ثبت النسبة بقوله وموادراك النسبة اى علم المراد  
الاذعان والقبول انه من قبيل العلم ولا ادراك وهذا من عند قوله ولولا  
الحكم صور ادراكه لما صح ذلك وقد اوردنا في مسرحت قل قوله  
الحكم فعلا لانه لا يزل على الحكم اى كونه فعلا وقد مرح درس من المراد  
هذا الوجه حيث قال واقر على الكيف اى اصل المراد احداهما  
من مقوله الكيف قال في الحاشية للمصنف بوصف بالمطابقة

الحكم هو من مقوله الكيف  
العام

الحكم هو من مقوله الكيف  
العام

الحكم هو من مقوله الكيف  
العام



أي كمال من كمال الوجود  
 في الوجود لا يوصف به  
 في الوجود لا يوصف به

كالحكم والافعال لا يوصف بها ولا الاضافه اشهر قوله يوصف بالمطابق له  
 بها الحركات والمضامات كالمطابق لهذا المعنى غير محقق في الافعال والامام  
 وللمعنى كقطعيا على ما في المعنى ظهوره وكنه ذلك كونه مفصلا ولو كان قطعيا  
 لكأنه هذا المدب صوابا والبواني كما في خطه قد بر لانه المدب  
 اسم له من اشكاله لا يراه ما اثاره في الشيخ الرئيس في الكتب  
 الشفاء واجاب عنده صلا للمعنى كونه متعلقا بالمدب المتعلق  
 لا كما في العلم والمعلوم في المعنى ما يلزم من دليل الوجود الامني على ما سيجي  
 في تشبيه مع ما كيف يمكنه وعرضا في جوابه هذا ان كونه متعلقا  
 وعرضا بالنظر في الوجودين جازي فصوله فيكون هو بالسطر في الوجود  
 وعرضا بالرسالة الوجود الذي مر هذا في اعتبار قه اذ في توفيق  
 ذكره في توفيق الوض على ما في المشهور واما في الجواب عن الثاني  
 على وكيف كونه واحد جف على ما في تحقيقه متغايلا فاختار بعضهم  
 اطلاق اللقب على الصورة الدنيوية مع تشبيه الامور الدنيوية  
 تلك الصور الامور حقيقة معلومها فالعلم لكل معلوم من تلك المعولة  
 باللفظ مع تشبيه واختار بعض آخيه تلك الصور كمن في العلم  
 صدر المعنى

في الخارج وانقلاب الذات قبل الوجود جازي فما في الخارج لم يحصل  
 الذهن صر مقبلا على الكيفية الموجودة في الذهن ودا حصل في الخارج العلق  
 حيوانا وفعله الذات وتعين عنه تابع للوجود المعين مناهضة في نفس الامر  
 و يوجد له كونه الماهية موجودا اذ نفس الوجود بعد نفس الوجود ولا انقلاب  
 يستعمل في القدر المشترك بين الماهية والكيفية كما لم انقلاب الماهية هو الغرض  
 اتحاد الماهية المشتركة والواجب من الادل لم تقدم الوجود على فعله الذات  
 وتبين كنه نفس الامر عنه واما انه لا بد في هذه المرتبة المتقدم من كنه الوجود  
 هذا الوجود في غير ذواته اذ تقدم الوجود على تعين الذات وتوضيح ما ذكره  
 هو الغالب من كنه فعله الذات وكنهات مناهضة عن وجودها كنه نفس الامر  
 كنه تقدم على الوجود كنه نفس العمل مع العقل بغرض الذات ولا يتم تصني  
 بالوجود في المرتبة المتقدم على فعله الذات تحقق الذات وضاد كنه وجود  
 الوجود اذ غرض الوجود عنه للماهية ليس بالانفرض العقل فقط لا نفس الامر  
 ولا سيم كما لا لازم له كنه هذه المرتبة ثم لا يصلح له كنه هو اوكيفية العالم  
 لم القدر المشترك ذلك الشر الصالح للجوهرية والكيفية من ولما كنه هذا الغالب  
 قل ذلك في دفع الشبهة على كنهات لا يقع فيه مجرد كنه استبعاد

الذات

في الخارج وانقلاب الذات قبل الوجود جازي فما في الخارج لم يحصل  
 الذهن صر مقبلا على الكيفية الموجودة في الذهن ودا حصل في الخارج العلق  
 حيوانا وفعله الذات وتعين عنه تابع للوجود المعين مناهضة في نفس الامر  
 و يوجد له كونه الماهية موجودا اذ نفس الوجود بعد نفس الوجود ولا انقلاب  
 يستعمل في القدر المشترك بين الماهية والكيفية كما لم انقلاب الماهية هو الغرض  
 اتحاد الماهية المشتركة والواجب من الادل لم تقدم الوجود على فعله الذات  
 وتبين كنه نفس الامر عنه واما انه لا بد في هذه المرتبة المتقدم من كنه الوجود  
 هذا الوجود في غير ذواته اذ تقدم الوجود على تعين الذات وتوضيح ما ذكره  
 هو الغالب من كنه فعله الذات وكنهات مناهضة عن وجودها كنه نفس الامر  
 كنه تقدم على الوجود كنه نفس العمل مع العقل بغرض الذات ولا يتم تصني  
 بالوجود في المرتبة المتقدم على فعله الذات تحقق الذات وضاد كنه وجود  
 الوجود اذ غرض الوجود عنه للماهية ليس بالانفرض العقل فقط لا نفس الامر  
 ولا سيم كما لا لازم له كنه هذه المرتبة ثم لا يصلح له كنه هو اوكيفية العالم  
 لم القدر المشترك ذلك الشر الصالح للجوهرية والكيفية من ولما كنه هذا الغالب  
 قل ذلك في دفع الشبهة على كنهات لا يقع فيه مجرد كنه استبعاد

في الخارج وانقلاب الذات قبل الوجود جازي فما في الخارج لم يحصل

اسبابا موجودة للشيء أو المدعى الحكم للشيء لا يكون له أثر في  
 الآثار الصادرة عنها ما ثبت الحكم له لا في المحركات للشيء لا في حصول  
 فيها مع ذلك كطلوعه من المعركة في التأليف لا يتم ما يقولون حصول  
 الشيء من آثار العزيم الكرم في الحكم لا في الواقع مثلا عند المحققين  
 فعل من آثاره من الكلام ليس من المعركة حتى كرم فعلنا في الحكم  
 ولو لم نذكره ليس متنازعا منه هذا الكلام وقع على سبيل الترتيل والاستظهار  
 جماعة أي المعركة وذلك للمصورات أو هذا ينظر ذلك  
 الأعداد بالهاس إلى الحكم ولا يتوهم أنه بالهاس التصورات  
 بالصدور عنها أو ما كان في الحكم النظر وبانه في الفردى بالوجود الحكم  
 لا فرق بين الحكمين في الصورتين في الحقيقة والذات قوله لم يقيد ولا يحدد  
 فلو كان الحكم وجودا المطلق أولى هذا باعتبار الأصل عدم وضع  
 أو لخصوص القيد بعدم الحكم من قبل المجاز المشهور وقد تقرر أن المجاز  
 خبره المشتهر أن النفس بموجب الإطلاق كالمذموم وهذا وقع  
 وهم قوله من غير الحكم أو وقع وهم آخر وهو دفع الأول ولا يخفى  
 التور في الحاشية ملاحظه الإطلاق متقدمة على ملاحظه القيد به

لا يعدم وضع المطلق  
 عند صدور المطلق  
 المعتمد الحكم

لا يعدم وضع المطلق  
 عند صدور المطلق  
 المعتمد الحكم

الاول في استزاد الثانية اظهر قوله مقدم فلا يكون الثانية الثانية للاولى قوله  
 وليست الاول في استزاد الثانية فلا يكون الثانية عرضا لاولها فليكن اعتبارا  
 ممكنة عن الثانية فلا يجب له جعل الثانية قيدية جعل قبالة  
 لا لزوم محذور او وهو جعل قسم الشرقي قبالة فيلزم اما تقوم الشرع  
 لا يمكن ان تقوم المجموع بالتفصيلين اشتراط الحكم بالتفصيلين في توجيه الحكم  
 والمذهب المستحدث ان لا يلزم ضرورة ولا مدخل للاصطلاح في التصديق  
 فيه وكذا بطلان البع ضرورة ولا تكون خلية الاصطلاح كد تقوم التصديق  
 بالتفصيلين انما يلزم على مذهب الامام واصطلاحه في التصديق وكذا  
 اشتراط التصديق بقبضه محقق مذهب الحكم لا يجري في مذهب الامام  
 فلهذا امره في الشرع ما التصديق اولا كد توجيه ثانيا الحكم  
 ما بينه فاقول وعلم له الحكم عدم توجيه الشرع عبارة الكتاب مع عدم  
 الحصول مع الحكم وتوجيه غيره عدم الدخول فيه وفي توجيه الحكم مع الحكم  
 المستحدث مع عدم عرض الحكم له وانت خبير بما قد رآه عدم الحكم في  
 غير الحكم لنفس الحكم بل انما تقتض الحصول مع الحكم او الدخول او الدخول  
 لا تقتض الشرع سلب ذلك الشرع لا سلب شره او له تعلق ذلك الشرع

لازم في الجواب ان هذا شرط الطرد وهو ان يكون شرطاً عاماً لا محالاً  
 مفهوم التصديق على سبيل الجزئية اي الحكم انه في كل زمان الحكم وهو التصديق وهو  
 الطرد ليجوز وجود الاشكال مستلزم للامتناع المستحدث والاولى عدم استبعاد  
 وجوب الشرط عارضة على التصديق على ما هو الطرد او لوجوب الشرط عارضة على الحكم فهو  
 حجة كشرط الطرد بالقيض للامتناع على ما هو الامتناع اي عدم وجود الشرط  
 على كونه شرطاً للحكم للتصورات العينية في نفسه حاصل بعد ما هو وسط  
 في المعرفة ليس الحكم بوضع في حق ما هو شرط التصديق في الشرط  
 كونه التصورات العينية شرطاً للحكم وقد عرفت ان شرط التصديق هو لا محالة  
 بكل الحدوث تقوم التصديق بالقيض على راي وشرط الطرد في  
 بالقيض على راي في الامر في الشرط شرط ايضا في الشرط  
 والامر في الشرط كونه شرطاً في الشرط والامر في الشرط  
 الموضوع شرط لا محالة على ما هو المتأخر في عدم توقف التصديق على اعتبار  
 الحكم على سبيل كونه شرطاً وعدمه على سبيل الجزئية لانه معتبر في مفهوم التصديق  
 في نفسه انهم ان تقوم الشرط الموجود في نفس الامر او الموجود في الخارج في امر  
 كونه الحكم في الشرط خارجياً وهذا المعنى لا يناقض ما علم من الشرط  
 قد ينشأ عن معنى كونه بالقيضاً ولا يتغير في اتحاد الموضوع وهذا هو الراجح

كما لا يخفى  
 في كل من  
 الامر في الشرط  
 في كل من

و



اطلاق لفظ الشاقص في عرفهم وقد يفهمه شاول المفردات فقيل  
 الشرف في ذلك الشرف فإراد المقصود بالشاقص المفرد الادل فالجواب  
 انه لا شاقص فيها لاختلاف الموضوع وموافقا من توبيره وليس  
 اراد المفرد الا في كانه جوابا للمفهوم بالمتقنين او اشتراط الشرف  
 انما لم يكن لاستزاده اجتماع المتقنين وههنا يعلم لاجلها معار لغيره  
 يعلم اجتماع المتقنين في محل واحد على ما فصله مدسرس  
 اشتراط سقيفة الادل هذه او ذلك مذهب الحكم وتوجيه الش  
 الذي كثر الكلام فيه مذهب كلام الامامية والتمثال في ذلك مذهب ابي الوالي  
 اشترنا اليه لم يردم اشتراط الشراي الحكم سقيفة لازم على جميع  
 ولا مدخل في اصطلاح في لزوم الامور الواقعة في الواقع وح كانه كذا  
 لا لا انفصال بل نقول انه قد تنوع قدس سره في اول الكلام  
 لتوجيه الش مذهب كلام وتوجيه غيره مذهب وتوجيه غيره عيان صاحب  
 الكتاب وقوله بل نقول اما معارضة او سند آخر وقد تنوع فيه مذهب  
 الحكم بقوله الحكم موجود في نفسه ولم يتصور توجيه الش والتمثيل مطابق  
 على مذهب الحكم كل ذلك نفس منه قدس سره ونقول على له حال  
 لم يذكر بعينه ما ذكر باء عنائه فقامل وانما ثانيا الى الش

محال

هو موضوع

مستط

والاعتمادية في خبر قلنا المحدث في الزك الذي ذكره في مجموع الامور  
 المتشابهة في الواقع لا يمكن ان يكون متشابهة في الواقع كما يزم الابهام  
 المذكور في الاقتصار على هذا الجواب لك ربح يزم الابهام السبق  
 في حصول وعدمه والدخول وعدمه مع اختلاف الموضوع وكيفية في نفس  
 وهي انه لا يمكن ان يمتثل به الابهام مع ظهور ما يزيله على الرغم انما يكون  
 في مقام الاعتمادية عدم الاقتصار على عدم التوضيح له والاشارة  
 اليه والعظم في قدر هذا الجواب هو العجوة انه كما قدس من جعل كاد  
 توليها بالجواب المذكور في الشئ في شرح الارساء وانما توليها بالوفا  
 المذكور في قوله فانه قد لا تفقد او في الترتيب الاصول لم يزل هو كما  
 سائر اليه قدس من مظهر عدم الحكم صفة عارضة للتصورات السابقة  
 المعترضة في التصديقات ذات تلك التصورات التي هي علوم لا صفاتها التي  
 هي من المصاديق وانما ما ذكره في مجرى اعتبار ما صدق عليه التصورات  
 فيما يصدق عليه التصديقات اعاده للبرهان السند وابطال السند  
 الاخص اذ لا مالاخص فاما في الاخص موجه كما في خبره وعلم  
 المعترضة في السند كونه مظهر للمعنى في تقييد المقدمة المنوعة فلا بد من كونه  
 او اخص منه مطلقا فترى تصحيح السند وابطال الدليل بطلان الموضع

المقدم الممنوع دوم الثاني وما يكره مقام السند وكما علم من بعض المقدم  
الممنوع مطلقا او موجه فلا يصلح لا كونه سندا او انا ابطاله وانما  
كاسره لروا لا بطلان المنع لكن يلزم منه بطلان المقدمة بوجه اليقين المعتبر  
سواء كاسره علم مطلقا او موجه فلا يصلح لا كونه سندا في غيره الى  
الحكم وهو الظاهر المتصور على الاشياء وما هو ذاتي لا شرعا  
لأن الالبوة فضلا عما به ذات الالب مع وصف الالبوة الى المفهوم الالب  
مقيد الى غيره مع انها ذاتها هذا المفهوم لانا نقول منظر الظالم  
كل مفهوم كانه نسبة بين سره وخره كانه خارجا عنه بل عنها وذلك لان  
لا بد له كونه خارجا عن المستبين الحكم به لك ضروري والالبوة  
لكن بل من نسبة بين ذات الالب والانس الى ذات الالب بل من النسبة  
من المفروض ونفس سره وموطا فانه قبل لو اخذنا جميع المفومات فلا بد ان  
شك له النسبة الى ذاته ولو وجب خروج النسبة عن الظاهر لم  
نحو النسبة عن المجموع فلا كونه المجموع مجموعا قلنا ان نسبة امر اعتبارا  
وجير اعتبارا جميع المفومات كانت هذه غير محقة لانه لا يقدور في  
ووجاهه الطبع المعبر في ذلك الوقت ولا يخفى انه لو قيل نعت جمع ما يمكن  
يتمق ونعت وقت ما اندم هذا بل منى كساب بانه هذا يرجع

بدون قیاس و اختصار

لا قولنا جميع ما يكثر كقوله ولم يكثر ما زاد عليه هذا اعتبارا للمشايين  
للكثرة التي هي محال بل لم يكثر منها بما ذكره النسب في نه خارجا عنه  
وعدم انكاره الى ان يعلو خبره محال لا يخرج عنه ما يكثر كقوله اصلا  
كذلك انما يكثر في مشايه ولا النسب اذ فيه اعتبار ذلك المعلوم  
اعتبارا للمجموع المقصدين في قول القائل الى ان المجموع الذي كان النسب  
في نه خارجا عنه واجلا من ان كان نسب في نه خارجا عنه او اخلا  
في نظيره للمعنى تفرض شيئا كما روجده وعدمه ملو بالجميع في كل  
موجود او معدوم وحيات ما به المعلوم لا مصداق له في العلم اصلا  
فكذلك هنا نقول ان المعلوم الذي اعتبره ليس مصداق في العلم اصلا  
شرا في الخارج او الذي يكثر في العلم وهو المحقق في نفس مدح ما يستشكل  
كل ما كان غير مستناه مع لا يقف في محض معدوماته نعم هو مستناه  
او غير مستناه في ربح هذا العلم الى ان يكثر ما كان محال ولا يكثر  
عليه بل هو مستناه او غير مستناه لا يكثر محال بل مستناه كما ذكره النسب  
غير مستناه في كونه غير مستناه لا يكثر ما كان مستناه في الاربعة محال في ربح  
لا قولنا جميع ما كان محال ولا يكثر منها بما ذكره النسب في نه خارجا عنه او غير





علمه هو المعلوم وهو العلوم الى انتم اي مقصودات انتم والعلوم  
انا عرض لي والامور فكل واحد مراد هذا المعلوم الذي علمته  
لنقص من والمعتبر في التصديق فاقولت على سبب من قبل  
بالتجاد العلم والمعلوم في الذات والمهيبة لم التصديق في مثل هذا  
قلت قد علمت لم الوجود الذي علم على كونه كمال الاحكام وهو امر  
المخفف لكل واحد منها والساقض انما هو موم الاحكام المختصة بالوجود الذي  
بنفسه وهو بالصورته ولكي لا يكون الصورة مطابقة لغير الصورة في الحقيقة  
فقد ذهب الي ان لم يقوم التصديق فيكم وصوره عدمه وبجارية  
او من انكم باعتبار وجوده بنفسيه وعدمه باعتبار وجوده بعينه  
والساقض انما هو من الوجود والعدم باعتبار الوجود والعدم باعتبار  
الوجود ونفسه فمدر وادراكه تصور في وجوده ولا ادراكه  
المعلوم الرب العقيد الذي هو قسب الادراك في ايقه فادراك  
معلوم التصديق في عدمه فاقوله وقد اجيب قد تصد بعض الالذكي  
الناظر في التوجيه جواب شيخ الاسلام في السؤال المذكور في غير السؤال  
بل بناء على ان لم المعتبر في مفهوم التصديق هو التصديق في الخلق

المحدود

بصورته

المطلق

المرادف للغير  
قوله المرادف للغير  
بذلك العادة ان  
شرح الرسالة  
مردود على  
معارف السراج  
لكن

ما لم يعتبر هو التصور الفصح دور التصور وكم كانه جوابا عما  
الاغراض وانت بعد التامل في عبارة شرح الرسالة علمت  
ليس ان الله هو ما جعل عليه لك الفاضل قابل لتوف المطر  
للعلم اي لفظة ادخل المترادف صفه للمعنى تسمية للبدل  
لصدق في الحال ان ليس كذلك يصدق على تصور الحكموم

قوله المرادف للغير  
بذلك العادة ان  
شرح الرسالة  
مردود على  
معارف السراج  
لكن

التصور المطلق لم يحس ودفعه الى الممهدة  
بما يميز الضمير راجع الى كل واحد كضمير سبعة فاعلم انه راجع الى كل واحد  
في الاخبار اصلا في الحق قد باطل ليصح قوله بوقف جوده على وجود  
الاخر والامر المعبره التصديق قد عرفت ان هذا يصلح سنده للمع  
دكن ان يقول من التبريد تقديم قول الله اذ مراره على  
مقدم بالطبع على التصديق اذ لا بد فيه من تصور الحكموم وبالله التمسك  
استغناء على تقدير كونه المعبره مطلقا للتصور لا التصور الفصح

عالمه  
المرادف للغير  
قوله المرادف للغير  
بذلك العادة ان  
شرح الرسالة  
مردود على  
معارف السراج  
لكن

بحسب ما ذكره الرافعة لانه جواب غير مطابق للواقع الى فهم المبتدئ  
لاختيار على جواب مطابق للواقع قريب الى فهم كيف فهم غير المطابق  
مفترقه وكجب الاضطرار من خصوصها اذا كان مفضيا الى الاشكال

المرادف للغير  
قوله المرادف للغير  
بذلك العادة ان  
شرح الرسالة  
مردود على  
معارف السراج  
لكن

قوله والمرادف

والاشكال الرابع عام لا يخفى له هذا السؤال من غير قسم  
قسم القسم لذلك النزود ذلك حتى فيما اذا كان كل من القسمين  
الاشكال خاص كما في قوله ولا يخلو النقص في القسمين بل هو ليس  
الى كلف له اما الجواب بارادته ههنا في القسمين حقيقة الذي هو عبارة  
مجموع القسمين وذلك حتى ضرورة لصدق القول في شرط عدم صدق  
اخره انه عليه ما ذكر في النقص كما في قوله قيدا للقسم ولو بدل مجموع القسمين  
فمنه صدق على الاثر في فردود بارادته كما في القسمين العلم والجهل  
كل واحد من الصور التصديقي للقسمين الحقيقي على ما سنبينه الله مدسره  
عند نقل الجواب الآخر عن هذا الاشكال لكن مستقاهم عليه على ما سنست  
وتوضيحه انه اذا وقع المذكور الجواب الذي ذكرناه ثانيا لم يتم القسم  
لهم ليعول مراد من التقسيم العلم والخص بالمطابق لمعنى كل واحد  
من الصور التصديقي على انه كونه كل منها قيدا للقسم ثم تقسيم كل منها  
العلم بالمعنى الاول والجهل بالمقابل له ولا محذور فيه كما في مثال الجوابين  
واما الجواب الذي قلنا اوله فلا توجه عليه من هذا اذ كونه كل واحد منهما غير  
منهيا الى الاشياء من كونه الحكم فيها متوجها الى الاشياء من كل

العصم



الحكم بالصدق في جميع المعلومات الضرورية موجودة في

الصدق لا حكم اصل والاصح ليس في جميع المعلومات الضرورية موجودة في  
 نفس الامر بل العقل الفعال لانها صارت موضوعات للتصايات  
 الصادقة وذلك التصديق حيث انها تصديق في العقل لا في الخارج  
 الكواكب ولو كان رسم في النسبة المصدق بها حيث انها صدق  
 بها حتى يكون مطابقا لذلك المصدق بل لم صدق ذلك التصديق  
 ذلك الحق صدق ما راي في كماله المراد المطابق مع ذي الصورة  
 فكما تحقق المطابقة في الصورة التصورية دأيا كما ان ذلك تحقق المطابقة  
 الصور التصورية ذلك راي المطابق مع المنشأ فكما لا يكون في الصورة  
 لا يكون في الصور ايضا فلا فرق وذلك ما جازي في العقل لا دل من كل  
 في التصديقات كما ان عدم تحقق مطابق في نفس الامر وهذا القيد  
 في مفهوم العلم لا يوافق في كماله تحقق في ذاته مع كمال المطابقة لا يوافق  
 بتحقيق الظاهر لا يكون كماله تحقيق في كماله الجمع بين القول لعدم جريان  
 الامتطابق في الصور بناء على المراد والامتطابق مع ذي الصورة  
 هو المتبادر من العلم والقول جريانه بناء على اراده الامتطابق مع المنشأ  
 قد صار ذلك لا يفي بلام النسبة الاحكام لانه المنة الثانية  
 الحكم بغير منتف اليه بالذات ذلك الصورة فلا يستلزم حكما آخر

عامل  
 الم



والقصد هنا التقيد بخص بالقبلة لا العلم لا يعلق على التعارض كرس  
 التصورات والتعديلات المطلوبة مطلقا بحيث يشمل النظر مثلا  
 مباح يخرجه عنها في هذا التوفيق فالغاية فيه يخرج عنها او انها  
 اشرده لا يخرجه عن التوفيق المشهور مباح كذا قدم ذكر الحصول  
 فيها انه يفي في التقديم يحصل هذا التوفيق من اجل الدال على الاستمرار لانه  
 حل غير المحلول كما المراد المبالغة في اللزوم مثل تدبيل او لم التوفيق  
 لا يصح الا بالوضوح اللازم وعلى التقديرين يستلزم الاضداد في التوفيق  
 فكيف هذا التوفيق كالدال لا يطابق النظر ويحصل في ما خالفه الحصول  
 فكيف في الاول الغاية وذلك ما هو المراد لم فيها على لم الوحدة  
 كونهما امر اعتبارا مستجابا ما هو المراد من التعقل كونه امر اعتبارا  
 اليه ونحو لازم للوحدة ويكره كونه المراد لم التقديم شعرا لا يتم به المراد  
 التوفيق التام الذي يتعلق به الغاية وهو يحصل دائما في المراد لم التقديم  
 اول الامر يحصل بالتقديم دون التأخير مستوجبه عليه هذا لا يحصل الا بتام  
 العلم ولا مدخل في التقديم فتدبر بالحصول لا يغير في العلم التام  
 على لم التقديم العلم على انه مثل نسبة العارض في الموضع لانه المنطوق  
 في طرد كمالا وبالنسبة الكوز وهذا يندفع بالاستشغال وليس المنع موجود

صوره

في التوفيق  
 في التقديم

الذهن الموجود في الخارج فيكون موجودا فيه بقول بعضهم  
 به ان يكون متبادرا له وذلك لا اختصاص التام الذي يستفاد  
 الاضاده وانما تعلم له المتبادر من اضافة الصورة الى التام لم يترك ذلك  
 الشرفا للصورة لا المشا وقد علمت له مطابقه الصورة لذات الصورة  
 ام لا لازم في الصور والتصديق ولهذا قال في الصورة التامية ثم قد لا  
 يطابقه ولا جواب من وجهين احدهما ما مر من الفرق بين الصور النفسية والصور  
 الحقيقية لا يتحقق انما يطابقها في العقل الفعال الذي هو الواقع في  
 ثانيها انه لم يتبادر من التام الذي اضيف اليه الصورة ذو الصورة لا  
 المشا ولكن لا شك ان يحتمل المشا والحداد له كجاء المشا ولو  
 بحسب التوهم في اننا ننظر الى كجاء العلم التام غير غير في الصور غير  
 التوفيق المتبادر لوصف التام في الصورة فانه الصورة التامية علم  
 له في المشهور كانه التامية غير في الصورة لا اختصاص التام المستفاد  
 من الاضاده في تعريف التام كانه عبارة عن المشا وبناء على كلامه في  
 سواد قيل ان لم صورها بكم لم يقابل العقل في المشهور بطل  
 على ان يقابل النفس فيخرج علم النفس في التوفيق المشهور وهذه فائدة

أي التام في الصورة التام  
 هو الصورة في العقل  
 لا الصورة في الخارج  
 فانه مطابق للصورة في الصورة  
 ام لا لازم في الصورة التام

هذا هو المذهب  
الذي هو المذهب  
الذي هو المذهب  
الذي هو المذهب

جليد في مثل اسم المذهب في ادراك الحريات ثم احدا  
وهو المشهور وعلمه المحقق لم يدركها ذات النفس وصور ما رسمه  
الآلات لا في ذاتها حتى يلزم حصول الماد في المجرود فانها لم  
الآلات لا الماد كما ان رسم الصورة الماد كالمية لا في ذاتها  
لم يوصف ما رسمه في ذات النفس بل كصور المجرودات الصورية  
ادركها في النفس بواسطة الآلات اذا عرفت ان علم النفس  
المشهور لا يتناول العلم بالكمالات المادية الا على هذا المذهب الثالث  
وهو غير مشهور وكلمة المذهب الماد من العقل القوة المدركة مطلقا او  
المعقول في العقل فله آتة او كما ذكر في مجازا تبعا على طريق عموم  
المجاز اسم انه قد سهره قال في ادراك كنه الحق ونحوه في الحق  
المحقق على المذهب المدرك للكميات والكميات في النفس الناطقة والمشيئة  
الادراك الى قواها كمنه على القطع الى السكين واختلوا في الصورة  
الكميات الجسدية يرسم فيها ادي والآلات مدبب جامع الى الال  
بنات في الصورة الشخصية الجسدية منقسمه في الال في الال  
بانفصاها وذبب آفون الى الصور كلها يرسم فيها لانها

المدرك للشيء اللازم له ان يكون له بالحوادث بواسطة الاتهام قال وهذا  
 هو الحق لا اذ ادركنا شيئا بالبحر مثلا وراجحنا في عقولنا  
 انه قد حصل لنفسنا حاله ادراكه اشهر وبما نقلنا من سرانه لم يجر  
 منا لمدركه الا انه وهو كونه المدرك هو الاله وكلمه تصور في قوله  
 الشرح لم ينادل ادراك محضات محسنة على هذا المدرك  
 المتبادر منه غير الذات المحررة كونه الصورة على ما عده ماستر  
 في سره حيث قال انما يكون للحوادث فلا تفعل مالا في م  
 وهو الاصح وما قيل في ترجيح تعريف الشئ على المشهور هو العلم  
 القاسم فانه قيل في لا يحتاج الى جعل التعريف متبادلا للحوادث  
 المادية لانه ليس كاسب ولا مكتسب فالتعلم التصديقي المتعلق بها  
 يكون كاسب ومكتسبا ايضا كما في الغفيا بالتحصيل ذلك موقوف على  
 ادراكها القوري فيها اتصال العلم بالنظر في التصديقي ذلك الاتصال  
 اليه تدبر والمكتسب لا يكتسب لم يقع موضوعا للمنطق  
 فذكره اما استطراد واما ما ذكره المراد بالحيثية تعبا الى التعريف  
 واللفظ العقل يستلزم التجرد وليس بمكانه انما يكون للحوادث

فاقدر العلم المذكور مشاؤل للحسابات وهر فصل للجوانبات قلت  
 علمت لمراد العلم المذكور كما سببا او كسبا قريبا او بعدا او  
 والعلم المذكور ثلاث طرق يصير موصلا اليه في القضايا الخمسة  
 ما عرفت ذكره يصير موصلا اليه ذلك كخلاف ادراك الحيوانات  
 اذ لا كسب ولا اكتساب فيه فالجنت وجه التفرع انما يتوار  
 المحل على المعنى العام المشاؤل لها وقد اوجب الحق لا كسب لمراد  
 من النسب القسمة والمقسم من العموم موجه وادراك النظر كما  
 يدور في قسم الشئ في قسمين يصير اقسام تقسيم الشئ في قسمين  
 مخرج النسبة للعموم موجه من المقسم في قسمين يصير لكل واحد منهما  
 ثلاثة اقسام فيما له وانه لا يلزم كونه قسم الشئ فاما الله المتعز في  
 التعرض لرفع تقسيم الشئ ما يابيه لانه اشرف واد لا يطابق  
 ما ذكرناه من عموم القواعد لو قيل هم قسموا العلم في التصور والتصديق ثم  
 قسموا العلم في التصور والتصديق الى العلم والجهل سقط هذا الجواب بغير  
 الجواب المذكور في الشرح ولو قيل هم قسموا العلم الى العلم والجهل في التصور  
 والتصديق ثم قسموا كل منهما الى العلم بهذا المعنى والجهل بالمعنى لم يقبل

ماصال العموم

العلم



جواب فالاولى الردية والتفصيل ما يراه الكوا من معنى وعلى تقدير  
 جوازها لا يخفى اني تقدم حوار ما هو خارج كسب المعنى على الشرط المتعارف  
 انما الخلف في المقدم هل هو دليل الجواز على ما اختار البصير لانه  
 الشرط بعضى صدرة الكلام او هو الجواز حقيقة ونقطة فانها لا تخص  
 على ما بعده وانهما قال على تقدير جوازها ولما عندنا ما اختاره اذ لا يخفى  
 على من راجع وجد انه انه في قولنا ان كرك لم يستثنى لم يلاحظ الاكرام  
 الاثرة واحدة قبل المحذور واللفظ تابع للوجه في اللفظ والصدارة  
 بحيث جاز في هذه الشرط واما تصديق حال لا يكتفى به لوجه كرك لم  
 للشرط على ما هو الظاهر منها كرك في المحذور انما كان وقع على تقدير  
 كرك المحذور حاله كرك لم يند في المحذور بل دل على هذا التفسير لم توجه اليه  
 الشبهة قد علمت وجه انه فاعده ايضا على ما اشار اليه وليس  
 حيث قال ما كرك المقدم فكذا كسب المعنى لا تفعل ما جاز  
 الحال علم المبدأ على تقدير جاز حاله كرك كرك قدما للنسبة بين المبدأ والخبر  
 لانها من مضمون لا فيدا للمبدأ او حتى يقال العلم حال كرك او كركا  
 من جازير الال تصور ان كرك المنقول عنه ليس بالكلية المحال عنه

الكوهم

الكس

المبتدأ في المعنى صفوه وهذا بظاهره لا يعلم ما حققناه  
 كما هو تصور اعنده لانه جل مجموع الاربعه قسمه العلم وذلك انما  
 اذا كان الحكم ادراكا وقسمه العلم او لانه ثبت في الحكم الحكم ادراكا  
 ولم يعرج المصنف خلافه فليس من يثبت اعنده ادراكا ولو لا انما  
 صرح بكونه فلا محكم كونه محلا اعنده وقوله على الوجه المذكور انما هو كذا  
 وقد قيل بانسب الامام اثبات امر اشترط لوط لا سنا  
 واثباته بر المصنف السور الذي شمل قسم احد المفهومين بالآخر في وجه حال  
 هو الايجاب والسلب في حق من افعال النفس في المعنى الاصطلاحي  
 هو الاذعان والامام برئ منه لانه حكم ادراك قطعا على المقصود  
 التقسيم امتياز ما كتب باحد الطرفين المكتوب بالآخر واذ لم  
 يحصل ذلك من التقسيم يكون التقسيم ضايعا نظرا الى العرفه خلاصه  
 النظر قد بر والدر بدعيه ويكلمه بحاجب بانه لو سلم المقصود  
 معتبر مفهوم التقصير في الكلام عدم حوازه ذلك اذ في ده اجماع  
 المتقابلين ولا يلزم لانه محل يجوز جعل الكل كافي للبقه فتعريفه لم  
 كما هو الاذعان الجموله لا يجوز ذلك ولعله من الاذعان ان النفي الجموله والقسم

كما هو محال

مقصود

ذلك

جاز تقوم احد المتعابر بالآخرة لو سلم ما ناهي المتعابرين بالذات و  
 المتعابر بالعرض جاز كما في الواحد والكثرة و لا تقابل بين مفهوم النسوة  
 والتقدير بالذات فردية عدم اندراجها في شرح انواع الاربع نعم  
 محلي السبب لا يجب بقرين مقترين بها الا للتعاقب لو غير الضرور  
 في التقدير لا غير فدية فيه فاعرفه المتعابر وهو المراد اما  
 لو غير مفهوم الضرور قد علم له الموهوب لم يكن ذاتيا لما هو عليه كمالها  
 له فاعرفه وهو اجتماع المتعابرين لا زعم بان غير منه في هذه الواجب  
 بل العوارب لم تقابل محلي احد المتعابر غير محلي الآخرة خلاف هذا التحقيق  
 لم يكن كل كلم الشئ على اسم اده لانه احد المتعابر مانع من كل المتعابر  
 الآخرة محتات الذات والكل بالاساس لا جبهه والشرط بالاساس  
 شرط حاله ليس لك و يبيد ما ذكرنا انه قال قد سببه في جوابه  
 شرح الرساله اقول الط م عبارة الحكماء المحدثون الذاتي هو بغير  
 الوجود بالعدم سببا ذاتيا وهو بحث لا للعدم لا تقدم له بالذات  
 على الوجود اذ ليس عليه ولا فردا لعلته اشرط له لا منتهى له في  
 له احد المتعابر بالذات لا يكون موقفا عليه لآخرة للذات لعلته بعض

بالذات م  
 صفا

حكم الغير

الاستيعاب والتعاقب تعقبي التتابع والتتابع وقد مر في شرحه للتوابع  
بمثل هذا في بحث عدم عليه حدوث الافتقار هذا مع عدم التوابع لا يكاد  
الوجود في الزمان هناك كما لم مفهوم التصور لا يكاد مع مفهوم التصديق  
المحل لأنه ولو كان كذلك لكان التتابع الذي لا يكاد مع الاقتصاد والاستيعاب  
كما هو ثابت العلم مع معلولها ثم نقول لم توجه درسه الى التوابع  
الآخرة للاعتراض وهو انه يلزم ان يكون المتعاقبات في محل واحد ولم يكن  
كلامه ان عليه اما ان لا يلزم ضعف الشبهة بهذا التوابع لا في غير المحل  
طاعة الظهور ~~لها~~ ما نأبى فليس كونه التعاقب بالعرض على ما قاله الشبهة  
الواحد والكثير ما يفيد في هذا التوابع ووجه الآخر فاعلم تعرف  
والمعبر في التصديق اي بما يصدق عليه التصديق لا على عكس الحق تعالى  
ببرهين المتعين في نفس الامر على ما قرره درسه ولا مدخل في شبهة  
احد ما ان التصور وتسمية الآخر بالتصديق فيه ذلك الاعتراض احد ما في الآخر  
على كونه تجريبه باسمه كونه ما يصدق عليه احد ما في الآخر والتصديق عليه الآخر والآخر  
وليس الاصطلاح في مدخل هذا السؤال ليس له اختصاص بما اختاره  
المعبر في اصطلاح التصديق ووجهه عدد الدلائل المتوجهة على ما اختاره

التصديق منظورية خوارق الآفاق الماصق على الآفاق خوار  
 لغيره في المركبات المتخارجية فاسم خوارق الجسم الماصق عليه جسم  
 في بعض نزوح شرحه للمواقف كانت علومه متعددة  
 قبل لا يتم له الأشياء المتعددة لا يصير مراد واحد ما لم يقصر منها <sup>بعض</sup>  
 وحدانية هو صور المركب منها لو ارغستبارا بالووض  
 دوم كونه وليس سلمنا ذلك لكم لا علم له الله الواحد انه المتفرق  
 صوراً يا ليت من كل كمال له المركب كالكاشف ولا يعلم المركب <sup>هو الكاشف</sup>  
 لا به له وحدة حقيقة الفرق بين المركب والاستباري هو <sup>مجمع</sup>  
 الله الاجتماع في الاول دوم الشك في المواليد كما في العكس  
 اليه فوسسه في حاشية على شرح حكم العبد والعبادة الصوري  
 عندكم حال في الآخرة والمادية والحكم على الادراك المركب <sup>العلم</sup>  
 فيه حال في النفس مجرد كونه كونه المركب بالفعل عند وجوده لا  
 بل في انه خوارق صوري حقيقي لتحقيق ذلك في الاستباريا كالمعك  
 على مراد الاصول لم يبق لا يلزم من التقييم الموقوف على الوحدة  
 تحقيقه المقسم ولا شك انه كصل وحدة في نفس الامر في هذا المجموع



في غرضه ١ كنهه وهو مختص بوزنهم ومنها تعلم تام كامل وكلي ذلك ولو  
فصح ما ذكره يلزم خروج المركبات الالف ثم والتقدير في التصور  
يعبر ما ذكر في التقدير وهو مخالف لما ذكره في سائر الالف  
المراد انهما داخلان في حقيقة التصور قبل اعتبار الوجه فاعلم  
في المقام واجب في مواد القسم كلها كغيرها لا يفرق في المقام  
في انهما داخلان فيها بل في كونها عارضة لها كما في المقسم فلا يلزم  
الرض العام بل العلم باعتبار في التحقيق الموجود  
لا مجموع له هذا من غير ما المراد بوزنهم والقسم بالاجزاء مجموع غير  
فما دأبنا في التقدير في المقام مراد فلا ينفك المقسم المقسم  
في الواحد والكثير مثله وكذا في القديم والحادث والى الموجود  
المعوم مقدر هذه الانظار الثلاثة اعلم ان النظر الاول  
في المدب المستحدث كمداد في تحصيله تغيير وهو المراد من كتاب  
التصميم قول الشافعي ايمر في الاول قد وقد كثر في ايمر  
الكتاب التصور المحج في هذا المدب تأمل اذ كل قسم  
العلم الى التقدير يقول بانه الحكم على كل هو الطمر حاله على

[illegible]

فثم

التبريد لان مثل اذا حصل في الدهر يرض له مماك بعض اللحوال  
 وهو اذا اعتبر معها كما في الحقيقة لان ذلك هو هذا الاعتبار  
 على فالاعتبار داخل في حصة العلم خارج حصة الحقيقة لان العلم  
 لا يكتفي بالاعتبار في العلم المحقق في النمط البسيط في شرحه للثلاث  
 حيث قال في جواب غرض الامام حيث ذكر المعقول في السباكر  
 بسا والسماء الموجود في الخارج في عالم الحقيقة كلاً ما بهذه الحارة على  
 السبا والمقول اذا اخذت من حيث هو عرض قائم بنفسه كالمعقول  
 للسماء انما يكون منه اما من حيث هو في العقل مطابقا لما في الشرح والحوال  
 في الوجه الاول انما العلم التصوري بالنسبة اليه ليس من حيث هو تفويدي  
 وكذا انما العلم التصوري بهما بل انما كل منهما عند حذف الاعتبار  
 التبريد يصير نوعا آخر نظير ذلك لان من حيث انه كاتب منابر  
 بالنوع لان من حيث هو نفس عليه تقرير جواب علم الوجه الثاني  
 هذا المحقق انه بذلك حقيق ولما صح تشبيهه بالمال لا كفي اليه  
 لتصوره المتعارف كالمعقول انما تصور سادج او تصور فقط غير محوده  
 علم حكم مخصوص بل كفي له انما في توجيهه التمثيل بالمال ليس في الفعل

المحاصل منه كما تصور اسما ايعا اذ قلنا هذا التصديق ليس بالبيان  
 لتصور حقيقة الشئ ثم انما شرا في ذلك وهو ان التصور كالتصور لا يتحقق  
 تصديقي هو العلم بالوضع اذ التصور الاسمي هو تصور مفهوم ما وضع له اللفظ  
 او المستفاد من اللفظ على ما يشعر به عبارة الشفا حيث قال في منطق  
 مثل معناه في انه هو ملاوق ويذكر له الحال اذ تصور ما هو هو الاسم في  
 الواقع صدق انه تصور اسما وذلك كلف تصور حقيقة على ما هو عليه  
 واما عبارة الشفا فمنها انه يباين للواقع او على التمثيل لا انه هو هو  
 في التصور الاسمي فهو دكا انه اراد ان قال كما لا محالة له ان  
 في قوله كما اذا كان مع محتمل بانه بل هو الاول هو المركب الثاني  
 ان النسبة بينهما هي مركب محتمل في الشئ مركب محتمل فيكون  
 الى جنس على كذا وهو الذي ذكره في كتابه الى الشفا على الاول  
 يحتمل له كونه المثلث واليه الجنس القريب هو اللفظ فلا يشا دل المركبات  
 او البنية معها واما ما اورد بالجنس القريب ما بعد المركبات العامة فخرجه  
 المركبات المفردة لها فساد في المودات ايعا على الاول وكله محتمل  
 كونه ما لما في قوله كما طلب به ويحتمل له كونه استا متعلقا بقوله

طه  
 افعل

لفظ  
 السعد



ويجعل لهم التبيين اذا اريد بما شاطب به الفود وملك الحسن  
 ولا كفى انه لو لم يكن مراد الشيخ من ذلك الحسن ما فرقه مدرس لغير  
 له قول الشيخ من ادم ذلك اللوط فلما عدل في صفة العموم وهو  
 كذا ما علم له مراده العموم لئلا يحكم بما قد رآه ظاهر له من اختاره كذا  
 الشرف في ظاهر الاحتمال في ذلك واقر بها ولهذا اختاره فلا تفضل  
 فعال فالنصور اريد به المصدر في بيده كذا كذا في ذلك  
 صورة حال الصورة على الصورة العلمية وكذا قد رآه عند قوله في  
 من ذلك لا يلزم قوله نسبة هذه الصورة الى الاشياء وانفسها  
 انه جعلها على المعلوم الى اصل في الله سبحانه والاولى كذا في الماخذ  
 واضافه الصورة الى النسبة ما فيه واللام فيه بين انها مطابقة  
 لها بل مراد منه نسبة هذه الصورة ولا كفى له من نسبة ما اختاره  
 الماخذ ودرم تدهم النسبة ما فضل في تفسره على ذلك الشيخ  
 يحتاج الى الكشف في كل الكلام في خلف طاهره حامل في كذا  
 انفسها الاشياء وبصيرة الحق كانه نظرا الى المواد المتكثرة والمواد  
 بها النسبة الى صفة في الماخذ في العالمين في الحق الفعال في ما هو في

والمراود من صورة المؤلف  
 المؤلف في اصل في الماخذ

اجله المتأخرين على لم مصدر ان القضية كذا ذات الموضوع معطى  
في حل ربه ان لا زيد لا جاد مثلاً وقد يكون ذات الموضوع  
قائمة كقولنا زيد ابصر وقد كتم مع امر خارج منفصل عنه كقولنا  
وقد الارض حاصل الشئ لهما وهو الذي ذكره اولاً وحكمه  
فيما لا تصور نسبة الصورة هذه النسبة بينهما لقوله النسبة  
مطابقة وهو الوقوع والخرق ككلمة كتم غير الانقاع هو العلم ان الفعل  
الوقوع ونحوه ككلمة في مستند من المتكول الى القابل فيخرق  
الوقوع مثلاً معقول والنفس فانه له وجه نقول ككلمة الوقوع معقول  
ليس من جهة الحصول بل من انصاف النفس هذا خلاف حصول ككلمة  
مرجحة حصولها فيها بصورة ككلمة النفس عالمه اذ العلم من حصول  
الشرع عند العقل ما مر به اسبق لم نعلم به في الموضوع وانما ككلمة  
عواب سوال ككلمة معارضة على الوض او على حفظ ما مر به في  
الحكم وليس لك هناك لعل المراد ليس من جهة فعله هو التالى والنسبة  
امر القسم اذ لا شك انه يصدر عنه فعل هو القسم والتالى ككلمة  
يكره لعل في هذا توفيق المبدأ الفاضل لئلا يلزم ان الفعل  
والنفس قائمة

سماه الحكم تصديقا فالمراد اليه من فعل كما يحكم عند حكمه  
كما يؤذره كلمة قد بغير نوحه بوجه واحد من المتعارفات التي عند ارادة  
الحكم استعمال او داما فالعدل عند الاستعمال كلمة قد يؤذره  
ارادة الانكسار ونظيره ما قيل في العدل من كلمة او داما في نفسه  
الى المحققين في كمالهم وناسها لم يمسها من كماله المضاعف  
العدل وعند ارادته في مقابلته سادس العدل بالاضافه اليه و  
لو لم يكن هناك قسم ثالث وكان مقابل كل منهما مخفرا في الآخر فقط  
لعمل كل منهما فالعاس الى الآخر فقط وهو طالف واما اذا  
قسم آخر منقسم الى كل منهما كما كثيرا فالعاس الى كل منهما فقط  
وكان كل منهما قليلا بالنسبة مقابلته وهو المجموع فلفظ <sup>الطيف</sup> وذهبا لوجه  
قد بـ كما يؤذره امره عند الآخر بالفتحين للامر الاذنه بـ  
السكر كلف اذا كان المقصود ذلك السكر والاستيلاء على  
بكر اللادراك اب و مشا ولا كما مر فاما كماله وكره محذور  
عنه حقيقه ان يقول لو كان كماله لم يتصور من الحكم فواذ لا يتصور  
بقدر تصور مع الاحكام وكره في العاس حكم ما في التجدد والمفارقة



بابه ولا يكلف له فيه بغير حكمة اختصاص الجميع بالوصول على كذا  
لأنه لا دل على الحق بقوله من التصورات الشبهة ما يكتب بالقول الشبه  
والحكم وحده يكتب باليد ولقد أحسن استعمل إذا في صورته  
الحكم أو أركا ت دجاء وكله لرب فرض كونه فخللا فلا تفعل **قوله** اشتراك  
لفظ بين الأركان أنه لا يبعد الحكم لاشتراك اللفظ على ما يشار  
الحجارة إذا لفظ لا يطلق لفظ العلم على الحكم لو كان مفصلا كما في محار  
لغلة المجاورة أو السببه **قوله** من القسم إلى التصور **قوله**  
لسميه المماثل ذلك لم أعاد المشهور فقد لا مكار **قوله**  
تقسيم العين وذلك لوجهين أحدهما أن القسم المقسم للفظ والتقسيم  
للمعنى اللفظ قد يكون بأجزاء المعنى وقد يكون بأجزاء ذلك وتساها لهما  
باللفظ المسمر وتقسيم في المعلوم المحار للفظ إلى أركانه وهذا  
**قوله** ليس كل واحد له لفظ كل في الموضوع ليس يشمل الحكم للأورد  
لكنه كذا في الشخص وفيه التسمية أسلم للمعنى هاروح الابع  
وجبت كذا للمعنى سلب الابع حربه وبالقياس كذا لربع **قوله** عساه  
العاره روبا للأحصاء في اللفظ فلا تفعل **قوله** واحد شق

عساه



مركز واحد من الصور آه **نظر** قوة وجبت اشتغال مود آه اوردك  
توفيق النظر والصور في مركز كل نظر مركز حصوله بدور الطائفة  
صاحب القوة العسية **فان قلت** لعلماء بالسياسة ضرر ولا نفع  
كأنها ضرورية بالعالم غير ذلك وكفى هذا الصنيع التوفيق فما كان  
المرکز غير صاحب هذه القوة واجب ما كل شخص في كل وقت

نظر

لا تتركه فاصول على نظر والكم  
 كسك لم في دوف اوجو عاردا  
 كل اوجو دوف علم نظر انك  
 اله مقبدا معصم كسك اوجو  
 ص ص

لانه لا يحصل الابه او يقال لغير الشخص كاصل السطر غير حاصل  
السطر لانه لم يسم ذلك من قبل **فقال** فلو لم يكن القسم في السطر  
العنه المنفصلة تحققة الزهر الكبير من العنونة المنفصلة حاصله لانه لا يتم  
المشتمل على منع اجمع واكملوا حرا او السطر الذي لم يكن كذلك  
على سس منع كملوا منع اجمع فقط وذلك لانه مطلق القسم  
مطلق الانفصال فيكون له فيقال فائدة لفظ الحققة اشارة الى التسمية  
ليست باربع حكم القسام معانيها على فرد واحد ولو كانت  
واحدة زاد بها القيد كقولهم التسمية فانهم اجمع فاقولت لو كانت التسمية اعتبارا

المجموع

فمما في الطعنه من الادب ما كثر في العبد من ادبها  
 والاطمئنان اليها والاعتراف بغيرها والاعتراف  
 بغيرها والاعتراف بغيرها والاعتراف بغيرها

يتحقق مع الحق انما لا اعتبار بفتح المقسم لم يقبل اللام  
 في المقسم صدق المقسم على اتاه وشاؤله لها في الحق لا كالحال  
 واعلم ان المقسم في الفروغ والنظر كما ذكره الحصول في مخرج  
 الحصول كقوله الباء في مخرج بركات في مخرج المواقف والبناء على  
 اللام لم يجمع القصورات فزودته لانه لا مساو في تصور حصوله  
 فـ جدلي المنسوب الى الجدل منه عدم اعتبار المطابقة  
 للواقع في كل منها بل المقص منها اشكات كحكم في ادائه قبل  
 الجدل فزودته لم الجدل لم يجمع في الجواب المذكور من غير  
 انكروا كجم لا لكن انما اذا كانت الشي من جمعا على انها تابعة  
 للكبر بل لم لم المودد كجم فزودا لم يشاؤا النظر لا المتصف  
 باحد من احوال المتصف بالاقبال لا صف لا احوال في صفة ذلك العرف  
 كجم مع الحق قال في كسر ه ولا المتصف واحد المتعابر له حتى كمال  
 دلالة احوال كماله فزودا عليه توجه كجم بالاسم المعتبر بدل في اية  
 كجم ولعله في كسر ه قصد به لم بعد ثبوت انية وليس للاحوال على  
 حتى سوي العطف **قوله** لم يورد الغاية لم يورد مع كلامه

[illegible]

مكرر  
الصورة

لأنه الصوري لم يزل على ما هو الظاهر المتعارف ممنوعه وبوجه  
بأنه صحت على غير المتعارف فنقول لا انتج وعلى ما ذكره في  
معمم المنع الضمني مقوله ولو حصل الصوري المتعارف حشر لا يكون المنع  
مقوله لم يصب مع كاشح لانه منبر على الصوري لم يصب مع كاشح  
**فإنه** صادق في الموضوع صدق الكيفية أي الموضوع الحقيقي في  
الشخصية الطبيعية **أما** فهو الموضوع المذكور في مثل بعض النوع  
ان كان كذا عكسها فالحق هو ان هذا التحقق يدعي الظاهر  
أعني لزمه الموجب لجزئه لا يمكن موجبه لجزئه وإنما لم ينقص عكسها  
لا يمكن كونه وإنما لم يزل عن هذه الموجبه ضرر ونقص عكسها كذا  
يلزم صدق بعض النوع ليس نوع وذلك لانه قالوا في باب السائر  
والعكس سائر احوال المتعارف فيندفع اما الاول فلهذه الموجبه  
والمترد في خلافه من اللائق كس **أما** الثاني فلهذه القليلة كونه  
في المتعارف الصادقة والموجه لجزئه التركيب صادق ليس يقضي  
لها لكونها غير متعارف وصورة الشكل المذكور ليس مترد في صدق  
الثالث ايضاً ويندفع انظر لمرضاة يقضي لعكس كراه مع صدقها

فقد برز قسمها نظراً وما ذكرنا يظهر له المقادير اخص من المخصوصه نظراً  
فقد لم يجر لها عن موضوعها فانه قريب من الاجاب قط فيما كان المقسم  
فقد انقسم كما في تقسيم عموم الكلى الى اقسامه افصح من ان يرد  
القسم الى الاصول كذا في وسط انما راجع الى ان كانت  
القضية متعارفة قلت ارم من القسم ههنا انما ليس هو المراد من القسم  
منفرد الكلى وانما قد اورد اليه فانه محقق الواقع ناش من خصوص  
كسب كذا كما يشبه من التقسيم كذا راجع الى ان التقسيمات والقسمة  
في صدد جواب الاشكال المشترك البورود على ما رثنا في حيث  
قال بل كل قسم يقدم ثم الجواب الاول للشيء ههنا لو قرر الاشكال  
للمسألة بالمقدمة الواقعة ههنا كصورة لا يقع في مقصوده لانه اذا  
من غير التمسك بها بل بالنظر في نفس التقسيم كصوره في التقسيمات والقسمة  
تقدم التقسيمات كجوابه فلا مجال لمسئلة سار سمن انما يشاء في غير كلام اللسان  
كسب الواقع للموضوع كذا في المقصود على ان يرد على ما سيجي عند تحقق  
المقصودات والقسمة اللسان بناء على تسليم الواقع هو المقسم كذا في  
المفهوم البصير ما ذكرنا ظاهر له المقسم والتقسيم وادان على شراعه ووجه

وليس **قوله** في ضمة لا نظرا فيه وذلك لانه هذا القول ما صدق  
 انه ضروري كما مفهوم الضرور متقدما مع مقتضى صدق الحمل والطبيعية  
 صادقة على رده متقدمة ايضا فيلزم الاتكال والحمل من الطبيعة وهذا الوصف  
 نعم اذا قيد الطبيعة بقيد كالتعميم كما مر فانها تصدق على القول لم تصدق  
 ومنها ليس كذلك اللام يصح تقسيمها افرادا **قوله** حصول طبيعة لا يكتفي  
 لم مفهوم العلم من قبل المعلوم والتضاد بالضرورة مثلا باعتبار تعلق  
 العلم به وبالمراد من التقسيم لم يكن علم فهو نظرا او ضروريا من حيث الذات  
 لا من جهة تعلق العلم به فهو فرض دخوله تحت كذا وسط لزم التضاد بما  
 علم به لانفصاله فكله الكبر في ظاهر الفاعل الكبر المراد انها متضمنة  
 باعتبار اتحادها مع افرادها بالملح المراد في التقسيم **قوله** العلم **قوله**  
 بالملح الكبر كما مر صفة لها من حيث انها مفهوم ومعلوم **قوله** حقيقة **قوله**  
 لم يقل البين المونو لم كما مر ضروريا لم يشتمل النظر والتفكير كالمثل  
 ببليلين احدهما حديث التيقن قد دونهما بذكر وانها لم الكبر حقيقة  
 والشيء تابع للكبر فكانت مانعة لجمع وهذا لم يندفع باذكره فاورده  
 بقوله فافلت وجاب عنه **قوله** لا يبي تلك الطبيعة كونه واعلم لم كما مر

من حيث ادراكه العلم



وجوابه على المصنف في الحقيقة المتساوية للطبيعة العامة ثم تحققها في فرد واحد  
 وتحققها في فردين لا ينافي صدقها ما لم يمتنع لا كما في علمك لم يمتنع هذا أصله  
 الظاهر في الحقيقة المتساوية حكمها للطبيعة العامة وبناءً على ما لا يمتنع جوابه على المصنف  
 الحقيقة المتساوية حكمها للطبيعة العامة بعض المصنف لا يمتنع الوصف فيها أصلاً  
 الظاهر في قول الطيب في هذا الحكم فذكر في تحريره أنه تحرر السؤال على  
 تقرير القاطع ليس مفهوم العلم وكل مفهوم اما نظراً او ضرورياً  
 تعالى العلم به وذلك للضرورة والنظرية بالذات صفة للعلوم والمعلوم  
 انما يتصف بهما بالوضوح من جهة اتصاف العلم بهما هذا ليس هو النظر  
 ما هو قف حصوله على نظريته ما هو المشهور وليس هو ما هو قف حصول العلم  
 به على النظر كما اتصاف المعلوم به بالذات في التعديل لا محالة  
 الضرر المتشابه في تقريره لا يمتنع الكبر والكل لا يمتنع الاشارة  
 ما على عدم الاشارة لا انما يقع العلم بمفهوم العلم تحت قولنا كل علم  
 لا كما لفتة لم يمتنع من ذلك الشيء لكنه لا يمتنع في الشرح فاما  
 وهو المشتمل على حديث جواز اجتماع المتقاربات لا يمتنع العلم بها  
 كونهما لا احدهما لم يمتنع العلم بهما كونهما العلم والمعلوم في ذلك

مورد العبر

في الطالع الى مدعى جزمه لا يمتنع  
 انما هو علمه في العلم والمعلوم  
 العلم به العلم والمعلوم

العقاس

قوله هو ادق واشكل اعلم كم قد السوال صعبه بعبارة عدم  
بالبال بسهولة وظل لتقرير السوال كما هو جوابه على طرف السهام بخط  
بال كل احد في بادى الاراء اما جواب تقرير الشرح فليس كذلك المشبه  
من الظهور فلهذا قال السيد بتقرير الشرح ادق واشكل ولم يوافق  
الجواب المشبه اليه ادلاله مكافئة على ما عرفت ومنها وجه آخر  
تقرير الشرح وهو انه جازي في جميع القسامات على ما صرح به في القطار  
على ما يظهر بادن تامل ذلك الجواب المردود المشبه في الشرح لا  
يجوز في غير هذه المادة واما جواب بالالاف لم يرد بال في جميع القسامات ووجه  
آخر وهو انه قد الكبر من التقسيم تقرير الشرح اقرب اظهر من اخذه في  
تقرير صاحب القياس كل ذلك يظهر من القائل بما مل **قوله** لم يرد  
التصديق له او لزمه ان الامام على ما في كبر الشرح وتوجهه ما بالالاف  
تحقق الكسبة التصور من عدم عليه ولا تحقق الكسبة ثم ما ذكر من  
اكتساب المصداقات من القوارث مع واما ما ذكره من الالاف  
امتناع الكسبة محال في انه مشبهه ومخالطه عنده ايضا واما ما بين  
قضية شرطية يعترف بعينها الجمهور ودر لزمه تقدير تحقق لاكتساب القوارث

المصدق

لا يكتب اليه النظر من القول الشئ ما اقتضاه الامام لم يصح دأما  
بناء على انه لم يراد انه يلزم ذلك لا عليه بل على من وافق في الصواب وحالته  
عدم كسب الكسب في التصور كالمص وجمهور المتأخرين وهذا انما يستحق  
فيما لم يغير اللفظ **قوله** بالواسطة ان في ضمير الاحتياج المظ  
لا اصاله لانهم حصروا الاحتياج بالواسطة وذلك لانهم لم يوافقوا  
مع جميع افرادهم ولما كان مساره في ضمير الاحتياج بالذات تضمنه  
ضمير الاحتياج بالواسطة عبر عنه به ولا مقتضى التوليد بالتصور **قوله**  
لنض احواله نظر على ان الحكم لا يراد منه الاحتياج بالذات  
في النظر لانهم الاحتياج بسبب كماله في علم الذات **قوله**  
كالوجود لما كان في المقصود عدم لفظ العام المتداول له دلالة لغيره او  
لاستنباط حديث الوجود ولا يكتفي له في ان يتبادر خصوص من اللفظ  
الموضع للاعتماد عليه لا يلزم ما اشتهر به من ان التبادر لا هو اما الحقيقة  
دلتهم بها بما لم يترجم له هذا اللفظ صار حقيقة عرفية في خصوص هذا الوجود بناء  
على اسمي اللفظ كثيرا في العام في ضمير هذا اللفظ خصوصه اما بالساد  
علامه للحقيقة عند عدم التزويد منها الشهرة في هذا المعنى كانت قوله الساد

هذا نظر  
في كلامه  
في الاحتياج  
بالذات  
في علم الذات

مع التوبة ليس علمه للفقهاء بل للمجاهدين واما ما ذكره انك اذا لم تحقق دليل على المجاهدة  
كأنه قورم ذلك كما يخفى به هذا اذا كان لفظ الوجود موصوفاً بالعلم  
المشادل للمجاهدين والذين هم كما هو الظاهر القويم ولكن كما هو موصوفاً بغير  
المجاهدين وكما هو اعتبار اطلاقه على القدر المشتبه بغير المجاهدين والمجاهدين  
وليس عموم المجاز فلا اشكال في عطف الاحتجاج والتحقيق على  
جوز كلام الاحتمال في حواشي شرح التلخيص في **مسألة** لا يحتمل الوفاء  
للفرد والفقور في الاحتجاج الداعي الى التواضع والاعتراف  
الاشكال ان انتقاض تولد الفرد والفقور وحاصله لم يمتد  
الامام على المستأد حرمه في الاشكال على كونه تولد الفرد والفقور  
مع محل العبارة عما يتبادر منه ويكفي في دفع الاشكال عنه كونه كمالاً  
ولم يمتد في الاشكال على كونه تولد في وجهته وليس المراد  
يلزم كماله في تقدير عدم هذا الخلق ما هو ظاهر العبارة فغيره  
قوله فيما سبق فلا انتقاض على شمس المذهب في **مسألة** يلزم ذلك كمالاً  
انما اشار اليه بقوله لزمه واما حمله على النقض فغير ملائم **قوله** فلا  
ممتنع شأن يكره دفع المنعير لاول ما ذكره فقال مراده كاستدلال

بيد هذا التصور الخاص المذكور حاصل لم يقدر على الكسب **باب الثاني** المصدق  
 فلهذا ولم لم يحقق فرق بين وجود في له الاحتياج من جهة احتياج  
 بالواسطة لكم كونهكم فورا في الاحتياج وكما صفة صفة ما لم ربما  
 روح الحكم حتى كان الاحتياج من جهة احتياج ذاتي لا بالواسطة **وله**  
 وثانها لفصل المقام انه لم يحضر الاحتياج على ما هو اعلم فالامر في  
 السؤال كما قاله الشافعي في جواب من طرّف الحكم **ولم يحضر** الاحتياج  
 بالذات فماديد به الاحتياج الذي لم يكن للاحتياج من جهة الاحتياج  
 من جهة الاحتياج الذي لم يكن من جهة الاحتياج فارجعوا عنه لم يكن الاحتياج  
 من المطلب الى ذلك المعرف فانه اذ الاحتياج بالذات بهذا المعنى محقق في  
 صور احتياج التصورات الحكمية النظر ولم اريد به الاحتياج الذي **اذا**  
 لم يكن من جهة الفرض سواء كان فورا او غيره فوجه امره صور كونه  
 مع لا فورا نظره محتاج الى النظر كما احتياج المركب في النظر من جهة  
 الاجزاء العلم للاحتياج من جهة الاجزاء اعلم من لم يكن من جهة الاحتياج  
 او بعضها وذلك لان المركب ليس احتياج الا من قبل الاجزاء **نظرة**  
 في الشرح في طسعا الشفا من كونه لول المركب محتاجا الى الفاعل **والغاية**



احتاجا قريبا الى الذات على احتياج المركب اليهما من جهة احتياج كل واحد  
كلها او بعضها اليهما **و** مكره لئلا يسلس المركب سور محسنا <sup>فاحتاجا</sup> كما هو  
موجِب احتياج المركب كحلف الاحتياج الذي كان من جهة بعض الاجزاء  
فقط ولعلهم قدس سره لهذا لم يوجب على ذلك واجاب بوجه ثوري بطل  
الشرل وهاصله انه لو صح كلام الامام على هذا لزم ان يكون العلم المنفرد  
في الاستدلال بالثبوت الكيفية من جهة نظرية مقدمات دليلية ايم ضرورية <sup>غنية</sup>  
ولو لو فرض في كونه محسنا ما ادفع الشك من عدم اكتساب العلم بالثبوت  
الشك فنقول استدلاله براهمة العلم على براهمة التصور مرجع ما احرازه  
في محال كلامه **قول** ومنه الاستشباة بغير العلم بالثبوت الاستشباة  
انه قد مر ان له منه قدس سره في بحث من السبيل الاول <sup>يطلق</sup>  
في الضرور مطلقا سادس انها او اير العلوم بالثبوت المطمات <sup>في</sup>  
نقول نعم لم لا ادقلى المفسر ما نقل هو المعنى المقابل للنظر المراد <sup>للمفسر</sup>  
وكانه هذا ادب ما ذكر قدس سره **قول** نعم لم بعض من اصحاب  
الفلسفة ما ذكر نقل بعضهم وهذا قال في دونه ويزعم منه بطلان <sup>من</sup> من  
الكل ارجح من نقل هذا الفهم **قول** سمين عند الكفر وذلك لان الفهم <sup>للمفسر</sup>

Handwritten signature in Urdu script.

[illegible]

المراد بالنظر في هذا الموضوع الموعود من غير علمه الاول والثاني كل واحد منهما  
 من النظر في ذلك الموضوع في العلم والسطر بحيث الى ان خص لم يسلطهم  
 بل اضطرب وهذا من غير ان لم يحقق الواسط بين العدم والنظر  
 والمحقق انه لم يتبين كل كلام على هذا المكان المانع **قوله** وادان  
 الانحصار على الكسب كركه قال على انقص التويع كركه الادان  
 الفردور اذا الاشغاض يحصل مجرد صدق تويع النظر في عدم الفردور  
 ولا يخفى اني بانه الصدق على مفهوم الفردور في عدم الفردور على كركه  
 توقف لا يحصل على الكسب من توقف الاعم عليه في نفس النظر والادان  
 الفردور غير مفيد اذا المتبادر من التوقف التويع بان العلم **قوله**  
 الرطل على ان لا يصدق عليه مفهوم هذا الاسم **قوله** واحد حقيقا ارايه  
 واما كركه الواقع لا يحد فرض العجز ولا حظه سببه ودرانية او لم تكن  
 الكثرة لوجه بالانفصال او كركه آثارا وادان من كركه آثارا للاجزاء  
 الرسل حكمة ما يستلزم في الحدود الصور **قوله** ما ذكره قوله اوله  
**قوله** والعلم ان رة الى المعنى لاعم كركه مفهوم **قوله** تقديره كانه  
 هذا القابل نعم انه لا يتصور التاليف بدور الموضوع كركه العلم والادان

1941

ادلا مکرم لود مالک

تصور الوضع محسوس بمرم القدم والتأخر بين الأشياء المترتبة  
وارجع الى العدم المكاني والوضع العيني بمرم القدم والتأخر بينهما  
ما ذكره من ملاحظه العوض قبل ملاحظه الآخر وارجع ذلك الى القدم الزمان  
في ذلك كمرم الترتيب باعتبار الانواع الاخرى السببية  
بالطبع والعمدة الروح داخلها في الوضع محسوس العوض لا يكون كلف  
ولا كلف لمر اطلاق الوضع على ما يشاء ولها مرسوم المجاز قد **قد**  
منهومات اعتبارية انما خضع للمعروف بالاعتبارية لئلا يتوهم كلف الوضع  
والترتيب الحسري وقال في بيته وحدانية الترتيب على ملاحظه العالم  
واحد لا فرق الملاحظ التفصيلية لمر ملاحظه بعض متعدي على  
البعض فيحقق الوضع والترتيب العوض **قد** واما اذا اعتبر في الوجود بالمعيار  
في العالم في الترتيب لمر يعتبر على ما اعترى منه كل واحد منها **قد**  
لما اعترى مفهومه المادة فقط فاللاني وما معنى في اعتباره معساة لمر  
لعمري باعتبار عين محله فقط فالنائب المعاني في راسخ ما كانت  
مادة معساة بغير شخصها ولكن كمر النائب المضاف اليها منهومات كلها  
له اراد بمر الترتيب لما اعتبر في مفهومه المادة والصورة فيكون

كما اذا لوحظ دونه

يعبر في اعتبار نسبة المادة الشخصية كإدراك ذلك التوحيش  
 الواضحة لما تعين شخصاً كما ذكره في الترتيب المنقول مثلاً فالترتيب  
 المعبر في هذا المثال كل واحد من هذه الصور ليس بهما حقيقة  
 أو كلي مخف في فردة والنسبة بين التاليف الموجد والمرتبة الموجد  
فإنه لا يتم كونهما في يد واحدة فالنوع بين المطلق والمحمول المستقل  
 من جهة دس سره له المطلقين بعداً واحداً فاسم المرتبة المعلوم  
 ومرتبة الصدق كلف المحمول كما أصبح له فهم دما تقر عنه دس سره  
 في توجه هذا الموضع على صورة الموالات السؤال دس سره  
ما بعض أجله تلاذته دس سره فقد فالت في السلامة  
المراد بالقول أما التوحيش أو التوحيش أو التوحيش أو التوحيش أو التوحيش  
التاليف المعين أعم من المرتبة المعين لا تمتنع كأن شخص أعم من  
شخص آخر دس سره أما التوحيش أو التوحيش أو التوحيش أو التوحيش  
كل منهما أضافته إلى أحوال الواقع هو فيها ويعين التاليف حسب الواقع  
المرتبة أو أما استدراك التقدم والتأخر في المرتبة دس سره التاليف  
شخص آخر دس سره تعد باعت هذا باعت له دس سره في المرتبة

وأما قول الأمام في بعض كنه





اذ لا يلزم من الحجاب شر لا يرتفع عنها وتوقعها وعلى هذا فالعناية المذكورة  
 لا تدخل في النظر العاقل من جهة الصورة سواء كان المادة واحدة ام لا  
 فلو كان كذلك لكان على الشرح حيث قال الامور التصورية والتصورات متحدة فيها  
 مواد جميع لا يسهل في قول الصمد واما في المعلوم قوله فالملحوظ بالذات  
 به اعلم انهم اختلفوا في المعلوم بالذات هل هو كذا في روح الصور  
 الدائمة ونسب الشا الى ارباب العقول كاشحين الى نضر واما على  
 قوله المعلقين في ذلك الا يحصل فيها وهو الصور الدائمة فتعقد في ذلك  
 ذلك المعلقين كذا ما تذكره لا وجود له في الخارج كالتام والمبرسم  
 فانما يدركه كاشا لا وجود له في الخارج على كذا ذكره في  
 الخلق ومعه لا دليل للمعلوم بالذات كما ملحقا اليه بالذات ولا  
 شك في حيزه اذ كان زيدا مثلا كاشا السمع في جانب المعلوم كذا  
 هو زيد الموجود في الخارج حتى لو اريد الحكم في صورته فمحتاج الى العاقل  
 افر من النفس بل نقول ثبوت الصور انما هو بالادلة المتشبهة بالوجود والغير  
 والنوام الذب ليس لهم علم بارت م الصورة وكذا المعلوم في النافذ  
 لذات م الصور يدركون ما يدركه كذا في كذا ملاقاة فرق فالعلوم كذا

ما هو الموجود في الخلق والتحقق ذلك له في هذا النوع لفظي ذلك لا  
 المحي للمعلوم بالذات هو المهي من حيث يرت مع قطع النظر عن كونه موجودا  
 في الخارج او حاصل في الذهن فقول للمعلوم هو الامر في رخص فاراد  
 هو وكذا امر قال له هو الصورة المسمية فالقائل الاول اراد ما لا يخرج  
 ما عدا الصورة المسمية من حيث انها صورة ذمنية قائم بالعلم الموجود  
 في الخارج وكيف نقول عاقل للمعلوم دائما هو شيئا الموجود في الخارج  
 فكل ادراكها المعلومات الخارجية والقائرا اراد ما للصورة المهي  
 المعلوم فانه اطلاق الصورة على هذا المعنى شاع بينهم وسمي في ذلك  
 والمجربون في كونه المعلوم امرا خارجيا ساد على علمه على ما هو الظاهر بالعلم  
 وليست في قول المراد به المعلوم بالذات لم يكن الاتفاق اليه بالذات كما  
 يفهم من كلامه في ذلك فلا يخبر اصلا وكذا اراد به في اصل الذهن بالذات  
 هو المهي من حيث يرت مع غير تقيد بالذات بغير غيره اذ الطبيعة لا بشرط شرط  
 على الخافق بشرط شرط واضح بالشيء فالمعلوم هو المعلوم لا لا  
 في الذهن بل هو هذا وهو مراده في ذلك ساد بالمعلوم دائما العلم هو  
 الصورة  
 المسمية من حيث امر صورة مسمية من علمه بالذات هذه الملاحظة

نفس

تحت القعدة والاشفاق ولا فم تحت الحصول في الذهب والوجود وما كان  
 غير الزرع لفظيا مما افاده بعض اهل المتأخرين بهذا سببه لم يتم  
 لم يعلم انهم اختلفوا في اللفظ بل هو موضوع للعلم في الخارج لا للصور  
 الالهية قال بعض هذا الخلف فرع الخلف في العلم بالذات اذا اذلل  
 فروع في العلم باللفظ موضوعا بارزا ما هو معلوم بالذات بعد الخلف  
 الخلف بمادول وقد عرفت له الدال لفظيا فليس له هذا الخلف  
 قال **قوله** كما ما يوجد منهما في المحولات اتم له في الفاعل والفاعل  
 يوجد منهما وهو صحيح في النية وهو العاقل وكلف في العلم بالماخوذ بالعاقل  
 الفاعل خارج عن حصة المظهر في العلم بالماخوذ الذي هو الترتيب عيونه  
 المظهر عندهم **قوله** اذا لا مع لتوالت بالمو المصد **قوله** هذا المحصر في هذا  
 المنع بناء على ان العلم بالما كسب الظن في صورته كما سئل في بعض  
 المذكور سنة للمع فلا ينبغي منه **قوله** بل اكثره بالمتسا في  
 سائر تصانيفه المشتق لا شتماله على التام كونه دانيا فلا علم الا  
 في بعض الجوانب وكوب اكثر ما عده غير **قوله** حذف لفظا اكثر زوي كوا  
 اذ علم في النقص كحق مادة واحدة **قوله** بل عليه آه لفاين لم يقول

المحصر

ذلك  
القول



[illegible]

مغاير مستحق ونسبة الذر اختاره لبعض اللاحقين  
 الرابع انه نفس مع المشتق منه معتبرا باعتباره لا بشرط شرط الطول  
 هذه المذاهب الثلاثة فيما عدا اسماء الزمان والمكان والآلة والاول  
 احد بخرج الزمان المطلق عن اسماء الزمان والمكان المطلق عن اسماء المكان  
 والآلة المطلقة عن مفهوم اسم الآلة فاقول **قول** بوجوب برشغال اليه  
 الاشغال المظنه ان لم يحصل بعض الموقوف ليعول المفهوم اليه او صدق  
 او ليعول لم يكن حاصله مطلقا عند القدماء ولا شرط فيه لم يحصل  
 عليه وجه لا يجزئ عند العقل صدقة على اثره كيف ولو كان كذلك لم يحصل  
 في غير هذه التام وايضا ظاهر لم يلزم عنه فعل القليل منها لانها اعم  
 كسب المفهوم متحتاج الى اخر وكذا فالصواب لا كفايا بل ضرورة  
 كسب الصدق قد برز **قول** ويتم عليه هذا ان اراد به الى العقل  
 والا فالدين المذكور وهو الاعمى كسب المفهوم لو لم يدل على احصاء  
 اليها انما يوجب قطع المطر عن الدين المدعى كما ذكره في اي صدق لتمام  
 سائر المعارض وذلك ككسب العوض لتمام المعارض فيه وهذا مبني  
 لم يحكم ما ذكره من الدين ودرسته المنقول انما يتم في اي صدق بل

ودون العوض لا يلزم  
 له هو الدين تمام  
 من صور



نعم في انما يصح لهم التوليف **ح** لا يكون في هذه المفروض بل بالركب منها  
والقرينة ولو ان المركب محمول في سميها توليفا بالي هذه المفروض فيكون  
في الفصل العاشر منها ما يكون المراد من التوليف بالحد القصص كمنه  
هو جواز الجمع في التوليف والركب العطفية اكثر من واحد كمنه في  
كله التوليف لوصول الرتب بل لا بد من استحقاق البعض لعدم والاخر  
الناظر في نفس هذا الموضع في هذه القرينة محمول كمنه في نفس هذه  
الرتب متحقق في كل موضع تحقق في الوضع محمول في البعض بعض عدم اعتبار  
هذا الشرط في الرتب **د** فلا يكون في كمنه في حال عدم ذلك او النفي  
الرتب يستلزم التعدد لكونه لا يعلم كمنه في ذلك سائر احوال المعرفة بل  
كمنه في ذلك في المعرفة ما هو شرط كالقرينة **ق** في ح عدم كل الوجود  
بالمفرد توليفا بجمع بل هو محمول في التوليف بالركب لانه يحول  
في كمنه في التوليف بالمفرد محقق جاز في كمنه في كمنه في كمنه **هـ**  
فصل ثلثه الى وجهين آخرين لعدم الثابتهم الى التوليف بالمفرد واوله  
غير متدرج في الفسط غير مسلم **د** واوله كمنه في كمنه في كمنه في كمنه  
فيلزم عدم توحيدهم الى التوليف بالمفرد **و** كمنه في كمنه في كمنه في كمنه

بالاعتبار الفاعل والصورة كغيره من سائر النظم بالاعتبار الفاعل  
 والصورة قياس إلى ما عدلها لا بالترتيب غير حصول النظم بل المراد انه  
 ثبت للنظم في نفسه لا بالترتيب اشارة الى الفاعل ودلالة على الصورة  
 بل قبل ان يحدوا الجواب لا يحسم مادة الاشكال اذ النظم لما كان عبارة عن  
 الترتيب كالمادة والصورة خارجة عن حقيقة مباديه لا كالتسوية  
 الترتيب ليس فيها بل ان خوده منها وحيث سوين لحوادث الاول قوله  
 هذا صحيح لا للمبادي بل لثبوتها للمادة في كون الترتيب عند وجودها بالوقت  
 والتمسك شبهة بالصورة في كون الترتيب عند وجودها بالوقت ولكن كما في خبر  
 عن حقيقة النظم وليس ساءة في النظم لما كان عرضا لم يكن له مادة وجوده  
 ان العلم المادي بالصورية خير توجب العلم المادي والصورية محقق لا غير  
 وللم علم محقق للمادة والصورت حقيقة هما قوله مر باب الكيف والكم  
 ساءة ما لم يرد له سبب المنصور في العلم من مقوله الكيف اذ العلم  
 انما هو بعضي لم يكن للمحرك في كل كنه فرض في اساءة الحركة فرد المقوله  
 الترتيب فيها لم يكن له كنه متصفا به قبل ولا بعد وكذا لم يأت المعنى  
 في زمان الحركة غير متناه كنه لا لم يكن كنه اذ المقوله غير متناه في زمانه

كنه

كونه مجموع موجودة بالفعل واللازم له كونه العنصر المتساوي محصورا بين  
 الناحيتين كونه البعض موجودا فقط حكم بطريق كونه الكل موجودا  
 بالقوة ومع القول لا شك ليس هو بالضرورة ليست غير متساوية ولا  
 كونه ملاحظة النفس لها ولا معاني بعضها الى بعض بالقوة بل  
 وجودها في الفعل والقول كونه ذلك في قول في سبيل التشبيه  
 والتجوز وقد صرح ملك الشرح وغيره من المحققين فاحفظ ذلك التحق  
 ملك تحقيق قوله ثم تحرك في تلك المسألة درجته المذكورة كما دلت  
 تحت لا شك بل لم منه بأدنى عناء في انها متفق عليها بين الفاعلين  
 قوله فالنزع اما هو في اطلاق لفظ الفكر وليس النزع معنويا كما  
 لو لم يطرأ عبارة في مسنده اذ لا سكر المتأخرون وجود كونه كذا  
 القدماء وجود الرتبة انما النزع في له اطلاق لفظ الفعل عن انهما  
 اولى بالبين والوجهان الدليل في مسنده توجيه للاصطلاح  
 ترجيح كل جانب ولا مل على كونه النزع معنويا وكذا لفظ قد  
 لا مل عليه كيف في تدرب كما مل له المصداق مجموع كما هو اللاحق  
 الحكم انه الحكم وحده قوله في الماشغال الهامى لا بعض عبارة في مسنده

العكر

حيث اشار الى الترتيب للاسم للحركة الثانية تارة والى الاول  
 لها تارة اخرى والى ما يحتمل الوجهين وهو قوله ويلزم كذا يقال  
 ترتيب المبادىء **فقد رتب** مجموع الاسماء ليراد بالاسماء ليرتبها  
 المذكورتين اما الاسماء المذكورة اولها فالط ليراد بها الاسماء المذكورة  
 دون المتدريج فتمسك بها اذ كانت خلف الط فتمسك بها على كونها  
 يحل الاسماء على غير ما حصل عليه الاول بل على ما عرفت ذلك فتمسك  
 ذلك في الاول في ذلك هي اسم الحركة كذا في تحقيقها مع تحقيق  
 الفكر بها بخلاف في تحقيق الاولى بدور الثانية وذلك كبر في تحقيق  
 وذلك للمعنى بل يحتمل الحركة الثانية كذا في تحقيق الاولى وقد عرفت  
 شرفها فلا فكر البعد وذلك في تحقيق الثانية بدور الاولى وحيث لا  
 عرفت فلا فكر في رتبة المتقدمين لاشياء احدى جوبية ومعلوم كذا في تحقيق  
 الوجه ليس اعمالى التجريد والواقع وغيرهما فقام الضرور في ذلك  
 داخل في الطر وعذرهم في ذلك لم وجود الحركة الثانية بدور الاولى  
 على ما نقله المحقق في شرحه للاثبات من العلم الاول كذا في تحقيق  
 لم ذلك لا يصير سببا للاعراض عنه وتكون الطر وجه لا سببا في قوله

ملحوظ الحركة م

في قوله ويلزم كذا يقال  
 في قوله رتب المبادىء  
 في قوله مجموع الاسماء

[illegible]

وعدا المذكر

روز

۱۹۲۸  
مجلس شورای ملی  
مجلس شورای معالی





ويظهر حقيقة قدس سره لمحمد بن حنفية مقابل المحركة الثانية مقابلته  
 لجميع المحركات من جهة الحد الثاني ذلك ان محركة مقابلته للترتيب اللازم لها  
 في الاول لم تغير الفكر من محركة ما حركه الا في نقط الاول على ما فعله  
 القضاة او بغير ما ترتيب اللازم له **فمن** بصير الفل فلان اذا علم كل  
 ما الفل فكيف يعلم بعضها او كلها بالحدس الا يجب ان يكون جميع  
 الاشياء حاصلا في الحدس لا يجب ان يكون اوله لا يحصل له بعض الاشياء  
 بالحدس او كلها ولا يوجب الاول له المراد بالحدس جميع ما يحصل له الفكر  
 لجميع المهمات في محركة اصل بالحدس غير ان اصل الفكر فلا يزم  
 تخصيصه باصل والاصح ان يكون له مقتضى النظر ضروريا وبغير حيث لو دخل  
 غير كمال او لم يحصل محركة بالحدس بالحدس وانما يكون له ثم يظهر عطف  
 ما عطف عليه بترقي وهو قوله او مراتب مراتب رآه وجه لا يفهم وجوب  
 الترتيب من العلوية الفكر والمعلومية بالحدس لا كمال ولا بعض ولا كماله  
 في هذا التوجه لا غرض اليك ايضا كماله كماله بانه بترقي ثم يظهر  
 في ترقى ملا حظ عطف يتدرج عليه وجه من العنصر الاول الصبياني  
 في الحدس بالحدس غير بعض الاول ولا كماله لم يلزم من كماله حصوله من غير  
 ان يكون كماله في الحدس



بعد حصول تحقق الفكر ولا بعد فيه من الشايع المتعارف ذلك وكثير في  
 الشايع كصومته ما لم يعطف بكر على يظهر ادلائم لم يعطف هذا المجموع  
 على المجموع الاول قد روي في الكفايا الاشكال في الكتب <sup>واحد</sup> على انها  
 ما يكون اعتبار مراتب ادوار الفكر كما ان راليه قد سرت <sup>في</sup> واما في  
 ما اعتبار مراتب النظريات ظهورا وخفا، وذلك ما يكون بعضها  
 في النظرية وبعضها لا في الحقيقة والذات الواحد في كتبها <sup>والمعنى</sup> اربابا  
 قوله ارباب الدلائل ان النظر ترتيب الجوانب النظرية <sup>والمعنى</sup> ومهم  
 انما حكم بالتعريف لا كونه المطلق منعرفا الى الوجود الكافي لشيء  
 الاطلاق بل ذلك فيما اشترطه المطر كصومته ما لم يستعمل في  
 المطر المتحقق في ضمنه كونه استعماله له جمعه عنه حقيقة لا حكما كما ذكر  
 في سنده في شرحه كونه النقص وذلك لوجود شبهة استعماله  
 ضمن الخارج في بناء دمه كصومته في ما جهلنا شيئا منها اشياء قد سرت  
 في كونه منها دليل على كل منها يقوم حجة في دعوى اخرى اذ لو صرح <sup>الط</sup> باله  
 مرجع المدعى في صوابه كل منها لوجه المعنى على قوله بل العنصر <sup>الط</sup> من  
 ضرور وبعض نظري <sup>الط</sup> ما سجي <sup>الط</sup> وما بدأ به السيرة او النوبة وذلك <sup>الط</sup>

في ما بدأ به السيرة او النوبة وذلك <sup>الط</sup>  
 في ما بدأ به السيرة او النوبة وذلك <sup>الط</sup>  
 في ما بدأ به السيرة او النوبة وذلك <sup>الط</sup>  
 في ما بدأ به السيرة او النوبة وذلك <sup>الط</sup>  
 في ما بدأ به السيرة او النوبة وذلك <sup>الط</sup>

في المقدمات الخمسة بالنسبة للبعيدة **بمعنى** الموقوف على كادول  
 وجه احتياج الاحتياج اليه بقصد انه لم يتم تحقق المدوم وجهه  
 كما ان الملازم في احدهما توقف على محض في الآخر توقف على  
 في كل دور لا بد من مقدمته في العادة كادول الى مقدمته في  
 الثانية الى اخره فلا استدراك **فلهذا** لا نصور هذا من غير  
 التوقف على معنى المشهور اعني لو لا الموقوف عليه لا مشع الموقوف  
 اما لو صح معنى الآخر الذي هو حلول الغاء العصبه هو السامعه  
 والناظر الذي قاله لان سياتي في الشبه قاصر لم يحل  
 في الاول بعض تاخر اثره من قبله بل لازمه هو توسط التفسير  
 اثره من قبله قطع النظر عن كونها تاخر اقلت هذا تعسف لا يمكن  
 الاستمرار في اللازم الثاني فالنفي حكيم ولهذا جعل التوقف بالمعنى  
 وفي هذا كونه وانه باعتبار عليه كل من الطرفين **فلا** كادول  
 باعتبار معلولي كل منهما لاجل كبر اعتبار العلية اعني المعلول  
 كونه واحد هذا اربابا بل هو محل التوقف على من الآخر كونه لا يظهر  
 الثاني كل وجهها واحدا من قولهم التفسير كونه وجهه كونه

في الموقوف على الموقوف

اللازم الثاني شتم على كاد في زيادة اذ بهن كما لم يدم الشتر  
 على نفسه بل لم يحق السبب الشرعي **قوله** اشد اسما له وذلك  
 في لزوم الملح كقولكم لم يدم كقولكم في الغابر في الجدة ولو ما  
 وهو حاصل الشرع في كونه كانه مدوعا ما بالوقوف نسبة حاصه لا يكون  
 الغابر في الجدة ولو الاعتسار على ما يشعر بعض النسخ ذكرها  
 قوله لا بالوقوف نسبة حاصه لا تصور **قوله** واحد على كونه لا تصور **قوله**  
 في تقديم الشرع على غيره كونه مدمع وقد قلنا له الملح انما اقرب  
 اجتماع الغفير الذي هو الملح ماله ان ذلك ليس حصول الرمز حصوله بعض  
 حصوله من عدم حصوله بعد محاذير **قوله** مبادي المطا الذي هو المبادي  
 بل كونه اختيار كل واحد من شقي كاد في الشك ما لا يكون على المطا  
**قوله** في ما مبرك حدوث ليس له اد بالبناء عليه انه لا شئ  
 فلا ياتي ما تقرر له النفس مرتبة الفعل الهولاء خاليع العلوم كلها وبيان  
 الا لا يستعمل لصغار العلوم لا وليه على ما مر لو ثبت **قوله** لا لا ساسا  
 لم يكره انما هو بالقوه المعكروه وهو حسن في الساسخ رط فلا يتصور  
 العلوم واما ما قلنا من انه لا يميز بينه الكسب اذ لا تصور الكسب

في قوله لا لا ساسا  
 في قوله لا لا ساسا  
 في قوله لا لا ساسا  
 في قوله لا لا ساسا

في قوله لا لا ساسا  
 في قوله لا لا ساسا  
 في قوله لا لا ساسا  
 في قوله لا لا ساسا

بجواب اوله انهم طرقي تحصل العلوم الى الكتب كما مرته الكتب متوفرة  
في المعلوماتية بدور قدس آخر في المدعى لا تتمم لهذا الدليل في قولنا لا  
الواند على انه اورد عليه بارطمة المعلوماتية كحقها وانصاتها لعدم  
في غير ذلك اقسام الكتب فاللغز لعدم كل منها في صميمه على ذلك  
في ضم ودا في سلسل الشبكات في ما قالوا في ترتيب ارا د العلية  
وكانها فان قيل كل ارادة حكمة وقبل كل حكمة ارادة وهكذا واما  
بما جاء في هذا في اشياء الواجب بعد ذلك للتمتبه الموجودية قبل مرتبة  
الموجودة في انهم الموجود في لم يحصل في سبيل الامداد كما مرته الامداد  
مستقدا في دور متوهم عليه ما توجه هناك **فرد** والدر كشف في تقرير  
للاعراض المذكور اوله وتقوية لم يكن يظهر انه لا يندفع ما ذكره ان  
تقوله لائق وجا صلا لم يستحصل العلوم الغير المتشابهة وكذا استحقاقها  
انا يظهر بطلانها اذا كانت محمولة او متعاقبة في الزمان المتشابه اما اذا  
كانت متعاقبة في الزمان الغير المتشابهة كالمدراس العلية على رايهم **فرد**  
فالوجه في جواب ما ذكرنا من البناء المذكور **فرد** فهو متصور لوجه بالكلية  
المراد بالوجه ما هو ليقابن الكثرة في قوله فداك محل نظر اذا بود لم يكن





مطلق المنع من نقص المقدمة المنوعة وسوقنا لا نرى تصور  
 الوجه محتاجا الى السطر اذ السند هو البعض تصورات الوجه غير  
 محتاج الى السطر ولا الى الية الحركية اعم مطلقا من الية الكيفية <sup>بطلان</sup>  
 الا ان سطر البعض مثبت المقدمة المنوعة لذلك كما سطر البعض  
 سطر بعض البعض محتملات المقدمة تحققا لعموم اللزوم بطلان السطر  
 هو بعض محتملات الياج بجزء الزم هو المميز وذلك عن صياحه  
 لعدم تحققه في قسم الياج كقوله لم يلزم بطلان الزم الا في جزء من البعض  
 التصورات ضروري وذلك كقوله فما في فصل آخر من  
 استلزامه والمراد عدم لعدم سقوط المنع <sup>فرد</sup> ومنها لزوم الدور  
 والتمسك بغيره بواجب اختيار الزم المراد بالتصور تصور الكمية قوله لا يلزم  
 لزوم الدور او التمسك به على اواز لا يشهد الى التصور بوجه يدعي  
 قضا مؤلف الله انما يحصل من مؤلف كذا التام ولا يحصل من تصور الزم  
 آخر سواء كان بعض الدائيات فقط حتى يكون ناقصا او بعضا  
 فقط او متصفا الى بعض الدائيات غير كونهما تاما الا لمرتب التام  
 لم نقول كونه لبعض الدائيات او الوضات مناسبة بخصوصية

او ناقص

مع كنه الشئ وانه كنه متعلق به الیه علی ما قل قد بر **قول** وكنه الیه التمسك  
لی تصورات الوجوه التمسك بالت علی سبیل التمثیل والا فطالما  
تصور تلك في مثلاً لعولم الصالح فانما يكون ذلك اذا كان الصالح  
مستقوراً بذاته **والا** فانه تصور لعولم الكائن مثلاً كما ان تصور  
مال كائن حقيقة **ديونه** انهم قالوا اني جانب الموضوع انه قد تصور  
بالكنه وقد يكون مستقوراً بوجه ما ولم يعتبروا هذا التفصيل في جانب  
المجول وفي وجه الیه المرام المجول المفهوم فاذا تصور بوجه آخر  
كأنه المجول بالمفهوم ذلك المفهوم الآخر كلف الموضوع وفي هذا نظر  
اجواب انه اذا لم ينفك سلسله كنهات في التصور بوجه ما كان رؤس التمسك  
ظاهر ولم يظهر الیه ذلك الوجه لانه لم تصور بذاته ان كنهه لا محاله ولم  
نزل عن ذلك سبل الكلام الیه ويزعم الیه قرة وظهر له اذ كان كلامه  
سبیل التمثیل والاستظهار قد بر **قول** ولم يتوصل للدور ان كنهه تصور  
الدور لم ينفك الشئ بالوجه بوقوف في موقفه في الوجه ومنه علة بالذات  
فان تصور كل واحد من الوجوه بالآخر ثم نأخذ تصور كل منهما تصور  
وقیه لم يلائم في نأخذ تصور كل من الوجوه بالآخر ثم تصور **دور**



جدلی و تقدیم کو اب التحقیقہ اولیٰ لما ذکر فی الحاشیات لیسر اداب العظیم

يقض بعدم بدل كل الفرس النوص المنقصه الماله كملو وهر مقدمه

سوف امری کو اب لا دل غارتہ نصیبی بعدیم اللہ فرما دے

المبداء هم فالهاتين ريج لا ايكب جو رولب جو رولب

وإعداد وإراد ما لا يطالع عدم الشباب عدم الشوق وهذا مع قطع النظر

ع جواب المسئله الورد على كل واحد من الشقيين **فرد** كما ههنا

اشراقی قوله و تمحیص فریه و مثاله از نظریه فریه نم اذ ا بطن حکم

المريد بالعلم ما يحسن القضاء المتعارفه والمقصود الرابع ما

على المصلحة العامة ما هو فيه يخرج الحكم عن الطاعة النورية او لا يلزم

الحكم عليها في كل نوع بطلان في الطبقة

انواع الحموله فانه لا يزوم سطوله من طسوله كحوليه وكم ارجح الحكم الساطله  
عنه محمد اذا كان المالك اعادها بغير سلطان ووجه افراد الحق ودكر

طوقه اشار الى القوسه و هو العاءه من الاشياء

طوقه اسرار الیه و کسیره فاعل علیه مرهم الحیة یولی الازاد  
 کا ذیاده سواد کار دکار انکه الی احد اکا کما او خشا و سواد

فصل اول در بیان کلیات و احکام احوالیه

و جبرئیل علیہ السلام اذ ابطل کلامه و اذ اوحی الیه ان یخیر او ینزل

بطلانه في جميع افراد المطلق واما كونهيات فانها يلزم بطلانه او بطل  
 في افراد كل واحد منها معا فبذلك **قوله** فليس بغير كونه جوابا انه لا يكون  
 السؤال في العام لا يتحقق الذي هو خاص بالصورة المطلقة من غير  
 كنه الذي هو اسمية فلا يراد الا في صيغة واحدة اما ان لا يتحقق العام في  
 غير ما هي اراد في دفعه بطلانه في ضمها يراد كما هو في كونهات  
 وفي بطلانها في الارادة فقياس احدتها في الآخر غير صحيح ولم يوضح  
 في سطره هذا الوجه المستتر انه لما قلناه لقوله قد يقر في الوجه  
 الاول من النقص المذكور وليس مقصوده انه لا يمكن تصور السؤال  
 في جواب المذكورين في الشرح اصلا بل انه لا يمكن في وجهه كما هو السؤال  
 في محله وذلك في صدر **قوله** اما ادلة فلهذا وذلك لتوهم المنع  
 قوله لما اخصر تفهم في صيغة لوجها في غاية الظهور **قوله** دليل على بطلان العام  
 وانت حجت كما انحصار دليل عليه وقد يتكلف في العام لا يتحقق الذي  
 ضم خاص معناه لغير العام اخصر في صيغة **قوله** جاز لم يكن معه مظهر **قوله**  
 وقد بين بطلانه معناه اذ ارجى عنوانا للكم على افراد كل منها على وجه  
 من بطلانه **قوله** وذلك لان كونه اسم الهمم اختلفوا في امر الاشياء

بطلانه في جميع افراد المطلق

الحامل

6



كما هو موجود فيه حقيقة كما هو مرسل من قول بوجود الكمال الطبع في الكثرة  
 وجود افراد كما هو مرسل من قول بوجوده في ذلك كونه منها موجودا  
 الذم في كونه موجودا فيها معا بغير اعتبار في موضع قسم فالحق ان  
 مرسل انه موجود في الحقيقة له وجود معه وذلك لا يمكن الا في الحقيقة ولا  
 كونه الذم لا يخلو من الافراد ولا في صميم الافراد اما الاول فله وجود  
 مع المفردات الكلية في الذم ليس بالصورته والارم انصاف الذم  
 مع كل الطبع لا في صميم فردا اما الثاني فله ما فرض كونه عالما حيا  
 لا يحسن دونه في الذم ليس له فرد كونه تاما له في الذم من غير وجود في الذم  
 في صميمه ثبوت الثبوت في الذم ليس ثبوت الثبوت ثبوت ثبوت  
 بنفس الموضوع اذ به في الثبوت لا يحسن الطر والاختلاف في وجود  
 في الذم بصورته فقط كونه كونه في صميم الفرد وقد كونه في ذلك مانع  
 كل نوع من الاشخاص منه بصورته في الذم اذ وجوده بصورته وجود  
 الكمال المتساوي له في العالم الذم كونه موجودا معه وذلك لا يمكن  
 الا في صميم الفرد لما عرفت وقد كونه موجودا بصورته وذلك كونه موجودا  
 في صميم الفرد وقد لا كونه والاول مستقيم في صميم احدنا كونه فرد موجود

والظاهر ان  
 اذ انما هو  
 محض العلم

المطلق

سواء الذم للذم كطريق العلم مثلا فان افراده موجودة في بعضها  
فيه هو وجود الطمس فيه واما بينهما لم يكن كذا كذا زوجية مثلا فان  
اللازم اذا حصلت في الذم انصفت فيه بالزوجية فالزوجية حاصله  
لللازم حصولا ذاتيا بخلاف ذلك الصلح فربما الانصاف الذي لکن  
ليس للزوجية وجود في الذم للذم كما اراد العلم بل لللازم واما ان  
وهو ان يكون موجودا في الذم بصوره غير الفرد فمثل ان يحصل نوع من العلم  
بصورته ما من صور مفهوم الصور او مفهوم النص مثلا او بصوره اخرى  
القاعه نوع اللازم مثلا واما الثالث قط واما صفات العلم موجودا فيها  
بنفسها بكم وجودا عينيا لا ظاهريا سوا العلم فانه موجود فيها وجودا ظاهريا  
داخل تحت العلم في القسم الثاني واما عداها في كمال والمراد بالعلم هما هو  
المحصولي والحد اصح قوله وليس علم به واما قوله ما ظهر له قوله فانه كذا  
صح كذا ما ظهر له قوله وذلك كذا كذا في اعم خصوصيات الافراد بلفظه  
فما ع في هذا المقام كط ماطراف العلم قوله وقوله كذا حاصل كذا  
المصدر لفظ البحث لمراد محقق العام كقوله وذلك لا كذا كذا  
محتمل خاص سوا كذا العام خارجا او ذهنا وصدق الاتهام عن

كنهه صده على زوده في الدبر ثلثه  
 اكارجى من حبه عام حارجى لل  
 نصف عن سري الدبر ذكر العام  
 الدبر ص ص ص

الحمد لله  
 سيدنا محمد  
 قدوة  
 الامة  
 محمد بن عبد الله  
 وجميع آل بيته  
 صلوات الله عليهم  
 اجمعين  
 اللهم صل على  
 سيدنا محمد  
 وعلينا  
 اللهم صل على  
 سيدنا محمد  
 وعلينا  
 اللهم صل على  
 سيدنا محمد  
 وعلينا

في آخره وهو له الش معناه طلب الدليل على المقدمة المعصية كجوابها  
في بعض الأحيان والاول دعوى عدم صحة مقدمتها لاعتبارها **قوة** وانما استلزام  
صحة لصحة تلك المقدمات في نفس الامر لا يستلزم احد الخيارات بل لا يستلزم  
بها لما توقف على معلوميتها يستلزم احد مادام ان محض صحة من ان  
بل كما قسمنا ثانيا من المعصية لا كسر راد بالقسم والهام نامة على انفسهم  
فوقوف على المعلومية **قوة** اما لو ما آت لا كسر عليك لم قولها بالاصل

كما ان الفل كسبا كانت تلك القضايا كسبية فممنه ان اول استلزام  
كجواب كونها بدعية على ذلك التقدير وهذا ان كونها بدعية على ذلك التقدير  
في قوة قول لو كانت الفل كسبا كانت تلك القضايا بدعية على كونها كسبية  
وهو الطرح العلم عليها اولاديتها بما حاصلة لتلزم قد يستلزم ما  
ينافي به وجوبها عن كونها اتفاقية عامه ما ما ويرد عليها ما في الاتفاقية  
العامة كفي صدق التاكيد وكما في منافي مقدمتها ولما كان كل من الطرح القضايا  
المقدمة المجموعة بالباطل المقدمة على شرف احتمال اللزومية على تقدير صحة المقدمة

كجواب لزومية الاتفاقية ولا يتم  
لصحة اللزومية في كوا

سلمها ان على كسر لزومية ومنع لزومية الدور وانما الواجب بناء على عدم

ردوم كسبه تلك القضايا في الواقع وظلهم التام كسبه في الواقع  
 ليس صدق التام فلا يمكن ان يقع تقدير محله على التام فيه وعنده في ذلك  
 لم يحدث لا القاطية وتجاوزها كما به ترجع المحكم ولو سيج له اوجه  
 واستيفاء ذلك في الواقع والتعويل على المحكم على الرواية في كل ما  
 لم يعمد في ذلك التعديل في الواقع لم يعمد تلك المقدار ليست في الواقع  
 او اذير انما ج على تقدير كسبه لجميع بناء على ما هو مع عدم ملائمة قوله  
 أو قوله ذلك من فائدة توجه عليه انه يرجع الى التعويل في الملازمة والتر  
 ذكر الجب على غير المستدل وكلف تعويل احد له في التعديل مستزم  
 لما كان محالاً في ذلك التعديل الذي في قوله فلو لم يكن له ذلك فانه  
 الا القول بالتعويض اللهم الا للمعنى كونه التام في الواقع تقدير المقدم  
 انه مناف له فمصر محصل الكلام لم يقدم المفروض بلزوم التام ومنه  
 له اليه وذلك خارج بناء على كونه المقدم في ذلك كونه يتوجه انه كان في  
 من انما لم يكن التام كذا اذا وكنه لم يكن كونه جميع تلك المقدمات الواقعة في الواقع  
 به يبيح غير الواقع فانه نظره لخصها والموافق على في نفس الامر لا الا  
 صدر في الواقع الاول لم يكن ما كان في ذلك التعديل في الاستمرار في نفسه

واستيفاء  
 واستيفاء  
 واستيفاء

**قوله** كما هو المشهور ان رتبة هذه الى رتبة اوله كما هو مشهور لكنه خلاف  
 الحق كما سيصح به التمسك بعلاقة اللزوم منافع لعلاقة المناهضة تكون  
 ببر الامرين علاقة اللزوم وعلاقة المناهضة يلزم اجتماع المشايخ في الواقع  
 لا على تقدير الخ حتى يقال استتبعه عن المشايخ فيه **قوله** لا يمكن  
 اللزوم هنا ليس كالمزوم مع لانه لا مشاعهما فيه بل هو ان لا يكون  
 المقدم كحق الثاني ومنافاه هذا اللزوم للمنافاة ربحه **قوله**  
 المناهضة بر الشرطين احدهما انه اذا تحقق المقدم تحقق الثاني وثانيها  
 انه لو تحقق المقدم لم يتحقق الثاني وهذا غير المتشايخ فيه فاختار ذلك  
**قوله** كما هو ما سافر روى العلامة القفاري في حيث اشترط في  
 الاتفاقية العامة لانه لا يجوز الثاني منافيا للمقدم لكنه اشكك فيها بعد  
 الثاني ولعله كما منافيا للمقدم موافقا لما ذهب اليه الشيخ الرضوي  
 من حقيقة هذا الفرع وهذا حتى لانه اذا فرض لانه السالبي محقق الواجب  
 فكما فرض انه متحقق فيه كما هو محققا مع في الواقع انه لا  
 كما منافيا له فاصل **قوله** لو كان كسبه نفس لانه لا ياتي بهن  
 آخر وهو انه على تقدير كونه تلك القضايا كسبه الواقع لا يلزم السلب

محقق  
 في الواقع



الواقع ان كونه مظهره كذا كانه علم ضروريه بنا في  
 المعروف وعدم صحته نفس الامر وكتب منها لما لقول المراد  
 من القضا بالبحر ما توقف عليه الدليل بوقفه ربما او بعدا عما هو  
 الواقع الشك في كونه له الصبر لما قلنا له قول الزا المستدل  
 ما به على بعد كونه البعض ضروريه ما اوجبه مكر الاستدلال على  
 المقدمات فسط هذا كواب او قول لو صح كذا الاستدلال على  
 المقدمات بناء على معلوميتها في الواقع او بما انتهت فيها صح الى القدر  
 كذا لو صح الى البعض بطل الدليل شح لو صح الدليل مظهر وما يلزم  
 صحته بطلانه كما ماطلا او قول لو لم الدليل ثبت بداهه البعض ولو  
 ثبت بداهه البعض تم البعض ولو لم البعض بطل الدليل في آخره  
 فلا حاصل **دوره** هو الدليل الاول الى اصل الدليل اخر از اعتراف  
 لانه ايضا دليل **دوره** لا يوجب المنع بل جوابه اما بآراء ما يطلبه الدليل  
 المطالب من هذا الدليل علمه اعداد الطريق بدعوى المدعيه قوله سيع  
 بداهتها وكد كانه كذا المستدل دعوى معنويه كذا المقدمات المذكوره  
 توقف عن عليه غايه كذا لم المعلوميه توقف على بداهه بعضها في نفس الامر

لا يوجب المنع بل جوابه اما بآراء ما يطلبه الدليل  
 المطالب من هذا الدليل علمه اعداد الطريق بدعوى المدعيه قوله سيع  
 بداهتها وكد كانه كذا المستدل دعوى معنويه كذا المقدمات المذكوره  
 توقف عن عليه غايه كذا لم المعلوميه توقف على بداهه بعضها في نفس الامر

المطلب

لا على العلم سر ايتها وادعائها كذا يستلزم العلم بالبدية ضرورة لظلم  
 الدور والى حتى يفتح له كذا في اثبات الدعوى ويبلغوا باقى  
 المقدمات كذا في صوره اثبات كذا البعض نظريا دعوى كذا البعض كذا  
 العلم مثلا مما جاء الفكر ليس عين دعوى كذا البعض نظريا او على  
 في كذا الفكر سهايا فخور كذا السحبه سهايا فخور كذا سهايا فخور  
 البراهين في السحبه فخور البراهين في السحبه او في كذا كذا كذا كذا  
 انه لا حاجة الى ما يستلزم لال الذر لم لا تمام دعوى البراهين في الدعوى  
 وما قرنا اندع ما قرره بعض المحققين في كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 ما قلناه قد رتب له بل انما المقطع انما المقطع انما المقطع انما المقطع  
 معلوم الصدق لكل واحد في نفس الامر واما كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 لما حكم به معلوم كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 الشرع نفسه لم كانت معلوم لك ثم الدليل عليك في نفس الامر انهم  
 لم يكره معلوم لك في الواقع قلت فالا لخطاب بل كذا كذا كذا كذا  
 في البلاوة ولم كان معلوم لك وقت لمست معلوم كذا كذا كذا  
 عن كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا

ما قلناه قد رتب له بل انما المقطع انما المقطع انما المقطع انما المقطع

انما المقطع

اوكل ما القى اليه يقول الحق ان ليس القسم البهيم بقدر <sup>قوة</sup> ذلك  
 التقدير لا كقول الحق لا يستدل بها انا سوف في صدقها وممكنها  
 في نفس الامر لا في صدقها على ذلك التقدير فاداسم المقترض الاول  
 الدليل عليه لا حاجة الى الرد به <sup>قوة</sup> حاصل انه وكل كبرياء الصفة  
 ضرورية واجبة الواقع معدوم ممسوخ فيه ما يستلزم المنسوخ الواقع  
 ممسوخ فيه مطربة الفكر ممسوخ في الواقع فثبت به اليه بعض قدر  
<sup>قوة</sup> ولا محارضة له سوا التقدير الذي لا ساقية له من جهة المانع فيه  
 مسلم فالاولى للواقع اذا كانت تلك القضايا صادقة في الواقع  
 ولو لم يكن صادقة على ذلك التقدير لكان التقدير منافيا للواقع اذ لا  
 الغير المستغنية في الواقع مجموعة متصادقة فيه حاصل <sup>قوة</sup> فاذن  
 تقديره لا ساقى ولا كلف له اعتبار عدم التباين لا ملائم ما مر منه  
 الاتفاقية العامة والحوادث لغيرها دليل آخر الدليل لم يلاحظ كونها  
 اتفاقية عامة بناء على اثبات الترتيب لوجود المقصود وعدم المانع من اثبات  
 دلائل بره دعوى عدم المنافاة والاصح ان مقصوده اثبات المطع  
 جميع المداسب <sup>قوة</sup> انا ملائم به ابطاها من مشي على رد يد الشبهة

طريق

السؤال وجوابه انه اذا كانت الاشياء التي هي الموضوع للمذكور والاول  
 لم يكن على انه كقيد في الواقع لانه اراد على الشئ <sup>قوله</sup> عن التصور  
 كونه كل واحد من التصورات <sup>مع</sup> كونه كذا <sup>المذكور</sup> التصور  
 فانها المطر والصور <sup>للتخصيص</sup> التي موقفت تصور ذلك الشئ <sup>في</sup> الموضوع  
 فنقل الكلام الى هذا التصور <sup>التي</sup> كيف يحصل حتى ترتب التصورات  
 غير النهائية في الموضوع نظرية جميع داما <sup>التصور</sup> في وجهين وذلك ما  
 في التصور لما كان فعلا اختياريا كما هو سوق بالصدق <sup>بما</sup> في  
 في الحركة الاولى انا يقطع عند الاطلاع على المبادى <sup>المسببة</sup> بالصدق  
 بانها مناسبة له مرتب عليها المطر فنقل الكلام الى ذلك <sup>الصدق</sup>  
 او هذا ويتم الكلام قد يقال بكونه كحصل بعض التصورات <sup>او</sup> بعض  
 ما رتب الذم من مبادى بعضها مع بعض <sup>لا</sup> شعور في المطر <sup>الذم</sup>  
 كحصل بها ولا التصور <sup>بانه</sup> فائدة ولا بانه حصول هذا المطر <sup>مرتبة</sup>  
 فبعد الترتيب يحصل ذلك المطر <sup>فكثيرا</sup> ما يحصل ذلك <sup>بغير</sup> كذا <sup>الصدق</sup>  
 في نفسه وجع نقول له كما حصل ذلك <sup>بالنظر</sup> لم يتم ما ذكرت <sup>لهم</sup>  
 بناء على النظر <sup>من</sup> الحركة او الترتيب المذكور <sup>لغرض</sup> التاثير

ل

المجول فيجب مفهومه لم تصور ذلك المجول والصدق بانه محصل ذلك  
النظر نقول ان تحقق الواسط بين النظر والفرد في كل من  
الاعتبارين لا يحصل بهذا الطريق وذلك لان من هذا لا يكون شيئا  
لما لم المشهوره للضرورة فلا يلزم ان يكون كسب جميع بد البعض  
والحاصل ان كل واحد من الترتيب قد يقع ملاختيار وقصد ثم لو ثبت  
ان النظر في اعتبار له ولا بد منه ان تصفها به ولم يكن ذلك  
الفائدة المظاهرة انما مشتمل على التصورات التي تصور العلم  
والها ذلك لا بد من تصور المظالم التصور روجه ما ويتم العلم فانه  
فان صورة كونه الادوية لم يتحقق انما ادلج كونه محلا اختياريا  
فان محقق انما سطر الامر ولم يتحقق الترتيب الفائدة  
الغاية فانه كثيرا ما يسير نحو احتمال رؤيه المحبوب لا تصديق بها  
مع انهما قلت ان كل من قال تحقق هذه الصورة انما بانه لا يمكنه  
الحصول هذا البرهان لم يجد من فهمه التصديقي لم يتحرك ولم يحصل  
فان في بطلان المانع على ان كل من هذه الصورة بل هو موجود لا حاكم  
والتي زاد انما ما كان ترتيبه لا ترفع في الامور من الثبوت كقولنا

شر

شئاً ولم يوجب العقل حين حصوله كحصوله وذلك لعدم شئ  
بذلك الشعور وكيفية ثم اذا طال المدة وكثرت العلوم اسسه الله عليه  
ولم يعلم له حاصل من هذا الزمان بل حصل بالنظر او بالبرهان فاما  
عدم الشعور بالشئ ما كان قبل الزمان المفروض لا في الحال حتى يوجه  
لعدم التوجه حصل الشعور بالشئ ونحو توجه وعلقت لم تعلم  
الحال قوله فاما كما تعلم ان تقول فاما كما تعلم بالضرورة في البرهان  
الدليل الذي اختاره الشئ العقل لم يبق لطريق العقل احد من الدليل  
الذي ذكره المصنف في ضرورة العقل كما ان الله لم يبرهن الله  
قوله قد بالغ بعضهم في ادعاء القاضى في شرحه لمحقق اسباب المبالغة  
جهلهم المذكور يدعى فيه الضرورة في المقدمة وبطلانها في دليل  
في كسبه العقل وبلغ ضرورة الجميع ومنها يدعى القاضى في الجميع وتوضيح ما اذا  
القاضى لم يترك وجوده لم يترك لا يترك ليس المقادير الخفاة الحكم  
بل بالحقائق مع هذه الالفاظ فيهم شراً واما ما بينت مقار  
مفوض عنه لما عرفت للمقاررة ان شاء ما بالملاحظة ولا فائدة في  
القضاء الدليل على ان ذلك كان في اردعور كانت في كصور الملك

المدعى





الصورة المفوضة والمناسبة بالحج وبغيرها بالمس منه بالب لا بد من  
تحقق اول والم بغيره او يتوجه عليه العص كجميع ما يحصل بالحوك و يقطع  
بالقطع الحك كالموسط والمماس و لكل من المقدم العالم ما ك كذا  
لا بد له من اول حق ما ك كذا ك كذا و اول حق و حده و لم ك كذا  
قيد كما في الصور المذكورة بل لا بد من سبقه بالعدم و هو حق ك كذا  
وفي النظائر المذكورة و كذا لا يلزم في كل ك كذا ك كذا ك كذا  
اجل و من اراد تفصيله ك كذا و ما حققه في حاشيته ك كذا ك كذا  
هذا البحث ك كذا و كذا ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا  
الدليل الذي حمله ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا  
فهذه ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا  
و بما ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا  
البيسط لا ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا  
معنى ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا  
من ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا  
بما ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا ك كذا

لهم

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God).

البسيط لا يستلزم الموجبة المعدولة المحاذية لآخى  
 المعدولة لا يستلزم الموجبة المحصلة بنسبة لآخى في احد ما البسيط  
 لا يستلزم الموجبة المعدولة في آخى لآخى البسيط المعدولة الموجبة المعدولة  
 عدم اعتبار السبب المحمول حين الكسب الاول والاعتبار ثانيا فيه  
 حال السبب حكم ولا كثر لآخى كثر منها في وجه نقض لآخى لآخى مدار  
 العدول التخصيص اعتبار المدلول المطابق واللام ينضبط هذا الوجه  
 ما ذكره قدس سره انه جميعا بواحد من تفسيريهما الاولين مع آخى  
 الآخين لا يكتفي في الباطن وليس المراد انها مجتمع في الواقع كيف وما  
 مشايل على المقصود ايجز المعدولة الموجبة احد ما مع البسيط  
 الآخى والبسيط المعدولة احد ما مع الموجبة المحصلة لآخى وهو كسر  
 جمل الموجبة المعدولة مع البسيط لا يشترط في السالكين  
 كل منها في تفسير آخر وكذا جمع البسيط المعدولة مع الموجبة المحصلة مع  
 ذكرنا لا لانها مجتمع في الوجود وكيف وانها متساوية في قوله لآخى  
 النظر لغير الضرور والضرور مع النظر لغير مراده قدس سره  
 مجتمع في الوجود بل انه يحكم كل منها مع سبب آخى كثر في

تفسيره هكذا ينبغي ان نفهم هذا الموضع والكلية في التوفيق قوله فان  
قيل سبب ايراد هذا السؤال انه القوم حصوا احوال القضايا بالتلازم  
المذكور بالقضايا الخارجية المرحك فبما في الافراد في الخارج المحققة  
الوجود في الخارج وبالحقيقة المرحك فبما في الافراد الخارجة المحققة ولم  
يتوضوا للقضايا الذاتية المستعمل في الحكم ليست في متدبر قوله  
المستعمل في هذه المسألة لانه موضوع المقولات الثابتة في المحمولات  
الثابتة وما بعد ما قطع كرهه القضية ليست مرتب عليه فالمراد كما لم  
مسألة ذهنية كمثل تلك القضايا التي هي مقدمة قوله وانما  
الخارجي اعلم انه التلازم المذكور مع قطع النظر عن خصوصية القضية  
خارجية او ذهنية مثلا بل البسيط الخارجية لا يستلزم المحو المحو  
الخارجية عند وجود الموضوع في الخارج اذ قد يكون المحمول المحصل والمحمول  
المعدول كلاهما متشعبين عن الموضوع في الخارج قال الفصل المناظر في  
تكميله والوجود من المحمولات العقلية لاستغناء استغناء عن المحل  
حصوله فيه وكذا الوجود وحماها قال الشيخ اجد في شره اما ان  
المحمولات فلا مستغناء استغناء عن المحل وانما انه من المحمولات العقلية

انما رتبة الاستناع حصوله للمهمية محبة عليها في الخارج وادراكها بها  
 الوجود والعدم الوجود لا معنى له والاستناع الله اشهر فادراك  
 كمال الوجود والعدم من المحمول العقلي وكما متفق لانا لم يصدق  
 زيد موجود ولا زيد معدوم قصيرا خارجيا مع صدق قولنا زيد موجود  
 في الخارج وكيف يصدق زيد معدوم في الخارج مع انه يلزم من اجتماع  
 الوجود والخارج والعدم الخارجي للامر بالموجبه الخارجيه تقضي وجود موضوعها  
 في الخارج مع وبما قررنا يظهر كطامه مدسسه واما الوجود الخارجي  
 من غير الدمول عما حققنا هذا فوفق ههنا حكم وهو ثبوت الوجود كماله  
 لرب الموجود في الخارج لا يصدق قضيه ذميه للثبوت الوجود الخارجي له  
 بصدق ذميه فلا يصدق صدق قضيه عليه ههنا الصريح بصدق الالبته  
 الخارجه ولا يصدق المعدول ثابته مع وجود الموضوع خارجا ووثائقه  
 لم نقل الله اذ بالعدوله ما كمال السبب خبر المحمول سواء كان المحمول كمالا  
 مركبا كمال السبب محمول المخصوص فقط كالمعدول المتعارفه او كالمحمول  
 مشتقا على النسبه كالتقصيه المسماة باب الوجود المحمول عنه المتأخرين وكذلك  
 لصدق المعدوله لو ثبت عليها وصدق سلب ثبوت الوجود الخارجه

والذهنيه معا

ح ظ  
هذا الصديق

فارجوا على كبريائه رحمه الله وكذا يصدق ثبوت هذا الصديق  
ولو ثبوتنا ذهبا ولا أقل كقولنا هذا الصديق اللانتم قائل ثبوتناهم  
ان لم يمحول مغايرة للمعدول ولا يحكم بها لا يعرض وجود الموضوع كقوله  
غير صحيح اما الاول فما عرفت واما الثاني فلا بد لا يخفى على المنصف للمحول  
ان نسبة المحول لا تؤثر في عدم اقتضاء الموجه وجود الموضوع على لزم  
الشيخ الرئيس صرح بانه قولنا زيد لا عادل يعرض وجود زيد لا لانه  
غير عادل يعرض ذلك بل لانه لا يحاكي يعرض ذلك مع عدم لزم هذا  
النسبة لا يحاكيه فالفرق حكم لفظ قائلنا **قوله** ما راعى وجه  
حيث غير غير المقدم والى في الاستسناد بالمرزوم واللانتم والموضوع  
والمحول والاوسط كح و ب و ا و ذلك لتناول جميع النصوص والنص  
والنص ليعلم في الاقوال لانه لا يحتاج مقتضى نفس هذه الصورة ولا مدخل  
لخصوصية خبر لو اوردنا مادة مخصوصة والشيخ هنا لربما لو لم يكن ذلك كقول  
المادة فلم يكن الاشياء كقائل لم يكن متجا **قوله** المذكورة ان في المواد المحرمة  
المنه رجل في تلك العقيات والا فانه كقولها لم يصلح سبيلهما لانهما  
**قوله** راد عن ضرر من بعض المطالب لا يمكن كصيد كذا الوجه في قوله



العلم الى التصديق بقدر <sup>اول</sup> حقيقته الفكر <sup>ثاني</sup> انتم كجزء من انما يتم به  
البعض كما يظهر عند الرجوع باقرار مسرعه في كثرة ذلك <sup>ثالث</sup> العلم <sup>رابع</sup> ليس  
لما به من غير تسليم الطرفين خصوصية الصورة وقد عرفت ان ليس كذلك العلم  
يشتبه بالاحتياج الى مباحث الصناعات محض اصله لا خصوصية كماله  
وكسره ولا سبيل الاحتمال والاجمال كما ان نور اللذات لنفسه قد عرفت  
لما هو ان الاول لا مركب الوجوب اما الثاني فموضع المبادىء والطريق الهادية  
لوضع البدهى واللفظ في النتيجة لا جبر ولا ينافي ذلك كنعين المقدمات  
فردية واما اصل ما نافع كونه المبادىء الاول بهذا الموضع ففردية بل كونه  
لأنه كونه ينطبقه وكانت مما سلبه بعض في جواره لا تردد لكنه يعلم ان التميز  
فان قلت قوله مسرعه ولا ينافي وقوله باعتبار عدم مناسبة ان لا ينافي  
العلم بالما سلبه كونه فرديا فلا يقع اللفظ فيها ولو كانت نظرية محتاج  
مادة وصورة ونقل الكلام اليها حتى يلزم العلم بالصورة فليعلم لم يجر  
في رعاية المسألة لم يصدق بها حتى نقل الكلام اليها فامر في ذلك شائنا  
لكل المقدمه من العلم ملك الجبر ليس فرديا بل سلبه كل مطابقة  
قد عرفت انكم ما هنا واما هذا التوفيق فمردعه انه لا علم بالاحتياج الى العلم

ولو سلم

يخرج به الجوانب معاً بل لا بد من حركتها ب كل مطم العلم بجزء العقلية المعقولة  
 لم يكن جوهره غير ذلك فلا يلزم العلم بتفصيل الأمور الغير المشابهة جميعاً بل  
 كل جوهر يحتاج اليه بعينه كصوره وذلك حاصل فاللزام ملاحظة الغير المشابهة بطور  
 لا ينفك وذلك غير ذلك العلم بالاشياء والاشياء كما كان ضرورياً لكونه مطم لغيره  
 كلمة شبيهة بغيرها بدالة جميع العقول حصولها من بد طائفة كفاية  
 عقلية قد ما بدت شهادته العقلية على ما سيجي في كلامه مسدده فالأشياء  
 اليه للاصونية وحصول الاطمینان **قوله** اذ لو اکتبه بما ذكره آه بل لا بد في  
 الاحتياج الى كثرة المواد والصورة من مسمان وقوع الغلط في كل واحد من  
 النصور والتصور من كل واحد من المادة والصورة حتى يثبت الاحتياج  
 الى كثرة الماد والاشياء والاول ليعلم المطلق على ما مر اليه بالاشياء  
 في الاشياء لكونه القوم لم يتفقوا لسان الاحتياج الى خصوص المادة والصورة  
 بل اکتفوا الى الاحتياج لكل واحد من مباحث النصور والتصديق سواء كان  
 من جهة المادة والصورة والى لغيره بل الاول ايضا امر استحي لغيره في  
 الاحتياج اليه كبحه جوهره لكونه عرفت لغيره ليس اضره ما والا  
 فالنوع بغيره وفي اثبات الاحتياج اليه دون الاخر غير كفاية

في التوضيح

كان اثباتا حتميا ج الى الاجزاء الاولى الى اول تغريب كل من سئل  
 كونه مقصودا لهم على ما بينه وبينه **قوله** فكل من سئل الكفاية مسطر كذا  
 الطرح عبارة **قوله** في سطره انه اما لهذا او لذلك كونه للقدر المشترك فحفظ  
 فليحفظ **قوله** اريد به القضية القديمة المقدمة الى القضية استره لان  
 ههنا خبر يدلل على كونها حجة انما ثبت لها بعد كونها صالحة للكبرية فاما كان  
 صالحة انا هو القضية فكل من سئل المعبر عن كونه مقدمه صالحة لمعبره  
 الى **قوله** واما صلوحة لمعبره فكل من سئل في سطره انما بينا على سطره انما بينا  
 المقدمة على كونه صالحة كونه حجة واما اذا اعتبر كونه حجة باللفظ فالا  
 في التجريد صادر **قوله** من المراد في ثبات موضوع في التعليل لا  
 كان المعطوف والمضاف اليه كلاما محذوف في التولية على قوله عند توفيق  
 من **قوله** وعلم انما لم يثبت في علم المراد مالا انطق بالانطواء بالقوة القوية  
 المعطوف وعلم انما لم يثبت مالا انطواء على خبرها استمالها على احكامها  
 في **قوله** في كل من سئل في علم القضية الكفاية لم يثبت احكام خبرها نظرية  
 في قانونا بالقياس اليها والشركان في بعض احكام خبرها نظرية  
 بعض خبرها قانونا بالقياس على بعض الاول فقط يستوفى لمعبره من المظ

مقدمه علت ٩١٥

فدوريه بنا على السند العلوم على السند لا تكون هيا حرف واما ما كان  
على تنبيه من السند فمشر هذه لم يكن نونا العباس على تلك الضرورات  
مجرية لان محتاجه الى مسودج مع السند اذ بالصغر والكبر والتنجي ما  
صوره كفضل اليه بمعونة الشفيعه مع ما محم وكونه مع السند هذه الصلاحيه  
لازمه للمقدمه القديم على هذه الصلاحيه لا اذ المقصود القديم هذه الصلاحيه  
لم يكن لازم لكل قضيه مثلاً اذا كان احكام فبنا قضيه عليه بهيه حرقه  
كذلك يحتاج الى تنبيه ايضا لم يكن صالحا للسند كبر الصغر كلفها لازم لكل مقدمه  
كذلك قلل اللزوم في خبر المنع كوازل كالمقدمه القديمه اليه بهيه قنع صوب  
في كونه مقدمه لا يفتقر الى كونه كبر كبره صوبها قلل كبره قنع في مقدمه  
القديمه حيث انها عليه ولا كونه كلفها لا دخل لها في كونه صغر مقدمه  
ووصف الصغر اذ كونه على الكلي على ما هو في السند كصول السند على ذلك  
على الكلي على ما هو في السند كصول السند على ذلك كونه قنع في مقدمه  
لا خسران في قضيه كلفه كصول السند كصول السند كصول السند كصول السند  
يكون نونا كاشف عن التنج وبتوجه غير السند فوالم كل كبره كاشف عن التنج  
مع صغر مش فون كبره كاشف عن تنج في النظرية لا مستعد او مستعد كوا

لم يشذ هذا من قانوننا ما انعكس السالك الى اصله منها بقولهم الصغر السهنة  
 الحصول للكون الحجب للزمان في غاية الظهور للبراهين على اعتبار  
 فاذا اردت ان تعرف حكم قولنا ان لم يوصى بغيره لسان فانه عند  
 نفي احق مما هو من التعريف الجوهري ولا فائدة حتى يخرج الفروع عن القوة في  
 الفعل في التقصير فيكون في ذلك ما يشاهد في المصلحة والاشارة  
 ما هو مضاعف للقوة على ما نحن الان لا بد في توليد احد المضامين في كل الصا  
 الا ان لا يكون له مضامين باعتبار مثله لا بد في توليد اللب  
 من ذلك ان لا يكون له مضامين بل يكون له آخر كما في هذا قوله تعالى  
 قوله آخر وجه لا بد له من اذ بالفتح في كل مضامين الاصل وكان من سيرة  
 اراد بالوجه الذي خرج الى الشرائع ولكن لا يكون له المضامين اذ  
 تولد المضامين الا ان لا بد له من كونها معالي العقل واما الاخر في قوله  
 العقلية اليه العرف كمنه في استخراج خبائثها في شئ يحصل بعد  
 صلوحها للكون ومنها فائدة اخرى وهو ان الاخر اعلم المقدمه العقلية التي هي  
 الاحكام على ما ياب وي موضوعها او هو اعلم منها فانها لا يكون قانونا  
 ما انعكس اليها كما بينه في سيرة نسبه الفروع الى اصولها نسبة

حيث قال

المحررات كلها تنبأ استرسلت انما تكلم لا تعدر الموضوع في الحكم  
 على ما هو وذلك ما ينبغي التجوز في اضافته المحررات في القائل ما راد بها  
 الاحكام الجزئية النوعية لا بد من ان كفايا محمودة عند تعرف الحكم  
 لا كونه توجيهها واما المقدمات في متعلق بقوله لانها من غير محمودة الحكم  
 ما هو خبر له وكان جوابه ان لا يشترطه ولا يكرهها ما هو طي  
 وذكر صاحب الكشف خالف اصلي في اصول الصانع المقصود منها  
 تكلم في فعل وجه القول في الضرر والركم محمول لا يكبر الاشتغال منه فالمعروف  
 دون الضرر في فعل الفاعلية في ذكر الضرر في الشيء على كماله لا يكبر  
 بدل كماله منها ضروريات في الجملة وعبارة المعطاة في هذا الكلام  
 لم يتبادر في عبارة المعطاة الاشتغال بالذات اما الضرر في كماله  
 او من الضرر في المعلومات الى الضرر في الجملة فلا يزال الاشتغال بالذات  
 بلا واسطة والواجب له الاشتغال بواسطة مركب من اسباب كل منهما  
 واسطة والمفروض له عبارة المعطاة في اشتغالها مع فساد البقية ولو  
 ما لغيره بخلاف عبارة الكشف وان تعلم انه لو قال كسبه علم  
 المعطاة في جميع الاشتغالات بلا واسطة سواء كان الضرر في



اودم النظرات كالف عماره صارت الكشف لعمري عن المتبادر منها ثم  
 ما ذكرنا اصلا فنقدر في هذا العلم العاود المذكور عدم وجودها فلا  
 اشكال في ذلك واما في قوله في وجهها كذا بعد الطالع الاحرار في حق  
 الدول اولها كالا فواجب من كل حال احتمال الدول في تقدير عدم ذلك القدر انما  
 بعده ملاحجه الى ما ذكره من الكيفيات وبرزنا في القيود المتبقي  
 القيود القيد الذي هو كالفصل لان فصل حقيقة لا لا فاده ما يليه  
 الذي هو المطلق بالقياس غره وهو موزع طرق كما معاكس موزع تيا واما  
 المقادير التي هو المطلق في مجده تنويف في نفس المفسر في غره موزع في  
 الجبر لا المركب مقدمه لكل منها حيث اخرون يستحق التعميم فكان  
 مقوما ولو تقدير اوجبه كالمصالح في النافذ كما مر في ذلك ولما كان  
 لا تراز ما بناجه المخصوص في اخر زيه ولما كان المقدمه صفه لافهم العاود  
 جف وهو تفصيل ولم يكن في جبه العموم والمقدمه من القانود عام المكون  
 كذا المكون في توافر الاسماء ودرهمها مفهوم المقدمه المكونه بل كالم  
 اناده القانود المكونه المكونه بل كالم مستقل للاسم مقاده ملك المعرفه  
 في موزع المقدمه السهل الوصول اليه كما يمكن الاستفاده من القانود المكونه

العموم

في العباس كل نسبتهما في الصغر انما نسبتهما في الكبر انما نسبتهما  
 للنسب مشتركة عليها بالقوة الزمنية العفوية ما قرر تعريف القانون في ذلك  
 يقع في جواز النسب ايضا وحيث كان النسب بين القائلين المحدث المذكورين  
 مردود بك الصديق والواقع لا يكسب المفهوم في انفسهم لكن في حاشية  
 كل علم الشئ على الصواب في الحقيقة لا الطرق فيكون في خلاف على انما  
 ذكر الالهي اما لانه اذا لم ينظر في التعريف المشهور انما هو في العدم  
 انما رايه قد وقع في كلام بعضهم جواب عن سؤال مقدمه في ذلك  
 لانه الطرق لا يحل المسئل لا عرفنا من واقع في كلام بعضهم في ذلك  
 وما يجزم يعرف منها احكام بعض اللغات باعتبار الصديق بعضا  
 المسئل فانما يعرف احكام جميع اللغات باعتبار ما سببه المواد اجمالا  
 في انظر الى المواد في كل علم في كل المسئل في يعرف احكامها على ما سببه  
 او يستمر ما يشترط ان في ذلك احكام في كل حرفة في الواقع في كل حرفة  
 في المسئل لا يفيد موزع في المادة الا العوض الذي ذكره في مسابله انما هو  
 في جميع حركات المسببة في التوليد في موزع العوض في هذه الجهة ايضا في حركات  
 في الحركات في المسببة ما بين في ذلك في التوليد في المسبب هو الطرق في كل حرفة

ان يعرف منها احكام  
 بعض اللغات

والعوض

[illegible]

ضعف اذا افترض ذاته مبهمة كتحقيقه هو الوجود لا ما هو عليه من الخلق وغيره  
 فلا يتطرق اليه المتيقن انما اذا افترض وجود المعدول انما هو لم يرد منها  
 الوجود في ان لا مطلقا وانما ثانيا فلا بد من الظروف انما هو اذا كانت تلك  
 حقيقة ليس كذلك بل يقرر انما على سبيل التثنية ثانيا فلا بد من المعدول انما  
 يترجمها لو كانت تامة وهو ثم ادب كور لم سوفت بعض الشروط او عدم المانع  
 راجعا فلا بد من الوجود كالحل لا يتم كالمعاني ما است راجعا بقوله انما هو  
 بالتعريف بالعلم واللازم منه بالغايم بارالم اد كحصر كاشا ولو قرر كذا  
 التعريف بالمعدول سوف تستخرج جميع الاجزاء مع بعض الخصائص التي لها رتبة  
 مدخل الوجود الشرطي لم يوجب غير انما كذا شرط حصولها على سبب الوجود

انما

من المعلومات انه ليس كذلك في الالفاظ موضوعه للمعلوم وان  
 العلوم وقد عرفت التحقيق ذلك ولما تحقق انما موضوعه للمعنى حيث لم يست  
 موضوعه للوجود انما اذ قد كثر المعلوم بالما كونه موجودا في انما لم يرد من  
 انما موضوعه للامر في انما معناه المتبادر من مراده ما اراد من انما موضوعه  
 للصور الذهنية قد اراد انما موضوعه للمعنى المعنوية فانه يطلق الصور على انما  
 هو يعمى انما موضوعه للصور الذهنية حيث انما صور ذهنية قائمه بنفسه كقوله

[illegible]

هذه المعرفة المذكورة ملوكا من المعرفة جزاء العلم بالقانون المذكور ارم الله  
 سادس لمعرفة المواد لولها من التوهم ان ينقد من نظره فلا يتأكد  
 له معرفة الطريق اليه وما قيل في عدم النفاة من معرفة المواد فمستحسن انما اذكر  
 في مجموع معرفة الطريق والشرايط لا الطريق وحدها فلهذا داخلة في مجموع الشرايط  
 ممنوعه باسببه ذكره في كتابه حيث قال وتخرج اوجه لمعرفه المنطق هو العلم  
 القهري وشرايطها كما نطق به في كتابه في الاطلاق على الدوام  
 حقيقة معلومة بها مجازا باعتبار السببية في تقييده وطلب ادراكه  
 سادس ما در لم يكتشف الله فالدات والمقصد كما صرح هو المعلوم في العلم  
 فانه تصور ذلك التفرع كصورة آله لا كغيره لانه لو كان المكسب هو  
 نفس العلم به انما لم يتوجه استنباط الموددة في نفس المكسب التصوري فالحق ان  
 كان المنطق حاصله كان تقييده الى صير والا كما طلب اليه ليجوز ذلك لا في حصول  
 قبل المكسب هو العلم بالعلم ارجو العلم صورته والذات يطلب به حصول العلم  
 بنفسه فلا يلزم تقييده الى صير ولا طلب المحمول وتعلقه كونه وبكيفية  
 تعلقه كونه لا عرض فانه يقال عدم عرض الغلط على تقدير المراعاة والوجود على  
 تقدير عدمها وعدم المراعاة فادرك المنطق كيف تقييد المنطق لا جبر مراعاة

سؤال من المواد

باعتبار التعلق  
 كأن إطلاقه  
 على الملك خارج



صاحب

بعظم الغلط مروض الغلط مر بباحث في العلم كان في هذا الوجه  
 ظاهر الغلط هو اكثر من مقصود الشاكر المرام المرام تطبق  
 الفكر على توفيقه لم ينفى لعدم المراجعة وعدم النطق كالغلط اكثر  
 لا دايما اذ كور لم يكن مكره مطابقا لقوانين المنطقية وليس لم يكن الفكر مصد  
 النطق عليه وتجه عدة آله مما حصل للمراجعة نطق مكره في القوم  
 المنطقية والترديد بوجود المراجعة ارشدها لها ويرد عليها ارشادها  
 لا اشتراط عدمها والا كما لازم دوام الغلط لا اكثر من الغلط على تقدير  
 اشتراط شرط الطريق في العلم بالانسان كالم غلط نادرا بما في الغلط  
 عدم المراجعة كان في هذا المصالح ويعود عليه انه لما كتبت على قوله  
 ما في فصل كنهه فنفذ وبانه ذلك الفان نفذ موهوم على كونه دهر المصنوع  
 كنه الفوان في نفذ علم في المطلق مشا وله المواد ايضا والم غلط في العلم  
 القوانيسم كمال بل اجدد رعايتها لا كنه في موهوم في العلم المنطوق  
 والمواد مما يثبت جميع المطالب بقد توفيق ذلك ما في المصنوع كنه  
 كنه المصنوع المصنوع المصنوع المصنوع المصنوع المصنوع المصنوع  
 من الغلط بابت احققه في توفيقه حسن فارسيه كنه الفان

المراد

مطابقاً لهذا المعاني تسمى

531



في الواقع وقد استرناك ذلك كما هو سره بعد ما عدم اشتراطها في بيان  
 يراى ما ذكرنا قوله ان المبالج صاحب القور لم يظن ان عند عدم الرعا قد  
 بالكلية كيف يفيد استنتاج الطاقه من النظره فيا ذكرناه وكيف لم يرد لنا  
 قاله في المردف المذكوره بحيث لا يوصى الفلظ الا نادرا ولم عند عدم  
 وعدم موافقه الفكر مقرر. ولما لم يخصص الرعا كذا في بقوله فحقه الرعا  
 في لفظ الرعا في تقديمه لم يحق مجرد بل في جملته واستدراك الطاقه في السطر  
 نفس السطر ومما ذكره في وجه انه لم يخصص ولا الشا لا ذكر ولم يخصص  
 المتبادر هو هذا والفظ لا يخصص صورته فحقه الرعا لعدم تعلقه بالاندراج  
 كذا في الجايس محيا فان لم يقرر ذلك في النظره الصحيح لوجوب العلم والوجود لم يرد  
 بسلا في القور وغيره ما شرطه الادراك نعم لو قيل ان اطلاع على ذلك القور لا  
 كما مع عدم تعلقه بالاندراج اذا ظاهر ان تلك القور انما هي نظرية ومضمونها  
 بحيث لا ينعى فيه ظاهر النظره المذكور اجمالا وظهر من هذا علم ذلك السلك  
 القور انما هي بيان تفسر كذا عليها لا كما مع عدم تعلقه بالاندراج في  
 ان القور لم يخصص في النظره الصحيح مع سلامة القور انما هو في ضبط  
 الفلظ على ما هو في قوله اسلمه في ذلك افادة النظره في العلم وانما يعلم

حصول

ولعل في استماع الحروف شمس حقيق ولا يصح له كالجواب سبب ظهور الشريط  
 المعقود من كمال ودر الشان اتفاقا نعم اني قد نادرا فلهذا حكم بغيره من محال  
 وهذا اذ قد لا ينجح له في توجيهاه كما في نوع من الغلط في الفكر ليس في  
 وقع في نفس الفكر كما هو الظاهر عبارة المعبر في ترتيب الاثر المطمئنه منه اوج  
 آفة بعد توبه ما ذكره في سره ولا يفر انه بعد ان كان الحبيب في وعده الغلط  
 في الفكر في توجيهاه قوله الا نادرا بالحق لغير المتقدم الاول ليس به حقيق  
 يصدق بها البليد بل يصدق منقضا في تقع الغلط من هذه الجمل لم يدر  
 نقطه لا ندرج وهذا غلط في الفكر مثل ما قاله الله قد اولى في هذا  
 آة قال الشيخ الرئيس آفة منظر اشياء راتة بهذه العبارة وما التفت  
 لفت المعوجج ما ينجح في لفظ ثم رجع في العاين من ان لا الفاظ وان  
 بتواهما لم يكن هما فيا سكر في المعنى او سكر في المعنى والشيء في سكر  
 العاين ثم علم ان الراضا بالتردد انما تم عرض كذا في لفظه كذا  
 ما اعتده في نفس معادوا وراجعا فخط فوا لا يفر في حكمه ولعل في سكر  
 خلق له والسم في مراتب العبد كذا ما ذكره الشيخ في سكره وانه معطوفه ولا  
 ينفك في الناطق ولا له على ما ذكره الشرح في سكره في احياء العلم الصريح

اصناف

قدسي

بقوانين المنطق المتعلقة بالمواد والعصور ونطق فكرة عليها ففان <sup>ويزيد</sup>  
بأننا لما ذكر الدليل في احتياج الاستدلال المنطقي في العلوم النظرية فظاهر هذا  
الدليل لو لم يدل على احتياج الدليل في جميع العلوم النظرية ولكن العلوم النظرية لما علم  
بمقتضى الدليل ثم احتجنا الدليل في هذا الباب على الدليل المذكور لا بل  
في احتياج تلك العلوم بالبرهان كما ذكرنا بقا لا يعني هذا المطلب هذا ولا يخفى  
لأنه لا يثبت الاحتمال جاز في التصورات كما هو مقرر في كثير من الكتب بعضها  
فقد روي لا يحتاج في الكتب بها علم الطرق الكيفية الغير هو العالم بالمنطق كالمعلم  
يتعرض العلوم لهذا التفسير في جانب التصورات كما تنصوا لها في التصديق لم يترك  
سفره الغير في مقام النقص والسادس من ادوار الشواهد المذكورة في  
ادوارها من الدلائل ومنها يكتب تصوراتها في جميع وتنويعها للطرق المتعلقة  
في جانب التصورات ما عاينها ليست خروجه البصيرة او لعدم فهمها في الفصل  
كما هو اولها الطرق المتعلقة بالمواد من جهة المناسبة كالقول في الدلائل والعلوم  
نظر في قولها في الماهيات كحققتها وانما قد يقع الخط في الكتب البصيرة  
فقد روي في الماهيات كاصطلاحها الاستبصار في علم يقع الخط في الكتب بها  
والا كونهما مستفادة آه بيان منشأ وكشاهة الشئ موافقة

[illegible]



الامر

کھن

الدور مع ما ينال المعدن من الواقعين في الواقع ويتم الكلام على ما ذكرنا في  
 الجنان ما لا دلالة له وما لا شك فيه بل لا شك ان لا يستلزم قولنا  
 نفسا معايرة لا مسلم كقولنا فلا يحاج صدقة صدق قولنا نفسا ليس  
 نفسا محلي نظر ذلك للصدق مع الدور لما كان محالا جازا ليس المقصود  
 وهي اصل له وقوع الدور مع كون الموقف عظيم عر موقوف عليه محال استلزم  
 كونه نفسا غير آ واما فرض صدق وقوع الدور مع كون الموقف عليه عر الموقف  
 يجب اضااع مع كون صادق من كونهم ليس آ لا ولعل كسره لا يمكن  
 وقع ما ذكره ما ذكرنا قال فلا دلي ولم يقبل بالصواب تبر هو اشكر  
 وكوه لانه فريه غالبا غرضه انه لم يحج منها في الذكر كما هو المشهور لعدم محال  
 لتعارفها في عباراتهم فلا حاجة في ذكرها معا ولم يحج لاشكال اولي  
 بالتفرض في القاعدة المسطورة فيها ان علم الله فلا يخفى اى علم  
 كلف م السوال او عنده التور الحسن والمنوع الواردة عليها  
 المنوع الرسيد كوالا ليس كانت ارادة ثابتة غير منفعها والمنوع الواردة  
 والمنوع المنفع او منفعه كما في المنوع المذكورة والمنوع المنفع المنفع لا يخفى  
 واراد بتعدد المنوع تعدد ما اعتبر به تعدد المنوع هو ان لا يستلزم

عليه سوا كانت ارادة  
 المنوع الواردة ص

هذا على العبري في خمس سوال واحد واحد دور على قول المصنف كاستدلاله  
 واما المنوع المذكور ان الزعم لم يرد في جواب المصنف بقوله المصنف لم يرد  
 لو كان المنطق نظريا لم يرد في المنطق زعم المستند فلهذا سانه لكون المنطق  
 نظريا لم يرد في المنطق والبعض ضروريا او نظريا لا يقع فيه المنطق والكل المنطق  
 نظريا لا يقع فيه المنطق والبعض ضروريا واما المصنف بقوله المصنف ضرورة  
 من غير ما يستلزمه سرقة وهما وجه آخر للاستدلال على قاعدة التوهم  
 بل لم يرد في المنطق النسب من غير ان يكون ضروريا في كل العلوم المنطقية  
 فانه قد استلزم الى القائل بالمنطق وان لم يرد في كل العلوم المنطقية  
 الطلق فيكون المحتاج اليه لكونه من جهة كسب القائل بالمنطق المتعلق بالاصالة  
 والكل من طرفي جزمه لكونه من جهة كسب القائل بالمنطق المتعلق بالاصالة  
 مستلزمه لا يرد في كل العلوم المنطقية المحتاج اليه لكونه  
 كذا لكونه من جهة كسب القائل بالمنطق المتعلق بالاصالة  
 لائق في غير النهاية من حيث انها طرق لا من حيث انها كتب عنها  
 والاصالة واما ما سبق فلان هذا التوهم مشتق من التوهم المذكور ولا يكتفي  
 بل الى الاعتقاد من جهة كسب القائل بالمنطق المتعلق بالاصالة  
 وكذا ذلك ان توطيئه قوله ورتبنا

معارضات المصنف من اجل ان المصنف لم يرد في كل العلوم المنطقية  
 المصنف لم يرد في كل العلوم المنطقية  
 راجع الى المنطق

والا

ترتيباً جدياً وقوله بعد ذلك وكذا لا يحكم للمقابلين والحق ملا حجة اليه  
 وحدا اوم قضايها ظاهر الوقوع والاول وقوعه غرضها من الظ  
 انه مجرد فرض واحتمال فقدر ولا يخفى لم يشتر ذلك سائر الفروض من الكلام  
 التسجيل في السائر النظر لم يستغز المنطق موافقاً لقوله القوم وادع  
 عنها بانها عرفت ان كانت في القانون المنطقي كجزء من فروع المنطق والقوم  
 مع قوله لا ينفك عن هذا الكلام توجب ما قيل ان كانت في نظر المنطق فمرددة  
 وما ويد بوجه لا ينافي ما ذكره الشافعية من نظره فقدر مستبعد اذ  
 لا يستبعد وما استدرك على ذلك من الاستثناء وليس وجه الاستثناء  
 كغيره لانه ليس في المنطق لم يرد بعض الاصطلاحات والما لم يرد  
 في القواعد فقدر وترتيب مخصوص اتمام الترتيب استناداً  
 لما في الكلام ان كانت في المسائل ما يتعلق بالمادة لا في الترتيب <sup>المنطقي</sup>  
 ولعله توطئة لما في من نظيره في الصورة فقدر مما دلت قاعده منطقية كما  
 قاعده المنطق من فوائده فقدر هو الحكمة التي لا مثلاً لها ولا يقولون  
 يصدق المطالع في نفسه مندرج فيها او لانها منها ولا يخفى ليس في الكلام  
 الاستدلال في كل مادة لا يتوقف على من مفهوم النقيض المطبق في كل منها

تمت لولم لصدق كل بل صك بالضرورة لصدقه  
ليس لصدق كمال إمكان العام ولو حذر ما ذكره قدس فان صدق  
لازمه للعقل المذكور او صدقها فيها على القدر لا بد من تصور المعنى  
او العطف بالحق كمن من جملة الحكم كمال العقل او العقل الحسني  
فالاصل كمن صدق حاشى فاعلم كماله ولا ذكره عن كماله  
المستعمل في كل قياس قياسي والحق انه يلزم لقصور كذا في حق  
هو الثاني واما الاول فينبو عليه منع قوله لا بد من تصور معنى  
القياس واما الثالث فينبو عليه ان قوله لا بد من تصور  
معنى التناقض لا بد له من الاستفاد منها وهو مفهوم ينتفيض  
الحكم وكذا قوله يكفيه التنبية على الاصطلاح ان علم العطف  
وهو ظاهرا علم انهم قد استدلوا على كون الدخول فيقيض الحق  
لما ذكره اما مخصوصة بالديكون مستدلة عليه في كلامهم او بحكم  
استدلوا علم علما انه يتبين للدليل واما حقا فيظهر توجيه قوله انه  
بدية يتوقف على تصور الشكل الاول فان توقفه على الشكل الاول  
المطلق غير ظرف وتوجيه ماهر في العكس في الاستيعاب فلا يلزم

عدم استقلال العكس في البيان على الميثه المذكوره  
نوع اليه المذكورة او لما ذكره السه هو النوع المذكور في ضمن القرينه  
وليس الموضع الصنف المذكور بل لا بد ان يكون صنف آخر في  
كامله لا يصح منه تقدير هناك فائدة ان يكون في فائدة اخرى  
احدهما ان القانون اما يكون قانونا ليس له فائدة في علم كبير به  
صرفه بل يخرج النوع منه لا اقل فائدة اخرى وان كانت فائدة اخرى  
تتبع عليها فائدة تلك القوانين فهذا او ذلك القوانين وجعلوا من  
العلم وثانيهما ان الجزئيات لما كانت غير مضمرة في الدول ان يجعل  
في ضمن تلك القوانين ويجعل تلك من طرفيها ينضبط بهو المطلب الذي  
الجزئيات فكل ما ينبغي ان يجعل من طرفيها فكل ما ذكرناه في القوانين  
او لما ذكره قد ذكره كونهما واقعيين مما طلبه ان نلوا ما ذكره ففهم  
ذلك اللازم منها ليس في فائدة اخرى في المنطق واما ايرادنا على ان يجعل  
فقد يحصل منها احوال الدول والمود جميعها في النظر في النظر في النظر  
العلم والدرجتها فيحصل ان نلوا ما ذكره في الوجهين لم يذكر  
على ما هو مطلق ان يكون فائدة جعلها من طرفيها المتفق ومنها فائدة ايرادنا في  
الادان في في الوجه القول لما كان ايرادنا في حصول مزيد النظامية في العلم بهذا  
المقصود لذاتها ففهمنا مقصود لذاتها فيس ان يجعل في هذا العلم  
في الوجه الثاني وان كان ما ذكره في ايرادنا في الكتب القسم المطلوب  
يعتقر



يقصر عنها مبادركم لم يحصل مطلقا على احوال الاقوال والاعمال  
الضرورية والمطريات معار بما تقول لهم سبيلهم  
اشارة الى انها اشارة الى دفع التبعات من تورات وبنها تدا  
وجه آخر وهو لوقته بتغير عبارات الفاظ شعبار ذلك لم يلفظ  
لا كونه كسب الهم لا كونه معاشرا فانه لم يلفظ الشيء الا نصفه  
هذا النصف الذي ما تقدمه المحقق الطبري حيث لم يورد مصطلحات  
تيسر العلوم النظرية والنظرية في التمسك بها انه قال في  
الشيء ما يدركه بقدر ما كان ثم نبه على انه الذي ما تقدمه المحقق  
عنه المحقق قال بغير التحقير من المنطق او لا تسبب اكثر وان وحده  
ثم انما لا اصطلاحات الاوليات والسطرات التي تسبب منها  
المنطق فيها وحده اصطلاحات سيما انها ورثت الى العلم والعلوم  
فانه اجتمع في هذا المصطلح على سبيل التدرج واداء النصف الاول  
العلم الاول وهو الذي عدل كثيرا فلا يدور لم يتوصل المحقق الى  
على ما هو في اكثر النسخ وليس وجهه في نظر الواقع وهو ليس بالمنطق  
كصورة بالغير والى كانت غير متشابهة مع انها لا يقع عند حد بل

بتأخرى تأخر وقد تقرر له كسر حيث قال لا دور وتسلسل  
نظره مجرد الفرض والاحتمال باذرا النظر لكل وجه كالتنبيه  
المفهومات استأثر الى تغير الدلالة المتعارفة او حصر النسبة المستقر في  
مطلقا له ذلك الحكم من غلط فيما لا يكون من حيث له غلط فيه كونه بالسياسة  
هذا القيد على نظر كيف وقد اختلفوا فيها اللهم الا الحكم في ذلك في رجل  
في تفسير اللفاظ على ما رتبه قد بر وكذا التفسير في غير هذا الوجه  
يستقر القسم الثاني من المنطوح ان يكتب في القسم الاول منه لا يعول  
المراد من الاحتياج الى المنطوح احتياج من جهة طريق الدلالة لا من جهة كونه  
موصولا وذلك ما يكون الطريق في جزوه نظرا بما من جهة المادة او من جهة  
يكتسب من الطريق الكيفية الذي هو العالم بالمنطوح واما اذا اكتسب نظري  
المنطوح فردية بطريق في جزوه من جهة احتياجه الى المنطوح حيث انه  
منطوق لا يكتب في معنى هذا فاللأنه من قوله كسر له المنطوق  
من المنطوق محتاج الى المنطوح لا يكتب واما بطريق فردية من قوله كسر  
الغير المتسق منه محتاج الى المنطوق انه واما يكتب بالطريق النظر واللام  
محتاج الى المنطوح واما لا ويسمى كونه النظر متسا لا يرضى له الغلط

وكونه جليا لا يتقبل العسر في نفسه ثم آخى ولا يتوجه اليه النسب في غاية  
كسفه عده من النظر انظر لمصرث في المثلط منه وذلك من الهندسيات  
التي في غاية الدقة ان لا يعرف في المثلط من القياس بالبرهان  
في كسر المثلث في عبارة الشرح قصور عن التعميم اولى المثلثات في وجه جابر  
ماستبانين كما هو واقع في بعض المقامات في استبعاد خلاف التعميم  
في نفس الامر هذا هو السؤال لانه رد على جواب السؤال المذكور كما هو  
خبر السؤال لانه في حاله يدل على ذلك في الشرح في السؤال في حاجة  
المطالع لم يقنع به ما طعنوا به في جوابه عن ذلك في السؤال  
في المطالع في رد الماد في المطالع في مسالك الجواب كما هو ذكره في المطالع  
التمثيل فلا بد ان لا يرد عدم الاحتياج في المطالع في هذه المسئلة  
المطالع هو مجموع القوانين في المقام بيان الاحتياج في القوانين في المقام  
والصورة مما اراد في الطلوة كسره بذلك في المثلث في دانا  
انما وردت اولاً في الهيئات في الجبر في الاحتياج والاحتياج اولاً في الهيئات  
والهيئات في المقام في المطالع اولاً كما هو كونه في كسره في المقام في المقام  
وهي كانه المقام في المقام في المقام في المقام في المقام في المقام في المقام

السطالة ثم هذا كذا اذ ضاعها الطبيعة اذ بالعلم من المحمول بالقطع  
 كالعالم والصوم موضوعا والعلم من موضوع العلم الطبع والدرج  
 القسم الاول من نفعه سره حاشية من هذا الردج كلام الله والصوت  
 لم يرد المعلن هو المراد من كذا هو المتبادر من الكفاية في كلام الله  
 اشارة الى ذلك في الجواب الحق هو ما دل عليه في المقدم من الردج  
 الجواب الاول واذ لفظ است في الجواب المذكور صاحب الكفاية في  
 قوله بوجه اشارة الى الجواب الثاني من غير وجه اذ لا ملائمة بين  
 لم يرد المعلن من ذلك الغناء كما سيما اذا مر على المراد من واما  
 ملل المتبادر من الكفاية هو المتبادر من الغناء في الجواب مع عدم دلاله  
 اللفظ عليه ظاهر من مقصود المعلن وهو الاستحاج في القسم من المظهر  
 على لفظه المعلن لا توافق ما است في الجواب المنع من ان الجواب هو المتبادر من  
 بقوله على الكفاية في الكفاية في الردج كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 اذا مر الكفاية في المتبادر من المتبادر واما نافي من الكفاية كذا كذا كذا  
 في المتبادر كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 عنها كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا

عالم

الوجه

حضور عالم دین حضرت مولانا مفتی محمد شفیع صاحب مدظلہ العالی  
مفتی محمد شفیع صاحب مدظلہ العالی

شبهها بالآية وظهر السؤال الثاني لك على الناطق لم يزل يكرر  
 معصر الكسرة الكاتب في در المنطق و قوله كالمستفاد ان الناطق  
 علم الوجود من ان في السؤال على ما سأل المريد في كيفية الكسب الى  
 المنطق بالخط وغيره لا المريد بالقوة العقلية وقد صرح في السؤال  
 المنطق والعقل والكسب كما حكم بما يقتضيه العلم بالخط لا يتم بدونه  
 من لم يقتض السؤل بصاحب كما صرح عليه في ان زعمه محال عليه  
 كما صرح في هذا كما سبق مراراً في توجيه الخط الانا اذا لم يوجد  
 السؤال الثاني عر محج فلهذا محسوسه كلامه ههنا وفي توجيه السؤال  
 الثاني على انه محقق لصاحب القوة العقلية وان اجابوا الحكم وسلام  
 كما صرح في سبيل في نظم كلامه في الشئ واضطررنا الى  
 مشاكلة المريد في كيفية الكسب ما صرح به بتعدي والمراد من غيره علم  
 بكر مؤيد ام عند احد ملك انما صرح له اصحابه في كذا ولا نمانا كانت  
 على الرتبة العود في الاشياء وليس المراد المريد بالقوة العقلية لا كما سأل  
 اليه صوابا كما ذهب اليه مطلقا من جميع كذا في كذا  
 الموقوف الكسب مطلق الكسب لا يتم في الشئ من كسب العلم بالخط لا



[illegible]

المعلم العلم رتب في رتبته كعلمه ما في رتبته في العلم من رتبته  
المعلم والمعلم هو هو والمعلم رتب العلم ما في رتبته في العلم من رتبته  
ذلك هو المعلم لا هو هذا هو العلم من رتبته في العلم من رتبته  
المعلم في العلم ما في رتبته في العلم من رتبته في العلم من رتبته  
فان اراد الشرح في رتبته في العلم من رتبته في العلم من رتبته  
توضيح كلامه وبالجمله الكلام من رتبته في العلم من رتبته في العلم من رتبته  
والضابط في كل من الضابط في العلم من رتبته في العلم من رتبته

بالله تعالى انما رتبته في العلم من رتبته  
من رتبته في العلم من رتبته  
ربيع الحبيب الموسوي

الطبيب

رساله جبر و قدر از ضمیمه فیض  
والله بنی خواجه نصیر الطوسی نور الله  
مرقد و عطره مضجعه  
محمد وال

بسم الله الرحمن الرحيم و بقرآن

الحمد لله رب العالمین و متبلا سبب و مفتی لا یواب  
و ملهم الصواب و مشیلا لا یورث عتاب و صلوة علی محمد  
و آله و سلم بفضیل خطاب و علی آله و سلم و لا نسا  
بحکم انکم بعضی را در بر سبیل حقین محمد و سواد  
بنصورت انکه در مباحث عقلی چشم دیدار دارد و اقرار کوفت در آنچه  
او روشن شده اند در مسئله جبر و قدر از جمله مسائل مشکله است  
و میان خلق دایره است و اگر افرام از وصول تحقیق نیز فایز باشد  
تقریر و تفهیم نیز بر طریق جدا در نظر نمی گذارند و این اوراق  
اتفاق افتاد و ابتدا بنقیر مقدمه است علم دانستن این مطلب  
و بسیار مطالب دیگر سرگشای ممکن نباشد که در جمله در درج  
مرتب گوید و آید امید است در منشور ایشان با نیاز رسیده باشد

نشسته و دعا و بود و توفیق

در حکایات

مذاهب در این موضع و اشارت ببحث بر فویر

و جوب و امکان و امتناع و احکام هر یک

و علل و اشارت بجمع بر و اختیار

بنوعی مثبت او سار شود

علایر طرفه حمل

او نبند

او بود و آنچه نبود

و کیفیت صدور افعالی اختیار بر از هر دو

حاصل این مباحث است در این مصلحت و جامعیه ازین

در آنکه اطلاق اختیار را بمعنی یار بر نفع و تقدیر شاید نباشد

و اینست فهرست این کتاب و بعد از این ابتدا بنقیر این معانی گفته شود

در حکایات مذاهب در این موضع و اشارت

ببحث بر فویر

و جوب و امکان و امتناع و احکام هر یک

و علل و اشارت بجمع بر و اختیار

بنوعی مثبت او سار شود

علایر طرفه حمل

او نبند

او بود و آنچه نبود

و کیفیت صدور افعالی اختیار بر از هر دو

حاصل این مباحث است در این مصلحت و جامعیه ازین

از جهت آنکه هر قوم گویند لا مؤثر الا الله و این قوم را جبریان خوانند  
و باز از ایشان قوی گویند هر چه مدح و ذم ان راجع باینست  
فعلی است و او فاعل است و با اختیار خود میکند و اگر خواست  
کند و اگر نخواست و ان کار را را خداست و او کذاشته است و جواب  
از خواهد بود و این قوم را قدریان خوانند و باشد که عدلیان خوانند  
و باشد که قوم اول را قدری خوانند بسبب آنکه گویند کار را بتقدیر  
خداست و از جهت این خبر که قدری محسوس است و لامته هر قوی جواب  
قدری بادی که قوم کنند و میار این دو طائفه مخالفت بسیار است  
حججه بزرگترین طائفه اول است که با اتفاق مردم و قوم خداست و علی  
از وجود بندگان دانست که هر کسی که کند اگر ممکن باشد که ضلالت  
کند ممکن باشد که علم خدا یتقانه علم باشد و چون ممکن نباشد که خدا  
کند ایشان را هیچ اختیار نباشد و نیز گویند قدرة و ارادة مردم نشاید  
که فعل او بود چه اگر فعل او بود و او فاعل بحسب قدرة و ارادة بود  
پس او را در ایضا قدرة و ارادة خود بنقدرة و ارادة او اختیار  
بود و در این سلسله لازم آید و هر دو محالست و چون قدرة و  
ارادة مردم نه بفعل او بود هر گاه که قدرة و ارادة در وی اثر  
واجب بود که فعل او از و صادر شود و هر گاه نباشد فریاد محال بود  
که صادر شود پس او را هیچ اختیار نبود و نیز گویند که اگر خدا  
تقدیر کرده بود که چیزی را مردم رسد و او هیچ نمیکنند و تحصیل  
نمیکنند

ظاهر لفظ  
باز از ایشان  
زیاده باشد و لفظ  
اعلم فی

باورسد و اگر تقدیر کرده باشد که آن چیزی باورسد و او بسیار جهد کند  
 در تحصیل آن محال بود که بدو رسد پس سعی و جهد مردم را هیچ تاثیر نبود  
 بخوات و ارادت خدای بود و حجج بزرگترین طائفه قوم است که اگر  
 اختیار در فعل باشد تکلیف او عبت باشد و دعوة انبیاء و اولیاء و  
 بیخاتنه و جهد و سعی را باید کرد و مدح و مذممتوجه نشود و اگر  
 راجع به مردم نباشد و درین و کفر و بخت نیک و بخت بد بود و ثواب و عقاب  
 نیز عینا بود و بعضی دعوی ضرورت کنند در علم با آنکه مردم را فعل است  
 در آن مختار است و ما اینجا مقتضی عقل مطلق است در بحث برترتیب یا  
 میکنیم و التفات میکنیم بر نضره مذهبی یا بر کس مخالفی تا آخر حق باشد  
 شود ان شاء الله تعالی **دوم** در ذکر وجوب و امکان و امتناع و حکام  
 هر یک حصول امری در عقل بالا حصولش امر دیگر را و در جمیع بحثش  
 با او خللی نبود از آنکه یا بر سبیل وجوب و ضرورت باشد یا بر سبیل جواز و  
 بود و ظاهر است که حصول و لا حصول بر سبیل وجوب متقابلان باشند و بر  
 سبیل جواز متلازمان پس اقسام و در سه مخبره واجب الحصول و  
 الاحصول که انرا امتنع الحصول خوانند و ممکن الحصول و وجوب یا بدست  
 بود یا بغير ذات یعنی ذات واجب بملاحظه غیر مقتضای وجوب کنند یا  
 و اول را واجب لذاته خوانند و دوم را واجب لغيره و امتنع امتنع لذاته بود  
 یا امتنع لغيره و یک چیز هم واجب لذاته و هم واجب لغيره نتواند بود و  
 ذات او بملاحظه غیر مقتضای وجوب هم کرده باشد و هم نکرده و این محال

ظ  
بکن

بدیه  
نبود

النظر

ظ  
بر



این حال پس هر چه واجب غیره و متمنع غیره <sup>۲</sup> ممکن لذاته باشد و باید نسبت

ممكن لذاته باین ملاحظه غیر هر دو طرف یعنی حصول و لا حصول یکسان بود

از هر آنکه اگر یک طرف او باشد شاید که دیگر طرف واقع شود و الا رجحان

مرجوح بر راجح لازم آید و این محال بود و چون دیگر طرف واقع نتواند

پس آنکه ممکن فرض کردیم ممکن نبود باشد چه هر چه ذات او باین ملاحظه غیر

اقتضای اشتناع وقوع یکی از دو طرف کند ممکن نباشد پس معلوم شد که نسبت

ذات ممکن باین ملاحظه غیر هر دو طرف یکسان بود و هر چه چنین بود

وقوع هر یکی را از دو طرف سببی باید غیر ذات او چه اگر وقوع یک طرف

سببی باشد نسبت او به هر دو طرف لازم آید و این محال است پس هر چه نسبت

ممكن بود متساوی نبود باشد و وقوع رجحان در یک طرف با فرض عدم

رجحان در هر دو طرف لازم آید و این محال است پس هر چه نسبت <sup>۲</sup> ممکن

وقوع هر یکی را از دو طرف او سببی باید غیر ذات او و چون هیچ ذات از او

وجه یا عدم معتر استواند بود پس هر که ذات ممکن از سببی منفصل

اقتضاء وجود یا عدم او کند خالی نباشد و بیاید دانست که طرف وجود

را سببی موجود باید چه سببی که نباشد اقتضای چیزی که باشد نتواند کرد

طرف عدم را سببی عدمی کافی بود چه شاید بود که نابودن چیزی سبب نبودن

دیگر باشد چنانکه نابودن اقتضا سبب نابودن شاع او باشد و چون ذات

معتر از هر دو طرف اخفی حصول و لا حصول محال است پس هر گاه که حصول

را که طرف وجود است سبب موجود باشد، حصول او واقع باشد، و هرگاه که سبب  
 موجود نباشد، لا حصول که طرف عدم است واقع باشد، و عدم سبب عدم باشد  
 و چون حال ازد و خالی باشد، یا از وجود سبب یا از عدم او پس در این  
 از حصول یا لا حصولش خللی نباشد، و هیچکدام از دو طرف یکسوی واقع  
 باشد، و از این بیان معلوم که ممکن تا واجب نشود حاصل نشود و تا  
 متمنع نشود لا حاصل باشد، و باید است که این وجوب که  
 حصول ممکن بر و موقوفست غیر آن وجوب باشد که بعد از حصول  
 لاحق شود به هر چه حاصل بود در حال حصول او لا حصولش متمنع  
 بود و هر چه لا حصولش متمنع بود حصولش واجب بود پس  
 حاصل بود در حال حصول او حصولش واجب بود و این وجوب ممکن  
 بعد از حصول لاحق شد است و وجوب او پیش از حصول او

وجوب اول علت حصول است و این وجوب معلول حصول **فصل**

در ذکر اسباب و علل و اشاره بلفظ جبر و اختیار بهر چه وجوب  
 غیر بر و موقوف باشد چنانکه اگر او نباشد، آن غیر نباشد، اما شاید که او  
 باشد و آن غیر نباشد، انما شرط خوانند و آن غیر را شرط مثال شرط  
 پاک جامه از دست و رنگ کردن جامه را و نطق و جود کتابت  
 را چه جامه تا پاک نباشد، رنگ نپذیرد و حیوان تا ناطق نباشد  
 نتواند بود و نه هر جامه پاک رنگ کرده نشود و نه هر حیوان ناطق

غ

نپذیرد

حیوان نالقی فانیست بعد و شرط شاید که علی بود چنانکه در مثال اول گفتیم  
و شاید که وجودی بود چنانکه در مثال دوم و هر چه انرا مدخلی باشد در اوقات  
وجود غیر از انرا سبب یا علت خوانند و ان غیر را مسبب و معلول میگویند  
سبب یا شرط باشد و یا شرط که چیزی شرط باشد و سبب باشد چنانکه یک کلمه  
شرط نیک کردن است و سبب نیست و سبب یا موجب باشد یا نباشد و سبب  
ان بود که از وجود ان وجود سبب واجب شود چنانکه افتاب و نور و غیره  
بجای این بود مانند کاتب و کتابت و اگر در حد شرط این قید که گفتیم  
که او باشد و مشروط باشد اعتبار کنیم سبب موجب را شرط نتوان گفت  
موجب شرط باشد و برین وجه شرط بوجهی از سببها مترجع و سبب بود  
از شرطها مترجع و همچنین سبب یا کافی بود در وجود دادن سبب یا نباشد  
اگر کافی بود سبب تمام باشد و اگر کافی نبود چیز سبب باشد و یا چیزی دیگر  
که با او منضم شود کافی شود پس ان مجموع سبب تمام باشد و سبب بود  
چنانکه گفتیم چیزی وجودی نتواند بود جز از ناحیه چیزی در وجود نماید اما سبب  
معدوم هم معدوم می شود و وجودی نتواند بود چنانکه سبب عدم نور هم  
افتاب و هم وجود محجب تواند بود و اسباب چهارند اول افعال و ان وجود  
دند بعد مانند رود که تحت را و دوم ماده و ان وجود پذیرنده بود ما  
چون تحت را و سوم صورت و غیره بود که وجود سبب که در ماده بقوت بود یا  
او بفعل آید مانند صورت تحت تحت را و چهارم غایب بود و ان چیزی بود که وجود  
برای او بود مانند بر تحت تحت را و ماده و صورت اجزاء مسبب باشند

و سبب از این است مرکب بعم و غایه و فاعل مبین او بشند بذات و موجب

او و غایه سبب فاعلی فاعل باشد که اگر نه غایه باشد فاعل فعل نکند پس محو

مطلق فاعل تنها باشد و این چهار سبب که گفتیم مرکبات را باشد اما سبب<sup>نظ</sup>

اگر خالی باشد در محلی مانند اعراض و صومانی ماده باشد فاعل بود که وجود

دهنده است و محل باشد که وجود پذیرنده است و آن بجای ماده باشد و صورت

نفس سبب بعم و فاعل خود بجای خویش بود و حکما فاعل را مانده خوانند و<sup>ماده</sup>

یا موضوع را مافیه و صورت را مابیه و غایه مالم و دیگر بناظر را که حال

نباشند در محلی مانند بیولی اولی مافیه باشد و معلول اولی را فاعل و غایه یکی

بلغ

بعم اما جلگی موجوداتی که در عالم کون و فسادند بل در عالم حسیانند بیرون

ماده اولی از این چهار گنیز نبود و هر یکی از این چهار چهار چنانکه گفتیم یا قریب

باشند یا بعید قریب سیوی بود که فعل از او حاصل آید و بعید سبب آن سبب باشد

و همچنین هر یکی از آن قام باشد یا ناقص فاعل تام مانند درودگری که تخت

میتراشد و غیر تام مثل درودگری که اله ندارد و هر فاعل که بقیه مافیه خود

کافی بود در ایجاد فاعلی بذات باشد و اگر نباشد فاعل متوسط یا فاعل مع<sup>الغیر</sup>

بود و تام نبوده و هر فاعل که بالذات نبوده اگر کسب فوق فاعل بود که در<sup>وی</sup>

بالذات بود<sup>نظ</sup>

موجود بود چنانکه اگر او را با آن قوه گذاردند فعل از او صادر شود و اگر بقیه<sup>ان</sup>

منع کنند فعل از او صادر نشود یا صند آن فعل صادر شود مانند آب که او

را اگر با طبیعت خود گذارند سردی کنند و اگر جمعی حار او را از آن باز دارند<sup>سردی</sup>

نکنند یا گرمی کنند چنین فاعل را فاعل بطبع خوانند و در حالت منع او را<sup>مقسو</sup>

مقصور خوانند یا فاعل بالق و باعتباری دیگر فاعل بالذات بوجه یا  
 بالعرض و اول آن بوجه که فعل او مقتضی ذات یا طبع او بوجه مانند سنگ  
 بنشیند و دوم آن بوجه که بخلاف او بود چنانکه سنگ که بیالا شود و  
 همچنین فاعل چنانکه گفتیم با چنان بود که فعل از او واجب بود یا چنان  
 که فعل از او واجب نبود بل صحیح بوجه یعنی هم فعل و هم عدم فعل از او صحیح بود  
 و اول را موجه خوانند و دوم را با اصطلاح متکلمان قادر خوانند یعنی  
 تواند که کند و تواند که نکند پس اگر کردن و ناکردن خواست او بوجه یعنی اگر خواست  
 کند اگر نخواهد نکند و اگر اختیار خوانند و اگر او را خواست و نخواستی باشد  
 فعل او نه خواست او بوجه بل خواست غیر بوجه یا بر وجهی دیگر یا بجهت  
 اگر او خواهد و اگر نخواهد فعل یا عدم فعل از او در وجود اید او را مجبور  
**فصل چهارم** در آنکه سبب تا موجه نباشد و سبب از صادر نشود هر سبب  
 که موجه نبود یعنی صدور سبب از او واجب نباشد و سبب از صادر  
 بیانش است که هر چه محال بود که معنی از صادر شود سبب نتواند بود  
 پس هر چه سبب بود یا واجب بود که از او فعل صادر شود یا ممکن بود و  
 سبب که صدور فعلی از او واجب نبود صدور و لا صدور فعلی از او صحیح بود  
 پس نسبت او به دو طرف یکسان بود هم بان وجهی که در ممکن گفته آمد و چون  
 چنین بود تا صدور و رد آن محال حاصل نشود صدور واقع نشود و الا آن محال  
 در حال تساوی لازم آید و با حصول آن محال صدور واجب نشود و لا صدور  
 و الا راجح مرجوح کردد یا مساوی و محتاج لم مرجح شود پس سبب با مرجح

ملاحظه  
 فعلی



سبب هم که و بطریق در حقیقت سبب نبود بل جزو سبب بوده  
و باین بیان معلوم شد که هر سبب که تمام بود و کافی بود و بالذات بود  
موجب بود و لازم بود واجب نبود یعنی واجب نبود که هر سبب که موجب<sup>بوه</sup>  
نام بود و بالذات بود چه شاید که چیزی بسی مستلزم دیگر اجزا باشد  
و باین سبب موجب<sup>بوه</sup> و اگر چه بنفس خود تمام نبود مثالش سبب<sup>صوری</sup>  
موجب<sup>بوه</sup> از هر آنکه حصول او بعد از حصول فاعل تام و ماده مستعد  
و غایب باشد و مقارن حصول سبب<sup>بوه</sup> و باین همه تام نبود از  
آنکه ذات او بر دیگر علل مثل<sup>بوه</sup> و همچنین کافی و بالذات نبود اما  
سبب که موجب بود بالفعل<sup>بوه</sup> و هر سبب که بالفعل<sup>بوه</sup> موجب<sup>بوه</sup>  
و هر سبب که موجب نبود و با نظام امری یا او موجب<sup>بوه</sup> با عدم<sup>بوه</sup> امر  
صدور اثر از و محال بود پس همچنانکه در امکان گفتیم حال او از دو نوع  
خلل<sup>بوه</sup> یا با وجود آن امر نبود و سبب تام<sup>بوه</sup> و فعل از و واجب یا با  
عدم آن امر<sup>بوه</sup> و غیر تام<sup>بوه</sup> و فعل از و محال<sup>بوه</sup> در بیان کیفیت<sup>بوه</sup>  
اتفاقیات یا سبب آن بر طریق اجمال از آنچه گفتیم روشن شد که هیچ امری  
حادث نتواند<sup>بوه</sup> بل هیچ ممکن موجود نتواند بود و بی سبب موجب که احداث  
یا ایجاد او کند و در عالم بسیار چیزها حادث میشود که اثر سبب موجب<sup>بوه</sup>  
نمیدانند و با اتفاق منسوب کنند و عوام گمان برند که اثر سبب نباشد  
مثالش شخصی جاه فرو برد تا آب بر آید ناگاه<sup>بوه</sup> بکنج رسد یا سبب ناگاه از<sup>بوه</sup>  
در آید و سرزید شکسته شود و بی آنکه کسی قصد او کند یا شخصی بدین<sup>بوه</sup> دوستی



دستی شود در راه غیر محلی را بیند که دیدن او متوقع نبود باشد و معلوم است  
که فرو بردن خاه و انداختن سند و رفتن نزدیکت سبب <sup>جذب</sup> متوجه  
یافتن کج و شکستن سرزید و رسیدن غیرم باشد و نیز هر حال که مقارن <sup>این</sup>  
حوادث فرض کنند از احوال معتاد پس جزو را و سبب موجب <sup>بند</sup> بنا  
گویند اتفاقی است و بر جمله اتفاقا تراد و صفت بعضی آنکه وقوع  
بنادر بوه و دیگر آنکه سبب غیر ظاهر بود درین موضع حال این دو <sup>صفت</sup>

بباید دانست اما وقوع بنادر را سبب و چیز باشد یکی آنکه ان چیز را  
سبب موجب <sup>و اول</sup> تیر الوجود باشد اما حصول سبب را موانع بسیار بوه و اول  
موانع بنادر اتفاق افتد چنانکه در بلاد مطرد در موسم باران <sup>افشان</sup> شعله  
بنادر بر زمین افتد و دیگر آنکه سبب موجب تیر الوجود نبوه بل <sup>ف</sup> وقوع  
بود بر اجتماع چیزهای بسیار که در زمان دراز اجتماع ایشان <sup>بنفرد</sup> صورت

و باینکه ان چیز را در طریق اجتماع نظامی و ترتیبی معلوم بود مانند  
سیارات بعم بانکه نظام حرکات ایشان معلوم است اجتماع ایشان در <sup>جزوی</sup>  
از فلک بروج کار دراز اتفاق افتد و باینکه نظام و ترتیب معلوم <sup>نمود</sup>  
مانند سنی که از ان مثل کج هر یک توانست کرد و اتفاق اجتماع چهل  
کس نزدیک ان و تطابق با همای ایشان بر تخریکه بهر وقت <sup>صل</sup> حال  
نیاید پس هر که ان سنگ بنادر حادث شود و اما پوشیده مانند <sup>از ان</sup> سبب  
جهت باشد که سبب موجب را اجزاء بسیار بوه و هر جزوی از ان مستند <sup>سبب</sup> باشد  
دیگر بوه که اگر چه هر یکی را احدی معین و وقتی معین و وضعی معین <sup>لیکن</sup> باشد و

او نام محرمانی آن بتفصیل و کیفیت توار و تطابق و التیام آن تعیین  
بر وجه مؤدع مطلوب نرسد مثلا حرکت زبدرادر و قی معین در مکانی  
بمحرر معین اسبابی از قدره او و ادراک او و حاجتی که او را بران باعث  
شود و الخ ملائم و منافی آن حال بود از امور خارجی تا آن حرکت از آن  
صادر شوه لاجله آن حرکت بر زمان و مسافت معین موزع باشد تا او  
و پس از آن م و قی در موضعی از مسافت باشد که پیش از آن آنجا باشد و همچنین یکی را که  
او را قاسری در هوا اندازد همین اسباب باشد و او را در هر زمانی  
موضعی معین باشد از مسافت او پس اگر وقتی معین سرزید در مکانی  
معین باشد از هر سنگ و همان وقت بعینه وقت رسیدن سنگ به همان مکان  
بضره سرزید گشته شوه و بود در محله در آن وقت آنجا برسیل مکان  
مخض و اتفاق بعینه باشد بل برسیل و جوب بود باشد پس قی آن حله  
ضروری بود نه اتفاق اما بنزدیک کسی که از ضبط اسباب و اشتداد  
بیک سبب که انتباه هم باو باشد و تخصیص هر یک بوقتی و وجهی و خبر  
اتفاق ناید و مثل این مثل شخصی باشد او را دو بند باشد یکی را از راهی وضعی  
فرستد و شرط کند که فلان وقت آنجا باشد و فلان کار بکند و دیگر را از راهی  
دیگر بجهان جا فرستد و در همان وقت شرط کند که کاری موافق کار او را  
مخالفتان بکند و ایشان یکدیگر را نشانند و از حال یکدیگر خبر در آنجا  
یوسف توار در هر دو در آن موضع و حال که میان ایشان باشد از راهی  
در آن کار یا مخالفت ندانند نه اتفاق میگردند و نیز دیگر آن شخص اتفاق

بنابر تحقیقت حال حوادث عالم باینجه است که اسباب با آنکه  
ناشایست و در اختلاف بغایت کثیر و هم را ضبط آن ممکن نیست  
اما باینکه مستند باینکه سبب است که مسبب هم او است و هر یک  
و حسی و وضعی معین تقدیر کرده است که از آن بجا و از ممکن نیست  
توارد و تضارم و تعاون و تنافض ایشان چیزی نماند و غریب  
میشود که هر یکی را از آن سببی باینکه موجب و مافی بالفعل و بالذات  
ملکتم از آن اسباب اما خلق از معرفت تفصیل آن عاجز باشند پس  
حادث که از سببی مستمر الوجود بنادر حاصل شود از جهت کثرت موانع یا  
جهت اختلاف اسباب و جمهور را بر تفصیل آن یا آن اسباب و قوفی  
از قبیل اتفاقیات شمرند و اگر بر تفصیل اسباب یا موانع واقف  
هر چند وقوعش بنادر بود از آن قبیل شمرند مانند اجتماع سیارات  
جزوی معین مفروض از فلک جنانکه گفته اند اینست آنچه مهم باشد  
ان درین موضع تاد را حکام مذکور در باب اسباب حیرت و اشتباه نیستند  
الشیء الله تعالی **در بیان آنکه موجب فعل از مطلق فاعل منافی**  
او نبود در فصول گذشته مقرر شد که ممکن را تا امر غیر او با و منضم نشود که  
اقتضای ترجیح یک طرف نمیکند نه فعل از او واقع شود و نه ترک آن  
یعنی از دو طرف موجود یا معدوم نتواند بود و فاعلی را که فعل و ترک  
بهر وجه تا امری غیر او با و منضم نشود که اقتضای ترجیح یک طرف نمیکند  
از او واقع شود و نه ترک و الا رجحان یکی از دو طرف متساوی لازم آید

سبی و این بیدر عقل محال است قوی از متکلمان میان این دو وضو  
 فرق کردند در صورت اول گفتند احتیاج بمرجی ضروری است تا سبب  
 اثبات صانع لازم نیاید اگر ممکن بی مرجی موجب وجود او موجود  
 شد بصانع حاجه نباشد و در صورت دوم گفتند با وجود فاعل احتیاج  
 بمرجی دیگر ضروری نیست تا سبب اثبات اختیار صانع لازم  
 چه صدور فعل از فاعل با وجود واجب باشد و بی وجود او متنع و هر دو  
 اختیار صانع باشد و این فرق حکم تخصص است و حکم بانکه این وجوب سبب  
 این مضافی اختیار است خطاینا که بعد از این روشن شود و اهل مقاله در  
 اقامه حج بر ایراد مضافی قناعت کنند مانند آنکه گویند اگر پیش تشنه دو  
 کوزه لب مساوی حاضر باشد و یکی را رحمان بنود روا باید داشت که او  
 تشنگی ببرد از جهت عدم ترجیح و خلاف این معلوم است پس  
 یکی از دو مبتدا و بی ترجیح اختیار کند و ایشان درین موضع مطالب  
 با ثبات امکان وجه جنین دو کوزه و سبب اولی نسبت آلات ادراک  
 فعل آن شخص با هر دو در قریب و آسانی استعمال و دشواری و عادت  
 خلاف عادت در کیفیت استعمال و امثال این غایه مافی البابان باشد که  
 کوزه جنین فرض توان کرد که رحمان یکی برد بگرداند و لکن عدم  
 برحمان عدم برحمان بنظر و باین مثال و امثال این احکام بدیهی مدفوع  
 نکرد و از متاخران جماعتی که بانصاف نزدیکترند مسلم دارند که از  
 یکطرف بی ترجیح نتواند بود اما گویند که رحمان ان قدر بود که یکطرف

ظ  
او

ل  
حج

اختیار  
که یکطرف از طرف دیگر افع شود و بحد واجب نییافتن  
باطل شود و جواب ایشان همانست که گوئیم با وجهی که در این طرف  
طرف مرجع حاصل تواند شد یا نتواند شد اگر نتواند شد مراد  
از وجوب حصول طرف راجع و امتناع حصول طرف مرجع همین  
قدر بیشتر نیست و اگر نتواند شد حصول طرف مرجع با وجهی که مرجع  
در طرف راجع بسیار محالتر باشد از حصول یک از طرفین  
بهر مرجع چنانکه پیش از این تقریر داد آمد پس معلوم شد از افعال  
تا یکطرف واجب نشود و افع نکرد و بعد از تقریر این قاعده  
گوئیم این وجوب و امتناع که ذکر کردیم امتناع اختیار نیست  
آنست که فاعل چنانکه گفته آمد فاعل باشد نتواند که کند و نتواند  
از نیکند یعنی فاعل و ترک هر دو از او صحیح باشد و نیست با او  
مساوی و چنانچه مرجع به طرف دهد از طرف افع نشود  
پس این مرجع اگر ارادت او بود یا هرگاه که کند خواهد و هرگاه  
از نیکند خواهد و از اختیار خوانند و از اینجا معلوم شد که اختیار  
و صفت باشد یک قدرش و دیگر ارادت قدرش آنستکه فعل  
و ترک از او علی سبیل کیدل صحیح است و هیچکدام از او بیندازی  
واقع شد و ارادت آنستکه با انضمام وجود او با قدرش مرجع  
یکطرف باشد یعنی با وجود قدرش و ارادت حصول افع واجب  
بود و حصول ترک ممنوع و با وجود قدرش و ارادت حصول  
فعل ممنوع بود و حصول ترک واجب و این یعنی محض اختیار است  
نه مضافی آن اگر گوئیم با وجود قدرش و ارادت نتواند که  
ترک کند یا نتواند اگر نتواند پس حصول ترک از او ممنوع بود  
باشد و اگر نتواند اختیار نبود گوئیم حاصل سؤال را جع



و نه تواند  
با نکر گویند کسی که تواند کرد و نه تواند کرد و نه تواند کرد  
و این هذبانه محض است پس اگر گویند با وجود قدرت و ارادت  
اگر قصد ناکردن کند و نه تواند بانی گوئیم این سؤال متناقض  
چرا که قصد ناکردن و ارادت که در با هم نه تواند بود پس اگر بجا  
دیگر گویند با وجود قدرت و ارادت ترک ممکن باشد بانی  
اگر ممکن باشد پس فعل واجب نباشد و اگر ممکن نباشد و مختار  
نبود گوئیم ممکن نباشد و لازم نبود و مختار نبود چرا که مختار  
و اگر خواهد که کند کند همچنانکه مراد او است نه آنکه اگر خواهد  
که کند ممکن باشد و مراد او حاصل شود و بر جمله حق تعالی  
و ارادت مستلزم فعل است با تقدیر هر چه عدم فعل همچنان بود  
و با تقدیر وجود فعل تقدیر عدمش و همچنانکه وجود فعل  
و بر تقدیر وجودش با و لاحق شود متناقض اختیار فاعل نباشد  
و جوبی که از وضع سبب شود و لازم آید هم متناقض اختیار  
او نباشد در ذکر قوی و افعال انسانی  
و فرق میان آنچه با اختیار او بود و آنچه نبود قوئهای که  
در مردم مساوی فعلها باشد از اوصاف خوب و بد و بی صفت  
یک آنچه با مشارک جسم غصبت مانند گواهی بدین او که  
او را مایل بر مرکز عالم دارد و سبب روح که او را مایل بحیط  
دارد و جویم آنچه با مشارک مرکبات معدنیست مانند  
قوتی که در عضو از اعضا او مرکوز است که مبداء مزاج  
و خاصیت از عضو است چنانکه در هر یک از اعضا در باشد  
و ستم آنچه با مشارک نباتات است و از قوت غذا و آب است  
که غذا و بدن او را مایل بخلل نگاه میدارد و قوت



و قوت ناهیه که از غذا بدست آورد با آنچه شبیه با بر نیز می خورد  
و بزرگتر میگرداند و قوه مولیه مثل که از فضل غذا را غله مخفی  
دیگر از نوع او معدوم میگرداند و خارج از این قوتها مانند  
جاذبه و ماسکه و محاضره و دفعه و مانند مغز او را  
و ناسیه و موصوفه و چهارم آنچه بان مشارکت دیگر حیوانات  
و این قوت صنف است که عبارت از راکات و حرم صبار و حرکات  
ارادیه و صنف او را قوت ششم است که حواس ظاهریه اعترق قوتها  
و لمس و ذوق و ششم و سیم و غیره و دیگر حواس باطن اعنی  
حس مشترک که ادراک صور خیالی کند و مقصود که حافظه  
این صورت و ویم که ادراک معانی بزرگتر کند و ذکر کرده که حافظه  
او است و متخیله بواسطه این دو مدرکست و در هر دو حافظه  
تصرف کند و متخیله و در صور عقلی تفکر و صنف ویم شوق  
با بجزب ملائم اعنی شهو بر یا بدفع غیر ملائم اعنی غضب و آنچه  
در فرمان هر دو باشد از قوتها در صبار اعضا و عصاره  
مکوز باشند و کسب ارادت بخیر یک اعضا کنند و پنجم  
آنچه مردمان متفرد است و این قوت نطفه است و مثل است  
بر عقل نظری و باز در معقولات تصرف کنند تا از مرتبه عقل  
اصولانی را استعداد مجرد باشد اندک اندک بر مرتبه عقل  
متفرد رسد و صور معقولات کما هو و را و متخیله شود و غیر  
عملی که باز استنباط عناصرا و استخراج قوانین مصالح ضرریه  
و مدنی کند تا غیث او بر وجه افضل باشد و از این جمله  
بعضی فعلها است و بر وانش او از ان قوتها صادر

منشود مانند هضم و غو و بعضی آنست که با اراده او از او  
در وجود ابد او را در لایحه اخبار نبوی مانند آنکه بعضی  
نرسیده کند و ندان اولند شود و توهم بیمار کند بیمار شود  
و بعضی آنست که با اخبار در وجود ابد یعنی تابع قدرت و اراده  
او است و لایحه و صنف است که جسمانی مانند حرکات بدنی  
و استغفار حواس و دیگر نفسانی مانند غفلت و تفکر و بحث  
ما مقصود است بر این صنف اخبار است و چنانچه این فعلها  
تابع قدرت و اراده است واجب شد از حال قدرت و اراده  
و کیفیت صدور افعال اخبار از لایحه بحث کند

در بحث از قدرت و اراده و کیفیت صدور افعال اخبار  
از هر دو هرگاه انسانی یا حیوانی دیگر هیچ بود یعنی مزاج او  
باشد با اعتدالی که لایحه او باشد و اعضا او سلیم بود  
کیفیت نفسانی در او حاصل شود و بسبب لایحه صدور  
و لا صدور حرکات اراده نفسانی و جسمانی چنانکه باید  
و چنانکه باید از او ممکن باشد و اگر در اعتدال مزاج  
و سلامت او خلل باشد لایحه کیفیت چنانچه باشد و صدور  
و لا صدور حرکات از او مناسبت انجام افتضاح کند و انفع  
ظاهر است و غرض از این امر آنست که مراد از قدرت و اراده  
آن کیفیت مذکور و روشن است و لایحه کیفیت بحسب  
استعداد از آن فرید که تقید پیدا و او را در آنست که بعد از

بوصول استعداد تا شریک شود تحصیل استعداد اختیار پس از آن دو وجه باشد یکی  
آنکه تدبیر مزاج کند تا تحت نگاه دارد یا اگر زایل شود باز آید دوم آنکه  
عادت و تمکن افعال بر وجهی کند که استعداد او بیفزاید و بکار  
مباشرت بعضی افعال قوتی که مبدآن فعل باشد زیاده شوه<sup>بست</sup>  
مخزن در قفله و بعد ازین جهت از حال اراده کنیم گوئیم که هرگاه که ا<sup>ن</sup>  
یا حیوان دیگر چیزی را که وصولش بان ممکن باشد ادراک کند اگر آن چیز  
ملائم خود شود یعنی کجب علم باطن یا تحصیل ضروری یا نافع دانند و در<sup>ی</sup>  
شوقی حادث شوه بوصول آن چیز که شهود از آن قبیل بوه و الزام<sup>ی</sup>  
شود شوقی حادث شوه یا جتنا بازان که غضب از آن قبیل باشد و باینکه یک<sup>ی</sup>  
ملائم شود بوجه و ناملائم بوجهی یا ملائم شود بوجهی و ناملائم یا قوت<sup>ی</sup>  
و ناملائم کجب عضوی یا قوتی دیگر و تخمین جفا در آنکات<sup>بسیار</sup> انواع  
کجب بواسطه ظاهر و باطن و در آن کجب قوه نطق و عقل پس یا اگر یک<sup>ی</sup>  
چیز را باطله را کی ملائم شود و کجب ادراکی غیر ملائم چنانکه مثلا در ش<sup>ی</sup>  
ناخوش آید و در ذوق خوش یا کجب احساس ملائم بوه و کجب توهم<sup>ی</sup>  
و تحیل غیر ملائم یا کجب قولی و عملی ملائم بوه و کجب عقل ناملائم و<sup>در</sup>  
عقل باعتبار ملائم بوه و باطن یا ملائم و بر جمیع این اختلافات<sup>صل</sup>  
شوه کجب پس بعد از آنکه انرا ملائم شود او را داعی بدان حال میشود و کجب<sup>ی</sup>  
ادراک که ناملائم شود صافی بدید پس اگر داعی خالص از صوارف بوه یا<sup>ی</sup>  
دواعی را بر صوارف ترجیح ندهد نفی سکینه عازم شوه بطلب آن ملاک تا اگر

نزدیک او یا جذب او بخویشتن و ما ان عزم جازم را درین موضع  
اراده بخوانیم و اگر صوارف را ترجیح بدهد نفس عزم بدهد  
عزم شود بر چند از ان یا بنفوذ از ان یا بهرب از ان و ما ان عزم جازم  
را اگر اینه بخوانیم و اگر دواعی و صوارف متعلق باشند نفس در غیر و تردد  
نماند و تخیل یا تفکر طلب ترجیح جانی بر جانی میکند و ان تخیل یا تفکر  
هم حرکتی را در ان نفس را و حکمتی در تعلق بقدره و اراده مانند این  
افعال لاجت انان میکنیم و حرکت او در طلب ترجیح این معنی است که  
انرا اختیار بخوانند و نفس را با ان جهت مختار و بر چه سبب حرکت بدهد  
بنا تا بعد از استعمال را می و تدبیر او را غرض جازم صالح شود یا از ان  
نایم کرد یا مینویسید و اگر از ان باز دارد و بر چه راه که اراده یعنی  
عزم جزم حاصل اید قوتی که حرکت آلات بدنی بنا بر کسب ان اراده بر فوریت  
وقتی که مصلحت شمرد حرکت بدن کند در طلب طلب ما ان فعل کرده شود  
یا از ان عاجز گردد و اگر اراده حاصل نشود یا کرامه حاصل شود از ان  
توقف یا حرکتی ضد حرکت اول صادر شود پس معلومست که افعال و حرکت  
ارادی که اراده یعنی دواعی خالص از صوارف صادر میشود و دواعی صوارف  
از قوتهای شوقی که شهوة و غضب از ان قبیل است حادث میشود و با عا  
تفکر یا تخیل خالص مجازم میکند و قوتهای شوقی از اصناف ادراکات  
منبعث میگردد پس مرجع افعال اختیاری یا دوجیز است یکی ادراک  
دیگر تخیل یا تفکر و وجود ادراک و تخیل یا تفکر کسب فطرت بنا و حفظش

و حفظ شد بر صاحب خند که دهنده گفته اند و استعجالش <sup>او را</sup>   
 اند <sup>لند</sup>   
 اندر حیوان و در کسب و خیال و واهی و تخیل او که مبادی این افعال <sup>ند</sup>   
 باشد که بحسب تجارب و ریاضت و معلومات که اتفاق افتد یا بران <sup>مجبور</sup>   
 باشد تمیزی یابند مقتضی حدوث ان افعال یا الحوائی مقتضی <sup>موج</sup>   
 معظم افعال از ادوی حیوان تابع دوی شهوی و غضبی باشد و تخیل و تخیل که <sup>سکال</sup>   
 تابع ان افتد و اما در انسان حکم انک جوهر او در فطرت مجبور بر تعلم <sup>است</sup>   
 است اگر قی نطقی او تمیز نیافته باشد یا از جهل تعلم عقاید فاسد و   
 انساب ردائل و ملکات بکرده حال او جاری مجری دیگر حیوانات باشد <sup>شیطنت</sup>   
 بل از ان بمالغه ترسب اعانه قوه نطقی او قوه مای حیوانی را حدوث <sup>بهر</sup>   
 در و بحسب ان و اگر تمیز نیافته باشد معظم افعال او تابع دوی عقل <sup>بهر</sup>   
 و معوی و نظام مصالح معاش و معاد شخص و نوع او بر وجهی که شریعت <sup>و عید</sup>   
 حکمت اقتضاکند و تمیزی اول به استماع او امر و نواهی الهی و وعد و   
 و ترغیب و ترهیب انبیا و حکما باشد و بعد از ان باکتب فضائل و تعلم   
 علوم و تفکر در معقولات یا ملکات و معاداتی که مقتضی سهولت صدور   
 خبرات نفسانی و جملاتی از او حاصل کند و از انجا که بتامیل یا ریش <sup>بعد</sup>   
 معلوم گردد که مبدء اول در افکات او حواس ظاهر است که بجهت او فرید اند <sup>بعد</sup>   
 تصرف در ان بحواس و باطن است چه هرگاه که سخن حق و دعوه اهل خیر نشنود   
 و انرا در لاکند او را شهوی و نفسانی حالت گردد و بحسب ان شوق اراده <sup>تی</sup>   
 جازم باعث بر طلب کمال حادث گردد پس بجز که اختیار و طلب کمال کند و



طلب مقدار از آن هیچ شوق و هر شوقی باعث برآوردن و برآوردن  
 حرکت و طلب دیگر میشود و تا برسد جبری که تقدیر کرده باشند و بحسب قوتی که  
 او را حاصل آید و دیگر اصناف افعال و حرکات ارادی از او صادر میشود  
**فصل پنجم** در آنچه حاصل این مباحثات درین مطلوب و محل بعضی شبهه  
 منکوره ازین گناه معلوم که مردم را قوتی است اصلی که در او افزیده اند  
 و بعضی از آن را اراده و اختیار و مبادی بعضی افعال اوست و بعضی مبادی  
 قوتهای دیگریم از آن او مانند ادراک که مبدء شهوة و غضب است و دیگر  
 قوتهای شوقیت تا از این قوتهای اصلی و حدوث او را قدرتی و اراده  
 حاصل میشود که با جمیع مرد و صدور افعال ارادی از او اجابت  
 و با عدم مرد و یا یکی مستمع و قدرة و اراده او اسباب افعال ارادی اویند  
 همچنانکه با هم سبب مضم او بل همچنانکه اتساع سبب احراق است و قدرة  
 و اراده مستند به یک سبب و جمله با کثرة و اختلاف کسلسل <sup>مستند</sup> احتیاج  
 بسبب اول که واحد حقیقی و واجب الوجود لذاته و سبب الاسباب است  
 پس گوئیم مراد ما از آنکه مردم مختلف است است که قادر است بر آنکه بعضی افعال  
 از او بخواهد اراده او و جهد او صادر شود و ظاهراً که فائده تکلیف و امر و نهی  
 و مدح و ذم و ثواب و عقاب است که او را شوقی انگیزه میشود بطریق  
 که آن شوق مبدء اراده او باشد و آن اراده باعث او بر طلب و جهد و <sup>شوق کردن</sup>  
 در آن و دانسته اند که وجود او و قوی و افعال ارادی و غیر ارادی او در  
 معلولات واجب الوجود تماماً مساوی مرتب و منظم است و سبب قوتهای



قوتهای افعال و ارتباط تقدیر الهی و مشیت او بران جمله که قضا  
و قدر را اقتضا کرده است پس اگر کسی بسبب آنکه قصد و فعل ارادی  
انسان از قدرت و اراده او بر سبیل وجوب است و <sup>پایام</sup> وجوب خوانند و  
اختیار کنند از وی بسبب آنکه این افعال در سلسله معلولات مستند  
بعلم او می گویند فعل خدایتعالی بعد از وضوح معنی در عبارت مضای  
نیست اما اگر گویند که ان افعال تابع قدرت و اراده اش نیست و فعل خدا

بدون سبب و تکلیف و لزوم و جبر و سعی مردم را در آن تاثیر نیست  
حاشا و کلاً این اعتقاد مخالف حق است و با وجود غیر مطابق با حق می گویند

چون خدایتعالی پیش از خلق مردم دانست که مردم چه خواهند کرد خلاف آن  
نتواند کرد و این جریانه در جواب بعبار ضد گویند چنانکه افعال بر تقدیر  
از خلق ایشان دانست با عتراض تو افعال خود پیش از افرینشان دانست  
پس ورا هم چه <sup>تعالی</sup> لازم آید و هر چه جواب است در افعال و تعاقبهاست

در افعال مردم و آنچه حقیقت است در این موضع است که علم او تعالی بر چند  
موجب فعلی معین باشد اما جبر موجب فعلی باشد که سبب قریب آن فعل  
و اراده شخصی باشد منافی اختیار آن شخص نباشد چنانکه بیان شد در فصل  
گفته آمد و آنرا گویند از جهده فایده اگر خدایتعالی را چیزی بر تقدیر  
است اگر جهده نکند لا محاله باور و اگر تقدیر نکرده باشد و او بسیار جهده  
با و نرسد جواب این همه از آنچه گذشت معلوم شد که آنچه خدایتعالی  
تقدیر کرده باشد که بتوسط جهده حاصل شود آنکس که جهده نکند حاصل

شود انکس اگر چه کند حاصل نشود و جهد ناکردن او دلیل تقدیر  
ناکردن خداست با این چنانکه عدم آله تناسل در خلقت دلیل بر آنکه قدر  
تقدیر نکرده اند چه عدم سبب چنانکه سبب عدم دلیل عدم سبب  
موجب آن سبب نیز با آن حال کسی را که جهد کند واجب باشد که هر چیز که  
بتوسط جهد تقدیر کرده باشند با و رسد چه جهد تنها سبب موجب باشد  
بلکه با آن شرایط دیگر باید که حسن توفیق عبارت از اجتماع آن شرایط باشد  
و سوا توفیق عبارت از فقدان بعضی از آن و وجه سبب غیر موجب  
و وجه سبب ننگد اینست لکن هر این سواد را درین مثل معلوم کنند  
از مقتضای افکار اهل تحقیق و پوشید نمایند بر کسانی که از مقصود انبیا  
و بزرگان دین و دعوت خبردار باشند این سخن موافق اشارات ایشانست

و انهم ظاهر تر است که در خبر آمد است که از پیغمبر صلی الله علیه و آله پرسیدند  
الحق فی امری قد فرغ من الامر فقال علیه فی امر قد فرغ منه و فی امر  
والله کفتم استجف القلم ما هو کاین له الی یوم الدین قیل ففیهم  
قال علیکم اعلوا فکل میسر لما خلق له و الله در شرح قدر فرموده است  
که هر چه هست و میباید از قدرت بعبارتی که در موضع آن مثبت  
ساخته بر سیده است که هر چنین و چنین کردم فرموده است و لهذا  
من القدر و الخیر امام جعفر صادق علیه السلام گفته است که لا جبر ولا تفویض  
ولکن امر بین امرین و الله در سخن بعضی آمده است که مفرغ و مستأثر  
هم تمام است و یا هم مفرغ حقوق العباد و بر جمله شواهد این باب

بسیار است و این موضع نه جای ایراد نیست چه اساس این مختصر بر این است  
 معقول و قیاس بر بی بنیاده اند نه بر تتبع منقول و اقتاعات خطایی  
 و لاشک سزا که آنچه درین مختصر تقریر داده اند فهم کنند چون با اشارت از آن  
 اشارات کنند آنرا خود باز شناسند و الله الموفق **فصل دوم** در آنکه اطلاق  
 اختیار باین معنی بر باریتعاید یا نشاید است باز شمای هر چند منزه است  
 بآن صفات که حلق او را بآن وصف کنند چنانچه نمی فهم است  
 عزیز قائل همان ربک و بالعزیز عما یصفون اما خلق بذل غایب  
 حمد خود بندگی آن را میداند که بروشنا گویند با آنچه او را شرف و  
 شمرند مانند الطیست و کبریا و عظمت و از آن مقابله با شرف و  
 مانند علم و قدرت و سمع و بصر و امثال آن غرض آنکه جعفر در مجموع  
 اختیار و جبر طرف شرف اختیار را نشانند و در آنجا مختار دانند اما باید که  
 معنی مقرر باشد که صدور فعل او تنها از اختیار و جبر یعنی مذکور درین <sup>ساله</sup>  
 منزه باشد چنانچه اختصاص یافته باشد که کثری باشد مانند فاعل و قدرت  
 علم و اراده و این جمله متغایر تحقیق است از جهت آنکه فعل از فاعل مختار  
 بحکمت است و صادر نشود و الا تابع ذات او بوجهی باشد که تابع اولویت نسبت  
 قدرت با فعل و عدمش یکسان بود و اراده متعلق بفعل باشد نه بعدش  
 و علم بر دو طرف حاصل بود و او را در فعل تا بشری نبوده الا آنکه اراده  
 باعث شود و این هم اقتضاء تغایر این جمله کند و دلالت که مبدء کثری است  
 در او اثبت نیست محال باشد تا آنچه زیاده از آن باشد چه بود و این صفات او

بر وجهی که اقتضای تعدد و تکرار نکند پس اختیار بر وجه مفهوم  
 در مردم از آن ذات منفی باشد و جعفر اختیار نباشد چیر که مخصوص  
 باشد بکسی که او را اختیاری فرض توان کرد و فعلی نه با اختیار<sup>او</sup>  
 باشد هم نتواند بود و همچنین فعل بحسب طبع و بحسب قوی دیگر  
 غیر ذات نتواند بود پس از اقسام مذکوره لا یقتوان باشد که ا<sup>خا</sup>  
 فاعل بالذات گویند و بر این احوال اند که هر چه معقول و مفهوم  
 و موهوم و تخیل و محسوس خلق نباشد از و تعالی<sup>منزه</sup> و او از آن  
 و ازین تغزیه هم منزه اذ ابلاغ الکلام الی الله فامسکوا و الله  
 اعلم بالصواب تمت الرساله فی تحقیق الجبر و القدر من مصنفات  
 المحقق الطوسی قدس الله تعالی روحه علی يد العبد الجانی

ملویم

ابن محمد تقی علی نقی الاصفهانی فی شهر عقی الله

عنه و عن جمیع المومنین و المومنات

فی شهر شعبان المعظم سنه شهر

سنه بیستم بعد الالف

من الحجرة











